الجمهورية الجزائرية الدِّيمقراطية الشَّعبية

وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي

كلِّية الآداب واللُّغات

قسم اللُّغة والأدب العربي

مذكِّرة مقدَّمة لنيل شهادة الماستر في اللُّغة والأدب العربي

تخصُّص: لسانيات عربية

الموضوع:

المسائل النَّحوية والصَّرفية التي خالف فيها الفرَّاء الكوفيين

إعداد الطَّالبة:

رحيمة شعبان

إشراف الأستاذ:

د. الجيلالي بوعافية

لجنة المناقشة		
أ.د/	عبد النَّاصر بوعلي	رئيسا
د/	الطَّاهر قصبي	ممتحنا
د/	الجيلالي بوعافية	مشرفا مقررا

العام الجامعي: 1441هـ - 1442هـ/2019م - 2020م

بسم اللَّه الرَّحمن الرَّحيم

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾

سورة التَّوبة، الآية 105.

إهداء

- إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حبٍّ، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهِّد لي طريق العلم، إلى أطيب قلب والدي الكريم، "عبد الرَّحيم".
- إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحبِّ، وإلى معنى الحنان، إلى من كان دعاؤها سرَّ نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى ما في الوجود، أمِّي الغالية "فضيلة".
- إلى الرُّوح التي سكنت روحي، إلى من به أعلو، وعليه أعتمد، إلى من بوجوده اكتسبت قوَّة ومحبَّة لا حدود لها، إلى من عرفت معه معنى الحياة، زوجي العزيز "زكريا".
- إلى من أرى التَّفاؤل بعينهم والسَّعادة في ضحكتهم، إلى رياحين حياتي، أحبُّكم إخوتي "بشير، نبيل" والعزيزة على قلبي أختي الصَّغيرة "بشرى".
- إلى كلِّ هؤلاء أهدي بحثي هذا.

رحيمة

شكر وتقدير

بعد شكر الله مولاي وخالقي الذي منّ عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع، مع رجائي أن يتقبّله منّي ويجعله خالصا لوجهه الكريم، وعملا بقول النّبيّ الكريم محمّد صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم: "لا يشكر الله من لا يشكر النّاس" إيمانا بفضل الاعتراف بالجميل.

- أتقدّم بالشّكر الجزيل لكلّ من ساعد في إنجاح هذا البحث، وأخصّ بالذّكر: الأستاذ المشرف الدّكتور "الجيلالي بوعافية" حفظه الله، لقبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته له، منذ الخطوات الأولى وعلى ما منحني من صدر واسع ونصح وإرشاد، أسأل الله العظيم أن يجزيه عنّي خير الجزاء.
- كما أتقدّم بالشّكر الجزيل لأستاذي الدّكتور "الطّاهر قطبي" وأستاذي الدّكتور "عبد النّاصر بوعلي" على تفضّلهما بقبول مناقشة هذا البحث وإثرائه بالنّصائح والتّوجيهات التي تساعد على إخراجه بأفضل صورة، فأسأل الله أن يجزل لهما الثّواب ويجعل عملهم في ميزان حسناتهم.
- كما أتقدّم بالشّكر والتّقدير لجامعتنا، جامعة أبي بكر بلقايد/ تلمسان، التي شقّت طريقا صعبا، حتّى وصلت إلى هذه المكانة، رئاسة وعمادة وأساتذة وإداريين.
- والشّكر موصول لكلّية الآداب، وخاصّة قسم اللّغة والأدب العربي، أساتذة ومدرّسين، الذين كان لهم فضل التّدريس في مرحلة اللّيسانس والماستر.
- كما وأشكر كلّ من أعان على إنجاح هذا البحث بإسداء معروف، أو تقديم خدمة مهما كانت، أو دعاء في ظهر الغيب، فجزى الله الجميع عنّي خير الجزاء.

رحيمة.

مقدمة

الحمد لله الذي شرَّف العربية فاختارها لغة الكتاب الكريم، والصَّلاة والسَّلام على النَّبي العربي وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدِّين وبعد:

إنَّ الاختلاف في الرَّأي فطرة بين البشر، فقد وزَّع الله العقول كما وزَّع الأرزاق، فتفاوتت كما تفاوتت وليس الاختلاف في تعدُّد الآراء، بل الاختلاف يقوم على التَّعارض، وعدم الاتِّفاق ورفض الرَّأي الآخر، ومثاله الوجوب والجواز أو المنع أو تضادُّ الأحكام، فهذا يرى الكلمة اسما والآخر يراها حرفا.

وتظهر أهمية الدِّراسة في أنَّها تبيِّن أحد أشهر علماء المدرسة الكوفية الذي وصف بأنَّه مكمِّل بنائها بعد أستاذه "الكسائي"، فهي تقدِّم مسائل نحوية وصرفية غنيَّة بالشَّرح والتَّفصيل ومقارنتها بآراء غيره من نحَّاة الكوفيين وبيان أثر الخلاف في الدَّرس النَّحوي.

أمَّا عن الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع "المسائل النَّحوية والصَّرفية التي خالف فيها الفرَّاء الكوفيين" موضوعا لبحثنا، هو:

- الميولات الشَّخصية لدراسة المسائل النَّحوية والصَّرفية التي تفرَّد بها "الفرَّاء" أو اختلف فيها مع غيره من علماء المدرسة الذي ينتمي إليها.

أمَّا الأسباب الموضوعية، كان السَّبب المباشر في اختيار الموضوع هو: دراسة المسائل النَّحوية والصَّرفية التي اختلف فيها "الفرَّاء" مع الكوفيين، وهذا ما جعلنا نقف أمام العديد من التَّساؤلات التي تحتاج إلى إجابة، وهي:

- من هو "أبو زكريا الفرَّاء"؟
- من هم أبرز العلماء الذين مثَّلوا المدرسة الكوفية؟
- فيما يتمثَّل أثر الخلاف على الدَّرس النَّحوي ؟

- ما هي أهمُّ المسائل النَّحوية والصَّرفية التي اختلف فيها "الفرَّاء" مع هؤلاء العلماء، وبصفة خاصَّة شيخه "الكسائي"؟

وهنالك دراسات سابقة على هذا البحث تلتقي معه في الحديث عن المسائل التي اختلف فيها الكوفيين، وهي:

- "أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة" لأحمد مكِّي الأنصاري.
- "معاني القرآن" للفرَّاء أبو زكريا.
- "آراء الفرَّاء النَّحوية من خلال كتابه معاني القرآن" لفتيحة بلغوش زغَّاش.
- "جهود الفرَّاء الصَّرفية" لمحمَّد بن علي غرير.
- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" لأبي البركات الأنباري.

ولكي يكون الموضوع دقيقا غير متشعِّب، نسجنا حوله خطَّة حملت في محتواها مدخلا وفصلين، سبقت بمقدِّمة وختمت بحوصلة نتائج كانت ثمار بحثنا هذا، والخطَّة المتَّبعة في عملنا هذا هي:

- **المدخل:** تحدَّثنا فيه عن ترجمته "الفرَّاء"، وتعرَّضنا أيضا للتَّعريف ببعض أبرز أعلام المدرسة الكوفية.
- **الفصل الأوَّل:** خصَّصته للخلاف النَّحوي، أسبابه وآثاره في الدَّرس النَّحوي.
- **الفصل الثَّاني:** يبحث في أهمِّ المسائل النَّحوية والصَّرفية التي خالف فيها "الفراء" الكوفيين.
- **الخاتمة:** كانت نتائج لأهمِّ ما جاء في البحث من استنتاجات وإجابات لعديد من الأسئلة وللإشكاليات التي تمَّ طرحها من قبل وكذلك تناولت بعض التَّوصيات.

كما أنَّنا اعتمدنا في إنجاز هذا البحث على المنهج الوصفي التَّحليلي، إذ أنَّ المنهج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللُّغة، وتحديد خصائصها ووصف طبيعتها وصفا دقيقا، والمنهج التَّحليلي الذي يهتمُّ بتحليل النُّصوص النَّحوية والصَّرفية والأقوال.

هذا وقد استعنت بجملة من المراجع والمصادر، أذكر منها على سبيل المثال:

- "معاني القرآن" للفرَّاء.
- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" لأبي البركات الأنباري.
- "همع الهوامع في جمع الجوامع" للإمام السُّيوطي.
- "وفيات الأعيان" لابن خلِّكان.
- "الفهرست" لابن النَّديم
- "تاريخ بغداد أو مدينة الإسلام"، للخطيب البغدادي.
- "نزهة الألباء في طبقات النَّحويين والأدباء" لابن الأنباري.

أمَّا عن الصُّعوبات فلا كلام هنا عن قلَّة المصادر والمراجع، بل عن لغة هذه المصادر، وهي لغة تحتاج إلى جهد خاصٍّ للكشف عن المعنى المراد، وأخص بالذِّكر كتابيْ "معاني القرآن" وَ"الإنصاف"، ويضاف إلى ذلك عقبة أخرى في كتاب "الفرَّاء"، هي استعماله للمصطلحات النَّحوية الكوفية، فهي مصطلحات لم يكتب لها الشُّيوع ولا يعرفها إلَّا من أدركها بكثرة الدَّرس وإمعان النَّظر.

وفي الختام لا يسعني إلَّا أن أتقدَّم بجزيل الشُّكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدُّكتور "الجيلالي بوعافية" الذي كانت له اليد الطُّولى في البحث توجيها وتقويما، كما لا يفوتني أن أشكر الدُّكتور "الطَّاهر قطبي" والأستاذ الدُّكتور "عبد النَّاصر بوعلي" على قبولهم الإشراف على مناقشة هذه المذكِّرة، كما وأشكر كلَّ من كان لي عونا في هذا البحث من أساتذة وأصدقاء وزملاء، وأسأل الله أن يحقِّق لهم المثوبة ويجزل لهم العطاء.

أخيرا هذا جهد بذلته والذي أضعه بين أيديكم غير مدَّعية الكمال أو التَّمام، فإن كان به إحسان فمن الله المنَّان، وإن كان فيه نقص أو خلل فمن عندي نفسي والشَّيطان، والله الموفَّق والهادي إلى سواء السَّبيل.

الطَّالبة: رحيمة شعبان.

تلمسان يوم: 18 أوت 2020م.

المدخل:

ترجمة الفرّاء وبعض العلماء الكوفيين

أوَّلا/ الفرَّاء:

1/ اسمه: يحيي بن زياد بن عبد الله بن منظور، أبو زكريا الفرَّاء مولى بني أسد.[1]

2/ كنيته ولقبه: أبو زكريا الفرَّاء.[2]

3/ علَّة التَّسمية:

قيل أنَّ "الفرَّاء" هو لقبه وليس اسما له بمعنى أنَّ "الفرَّاء" كما ذكرت الكتب هو فري الكلام، أي يحسن تقطيعه وتفصيله.

يقول "ابن الانباري" في "الأضداد" :"إنَّما سمِّي "الفرَّاء" فرَّاءً لأنَّه كان يحسن نظم المسائل، فشبِّه بالخارز الذي يخرز الأديم وما عرف ببيع "الفرَاء" ولا شرائها قط"[3]، هذا السَّبب هو الذي تكاد أن تجمع عليه الكتب، لكن نجد رأيا مخالفا لـ: "أحمد مكِّي الأنصاري" في كتابه "أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة"؛ حيث يقول: "فنحن نجد أحد أباء "الفرَّاء" وهو جدُّه الأوَّل، قد لقِّب بهذا اللَّقب وربَّما كان يشتغل بصناعة الفرَاء أو بيعها وشرائها ومنه انحدر اللَّقب إلى أبي زكريا"[4]، إلَّا أنَّنا لا نميل إلى هذا التَّعليل لأنَّ ما ذكره "الأنصاري" كان فيه اختلاف، الأرجح أنَّه لقِّب بـ: "الفرَّاء" لأنَّه كان يفري الكلام.

---

[1]- تاريخ بغداد أو مدينة الإسلام، الخطيب البغدادي، تح: مصطفي عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، (د ت)، ج 14، ص 154.

[2]- نزهة الألباء في طبقات النَّحويين والأدباء، ابن الأنباري، تح: إبراهيم السَّمرائي، مكتبة المنار، الأردن/الزَّرقاء، (د ط)، (د ت)، ص 81.

[3]- معاني القرآن، أبو زكريا الفرَّاء، دار النَّشر المزرعة بناية الإمام، بيروت، ط 3، 1403هـ/1983م، ج 1، ص 8.

[4]- أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة، أحمد مكِّي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، (د ط)، 1483هـ/1964م، ص 33.

4/ مولده: ولد بالكوفة سنة (144 هـ) من أصل فارسي في عهد "أبي جعفر المنصور".[1]

5/ أخلاقه:

صنَّفه العلماء من الأئمة الثِّقات فقالوا كان "ثقةً إمامًا"[2]، وممَّا يبرهن على حسن أخلاقه القصَّة التي وقعت له مع الورَّاقين حين مسكوا بكتابه "معاني القرآن" وأخدوا يبيعونه للنَّاس بثمن يفوق بخمس أضعاف الثَّمن الذي يجب أن يكون عليه: "ولما فرغ من كتابة "المعاني" خزَّنه الورَّاقون على النَّاس ليكسبوا به وقالوا لا نخرجه إلَّا لمن أراد أن ننسخه له على خمس ورقات بدرهم فشكا النَّاس إلى "الفرَّاء" فدعا الورَّاقين فقال لهم في ذلك فقالوا إنَّما صحبناك لننتفع بك وكلَّ ما صنَّفته فليس للنَّاس به من حاجة ما بهم إلى هذا الكتاب فدعنا نعش به، فقال قاربوهم تنتفعوا وتنفعوا، فأبوا عليه، فقال: سأريكم، وقال للنَّاس: إنِّي مملي كتاب "المعاني" أتمَّ شرحا وأبسط قولا من الذي أمليت، فجلس يملي فأملى الحمد في مئة ورقة، فجاء الورَّاقون إليه فقالوا نحن نبلِّغ النَّاس ما يحبُّون فنسخوا كلَّ عشرة أوراق بدرهم"[3]، بالإضافة إلى تديُّنه.

6/ نشأته:

عرف ممَّا سبق أنَّ ولادة "الفرَّاء" كانت بالكوفة؛ حيث كانت نشأته الأوَّلية بها، ثمَّ انتقل إلى بغداد مقر الخلافة ومقصد العلماء، فأقام بها: "وكان شديد طلب المعاش لا يستريح في بيته، فإذا كان في آخرها خرج إلى الكوفة فأقام بها أربعين يوما في أهله يفرِّق عليهم ما جمعه ويبرُّهم".[4]

---

[1]- معاني القرآن، الفرَّاء أبو زكريا ، ص 8.

[2]- تاريخ بغداد أو مدينة الإسلام، الخطيب البغدادي، ج 14 ص 154.

[3]- أنباه الرُّوَّاة، جمال الدِّين القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مؤسَّسة الكتب الثَّقافية، بيروت، ط 1، 1406هـ/1986م، ج 4، ص 17.

[4]- الفهرست، ابن النَّديم، تح: رضا تجديد، دار أخبار التُّراث العربي، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، ج 1، ص 73.

7/ علمه وعلاقته بالأدب:

أ/ علمه:

كان "الفرَّاء" يتمتَّع بذكاء خارق وذاكرة قويَّة، كما كان مناظرا فقد عُقدتْ له عدَّة مناظرات بينه وبين علماء عصره، ظهر فيها تمكُّنه وقوَّة عقله وذكاءه وملكاته فاستطاع بذلك أن يجعل لنفسه مكانا راسخا بين أقرانه، فقد برع في عدَّة علوم منها النَّحو حتَّى لقِّب بأمير النَّحو، إذ قيل: ""الفرَّاء" أمير المؤمنين في النَّحو"[1] ولم يكن النَّحو العلم الوحيد الذي تكلَّم فيه "الفرَّاء" فقد كان له معرفة بعلوم أخرى شتَّى منها الفقه والتَّفسير واللُّغة، والدَّليل على ذلك شهادة "تمامة بن الأشرس النَّمري" الذي قال فيه: "رأيت أبه أديب فجلست إليه فناقشته عن اللُّغة فوجدته بحرا، وناقشته عن النَّحو فشاهدته نسيج وحدَّثته عن الفقه فوجدته رجلا فقيها عارفا باختلاف القوم، وبالنُّجوم ماهرا، وبالطِّبِّ خبيرا وبأيَّام العرب وأشعارها حاذقا فقلت له من تكون؟ وما أظنُّك إلَّا "الفرَّاء" قال: أنا هو".[2]

ب/ علاقته بالأدب:

من خلال الاطِّلاع على بعض كتب التَّراجم الذي تعرَّضت للتَّعريف بـ: "الفرَّاء" لم أجد أحدا خصَّص مبحثا يتحدَّث فيه عن "الفرَّاء" وعلاقته بالأدب إلَّا "أحمد مكِّي الأنصاري" في كتابه "أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة" موضِّحا فيه مكانة "الفرَّاء" الأدبية التي غفل عنها الكثير وذلك باعتماده على بعض من العلماء على رأسهم "ابن خلِّكان" (ت 681 هـ) في كتابه "وفيات

[1]- نزهة الألباء في طبقات النَّحويين والأدباء، ابن الأنباري، ص 83.

[2]- وفيات الأعيان، ابن خلِّكان، تح: إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، (د ط)، (د ت)، ج 6، ص 177.

الأعيان"؛ حيث يقول: "كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنَّحو، واللُّغة وفنون الأدب"[1] وكذلك "ياقوت الحموي" يذكر قائلا: "رأيت صورة أديب وأبه أدب".[2]

فمن خلال هذه الشَّهادات اتَّضح لنا أنَّ "الفرَّاء" أديب بالمعنى العام للأدب معتمدا في رأيه هذا على أنَّ العلماء في ذلك العهد لا يكادوا يفرِّقوا بين الأدب بالمعنى العام والأدب بالمعنى الخاص، ف: "أبو البركات الأنباري" مثلا يرى كما يرى غيره أنَّ الأدب يشمل ثمانية علوم، وهي النَّحو واللُّغة والتَّصريف، العروض، القوافي، وصنعة الشِّعر، وأخبار العرب وأنبائهم. ثمَّ يقول: "وألحقنا بالعلوم الثَّمانية علمين ووضعناهما وهما علم الجمل في النَّحو وعلم أصول النَّحو".[3] ومن ثمَّ أطلق الأدب على "الفرَّاء" فكان أديبا؛ حيث يبقى هذا التَّعليل مجرَّد رأي لـ: "الأنصاري" يحتمل الصَّواب كما يحتمل الخطأ.

ج/ مكانته العلمية:

أجمع العلماء قديما وحديثا عن علم "الفرَّاء" ومكانته العلمية فقد حُكِي عن "أبي العباس ثعلب" أنَّه قال: "لولا "الفرَّاء" لما كانت العربية لأنَّه خلَّصها وضبطها ولولا "الفرَّاء" لسقطت العربية لأنَّها كانت تتنازع ويدَّعيها كلَّ من أراد ويتكلَّم النَّاس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب".[4]

[1]- وفيات الأعيان، ابن خلِّكان ، تح: إحسان عبَّاس، ج 6، ص 176.

[2]- أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة، أحمد مكِّي الأنصاري، ص 114.

[3]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 83.

[4]- وفيات الأعيان، ابن خلِّكان، ج 6، ص 176.

كما قام "سلمة بن العاصم" فقال في هذا الصَّدد: "إنِّي لأعجب من "الفرَّاء" كيف كان يعظِّم "الكسائي" وهو أعظم منه[1]". وقال عنه "أبي العباس ثعلب" أيضا حين ألَّف "المعاني" "لم يعمل أحدا قبله مثله، ولا أحسب أنَّ أحدا يزيد عليه".[2]

وقال "أبو البركات الأنباري": "لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلَّا "الكسائي" وَ "الفرَّاء" لكان لهم بهما الافتخار على جميع النَّاس".[3]

د/ شيوخه:

تتلمذ "الفرَّاء" على يد الكثير من الشُّيوخ نذكر منهم "أبو الحسن الكسائي" وَ "الأحمر"[4] وَ "قيس بن الرَّبيع" (ت 165 هـ) وَ "مندل بن علي" (ت 167 هـ) وَ "أبو الأحوص سلَّام بن سلمة" (ت 171 هـ) وَ "أبو بكر بن عياش" (ت 192 هـ) وَ "سفيان بن عيِّنة" (ت 192 هـ) وَ" حازم بن الحسين البصري" وَ "محمد بن حفص الحنفي" وَ "أبو جعفر الرُّؤاسي" (ت 190 هـ) وَ "يونس بن حبيب" (ت 182 هـ) [5] وهنالك العديد من العلماء الآخرين الذين كان لهم الفضل في ما وصل إليه "الفرَّاء" من درجة في العلم لم أستطع أن أذكرها كلَّها ليس لأقلِّل من شأنهم ولكن لكثرة عددهم.

[1]- المصدر السَّابق، ج 6، ص 180.

[2]- الفهرست، ابن النَّديم، ص 73.

[3]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 83.

[4]- وفيات الأعيان، ابن خلِّكان، ج 6، ص 176.

[5]- أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة، أحمد مكِّي الأنصاري، ص 124-125.

هـ/ تلامذته:

تتلمذ على يد "الفرَّاء" كلٌّ من: "سلمة بن العاصم"، "محمد بن الجهم السُّمري"[1]، "يعقوب بن السِّكِّيت"، "أبو عبد الله الطِّوال"، "هارون بن عبد الله"، "محمد بن عبد الله بن مالك"، "أبو جعفر محمد بن القادم"، "عمر بن بُكير بن سعدان"، "جودي بن عثمان"، "أبو عبد الله القاسم بن سلَّام".[2]

و/ شعره:

لم يصل إلينا من شعر "الفرَّاء" إلَّا بضعة أبيات رواها "أبو حنيفة الدَّينوري" عن "عبد الله الطِّوال" وهي:

يَا أَمِيرًا عَلَى جَرَبٍ مِنَ الأَرْ ★★★★★ ضِ لَهُ تِسْعَةٌ مِنَ العُجَّابِ

جَالِسًا فِي الخُرَّابِ يَحْجُبُ فِيهِ ★★★★★ مَا سَمِعْنَا بِحَاجِبٍ فِي خَرَابٍ

لَنْ تَرَانِي لَكَ العُيُونُ بِبَابٍ ★★★★★ لَيْسَ مِثْلِي يُطِيقُ رَدَّ الحِجَابِ.[3]

ز/ مصنَّفاته:

لقد كان لـ: "الفرَّاء" العديد من المؤلَّفات لم يصل إلينا منها إلَّا القليل؛ حيث اختلف المترجمون والعلماء في عددها من مقلٍّ ومكثر، فهو عند "ابن النَّديم" وَ "الزَّركلي" (ثلاثة عشر)[4]، وَعند "ابن

[1]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 81.

[2]- أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة، أحمد مكِّي الأنصاري، ص 137-140.

[3]- الفهرست، ابن النَّديم، ص 73.

[4]- المرجع نفسه، الصَّفحة نفسها.

خلِّكان" (خمسة عشر)[1]، أمَّا "السُّيوطي" وَ "القفطي" فذكرا (أحد عشر كتابا)[2] وعند "ياقوت الحموي" (تسعة كتب)، أمَّا "الخطيب البغدادي" فلم يذكر إلَّا (كتابين) "الحدود" وَ "المعاني"[3] وقد بحث في هذه وكفا عناء البحث في مؤلَّفات "الفرَّاء" "مكِّي الأنصاري" الذي فصَّل القول فيها، وخلص إلى أنَّ مؤلَّفات "الفرَّاء" تصل إلى (29 مؤلَّفا) منها ما كتب له البقاء وهي (4) حسب ما جاء في كتابه "أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة" وهي:[4]

- كتاب "الأيَّام واللَّيالي" من تحقيق الأستاذ "إبراهيم الأبياري".
- كتاب "المذكَّر والمؤنَّث" وليس في دار الكتب منه إلَّا نسخة وحيدة بالخزانة ضمن مجموعة لغوية برقم (525) طُبِعت تلك المجموعة بحلب سنة (1345 هـ) على نفقة الكتب الخيرية لإحياء الكتب العربية، حقَّقه الأستاذ "مصطفى أحمد الزَّرق" فجاء الكتاب في سبع وأربعين صفحة.
- كتاب "المقصور والممدود" توجد نسخة وحيدة في العالم متواجدة في (بورصة مكتبة أولو جامع بتركيا).
- كتاب "معاني القرآن" إلَّا أنَّه يوجد بداخله تسمية أخرى للكتاب وهي "مشكل إعراب القرآن ومعانيه"، إملاء "الفرَّاء" عن حفظ من غير نسخة في مجالسه.

أمَّا الكتب المفقودة فهي كثيرة نذكر منها باختصار:[5]

[1]- وفيات الأعيان، ابن خلِّكان، ج 6، ص 181.

[2]- أنباء الرُّوَّاة، القفطي، ج 4، ص 66-67.

[3]- تاريخ بغداد أو مدينة الإسلام، الخطيب البغدادي، ج 14 ص 142.

[4]- أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة، أحمد مكِّي الأنصاري، ص 169-170.

[5]- المرجع نفسه، ص 169.

- كتاب "آلة الكتاب".
- كتاب "اختلاف أهل الكوفة والبصرة".
- كتاب "البهي أو البهاء" ألَّفه "الفرَّاء" لـ: "عبد الله بن الطَّاهر".
- كتاب "التَّحويل".
- كتاب "التَّصريف".
- كتاب "الجمع واللُّغات".
- كتاب "الجمع والتَّثنية في القرآن".
- كتاب "الحدود" من أشهر آثار "الفرَّاء"، غير أنَّ الكتاب للأسف لم يعثر عليه، فقد اضطربت في عدد السِّنين الذي استغرقها في تأليفه، وكذلك اختلف في عدد الحدود الذي اشتمل عليها الكتاب فمنهم من قال أنها دون ذلك.
- كتاب "حروف المعجم".
- كتاب "الفاخر في الأمثال".
- كتاب "فعل وأفعل".
- كتاب "الكبير في النَّحو".
- كتاب "لغات القرآن".
- كتاب "ما تلحن فيه العرب".
- كتاب "مجاز القرآن".
- كتاب "المختصر في النَّحو".
- كتاب "مشكل اللُّغة الصَّغير".
- كتاب "مشكل اللُّغة الكبير".
- كتاب "المصادر في القرآن".
- كتاب "ملازم".

- كتاب "النَّوادر".
- كتاب "الهاء" عمله "الفرَّاء" للأمير "عبد الله بن الطَّاهر".
- كتاب "الواو".
- كتاب "الوقف والابتداء".
- كتاب "يافع ويافعة".

ح/ وفاته:

توفِّي "أبو زكريا الفرَّاء" سنة (207 هـ) عن عمر ثلاث وستِّين سنة[1]، واختلف في مكان وفاته بين أن تكون قدْ وافتْه المنيَّة في بغداد وبين أن وافتْه في الطَّريق إلى مكَّة المكرَّمة.[2]

ثانيا/ شيوخ الكوفة في النَّحو:

1/ أبو جعفر الرُّؤاسي:

أ/ اسمه: هو أبو جعفر محمد بن أبي سارة بن أخي معاذ الهرَّاء، وهو أوَّل من وضع من الكوفيين كتابا في النَّحو.[3]

ب/ شيوخه وتلامذته: أخد النَّحو عن "عيسي بن عمرو"[4]، وتتلمذ على يد "الكسائي" وَ "الفرَّاء"[5]، قيل أنَّه أوَّل من نقل علم البصرة إلى الكوفة.

---

[1]- الفهرست، ابن النَّديم، ص 73.

[2]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 84.

[3]- المرجع نفسه، ص 50.

[4]- طبقات النَّحويين والأدباء، الزَّبيدي، تح: محمد أبو الفضل، دار المعارف، ط 2، (د ت)، ص 125.

[5]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 50.

ج/ مصنَّفاته:[1]

- كتاب "معاني القرآن".
- كتاب "الوقف والابتداء الصَّغير".
- كتاب "الجمع والإفراد".
- كتاب "الوقف والابتداء الكبير".
- كتاب "التَّصغير".
- كتاب "الفيصل في العربية".

2/ معاذ الهرَّاء:

أ/ اسمه: هو معاذ الهرَّاء وقيل: معاذ بن مسلم الهرَّاء، ويكنَّى بـ "أبو مسلم" وَ " أبا علي".[2]

ب/ مولده ووفاته: ولد في أيَّام "يزيد بن عبد الملك"[3]، وتوفِّي سنة سبع وثمانين ومائة[4]، وقيل سنة تسعين ببغداد توفِّي.

ج/ تلميذه: أخد عن "أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي".[5]

[1]- الفهرست، ابن النَّديم، ص 71.

[2]- المرجع نفسه، الصَّفحة نفسها.

[3]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 60.

[4]- الفهرست، ابن النَّديم، ص 72.

[5]- المرجع نفسه، الصَّفحة نفسها.

3/ الكسائي:

أ/ اسمه: هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي[1]، وقيل علي بن حمزة بن عبد الله بن مهمن بن فيروز[2]، وقيل: علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي من ولد بهران بن فيروز.[3]

ب/ وفاته: توفِّي سنة (189 هـ) وهي الأشهر عند العلماء.[4]

ج/ مصنَّفاته:[5]

- كتاب "معاني القرآن".
- كتاب "القراءات".
- كتاب "العدد".
- كتاب "مقطوع القرآن وموصوله".
- كتاب "النَّوادر الأوسط"
- كتاب "الهجاء".
- كتاب "المصادر".
- كتاب "الهاءات المكنَّى بها في القرآن".
- كتاب "أشعار المعايات وطرائقها".

---

[1]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 58.

[2]- بغية الوعَّاة في طبقات اللُّغويين والنُّحَّاة، جلال الدِّين السُّيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابلي الحلبي، ط 1، 1384هـ/1965م، ج 2، ص 162.

[3]- المرجع نفسه، الصَّفحة نفسها.

[4]- المرجع نفسه، ص 164.

[5]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 60-61.

- كتاب "الحروف".
- كتاب "اختلاف العدد".

4/ أبو العبَّاس ثعلب:

أ/ اسمه: هو أبو العبَّاس أحمد بن يحي بن زياد بن يسار الشَّيباني النَّحوي.[1]

ب/ شيوخه: أخد عن "محمد بن زياد الأعرابي" وَ "علي بن المغيرة الأثرم" وَ "سلمة بن العاصم" وَ "محمد بن سلَّام الجمحي"... إلخ من العلماء.[2]

ج/ تلامذته: أخد عنه "الأخفش" وَ "ابن عرفة" وَ "ابن الأنباري" وَ "أبو عمرو الزَّاهد" وَ "الحامض".[3]

5/ أبو بكر الأنباري:

أ/ اسمه: هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشَّار بن الحسين الأنباري.[4]

ب/ مولده ووفاته: ولد سنة إحدى وسبعين ومائتين، وتوفِّي سنة ثمان وقيل سبع وعشرون وثلاثمائة شهر ذو الحجَّة.[5]

ج/ شيوخه: أخد عن "أبي العبَّاس" وأخد عن أبيه وعن "أبي جعفر أحمد بن عبيد".[6]

---

[1]- الفهرست، ابن النَّديم، ص 141.

[2]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 173.

[3]- المرجع نفسه، الصَّفحة نفسها.

[4]- طبقات النَّحويين والأدباء، الزَّبيدي، ص 153.

[5]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 204.

[6]- الفهرست، ابن النَّديم، ص 82.

د/ مصنَّفاته:[1]

- كتاب "المشكل في معاني القرآن" (لم يتمَّه).
- كتاب "الأضداد في النَّحو".
- كتاب "الزَّاهر".
- كتاب "أدب الكاتب" (لم يتمَّه).
- كتاب "الكافي".
- كتاب "المقصور والممدود".
- كتاب "المذكَّر والمؤنَّث".
- كتاب "الموضَّح في النَّحو".
- كتاب "غريب الحديث".

6/ علي الأحمر:

أ/ اسمه: علي بن مبارك الأحمر[2]، وقيل علي بن الحسن.

ب/ شيوخه وتلامذته: أخذ عن "الكسائي"[3] وَ "الرُّؤاسي" وأخذ عن "أبي عبيد".

ج/ وفاته: توفِّي سنة ست أو سبع ومائتين[4]، وقيل مات بطريق الحج سنة أربع وتسعين ومائة.[5]

---

[1]- المرجع السَّابق، الصَّفحة السَّابقة.

[2]- طبقات النَّحويين والأدباء، الزَّبيدي، ص 134.

[3]- بغية الوعَّاة في طبقات اللُّغويين والنُّحَّاة، السُّيوطي، ج 2، ص 158.

[4]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 80.

[5]- بغية الوعَّاة في طبقات اللُّغويين والنُّحَّاة، السُّيوطي، ج 2، ص 159.

د/ مصنَّفاته:[1]

- كتاب "التَّصريف".
- كتاب "يقين البلغاء".

7/ القاسم بن معن:

أ/ اسمه: هو القاسم بن معن بن عبد الرَّحمن بن عبد الله بن مسعود.[2]

ب/ تلامذته: أخد عن "أبو عبد الله بن الأعرابي" وَ "اللَّيث بن المظفر" وَ "عبد الرَّحمن بن مهدي".[3]

ج/ وفاته: مات سنة خمس وسبعين ومائة، وقيل ثمان وثمانين ومائة.[4]

د/ مصنَّفاته:[5]

- كتاب "النَّوادر في اللُّغة".
- كتاب "غريب المصنَّف" وكتابا في النَّحو.

---

[1]- المرجع السَّابق، الصَّفحة السَّابقة.

[2]- طبقات النَّحويين والأدباء، الزَّبيدي، ص 144.

[3]- المرجع نفسه، الصَّفحة نفسها.

[4]- بغية الوعَّاة في طبقات اللُّغويين والنُّحَّاة، السُّيوطي، ج 2، ص 264.

[5]- المرجع نفسه، الصَّفحة نفسها.

8/ نفطويه:

أ/ اسمه: هو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سلمان بن المغيرة بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة.[1]

ب/ مولده ووفاته: ولد سنة أربع وأربعين ومائتين وتوفِّي سنة ثلاثة وعشرين وثلاثمائة يوم الأربعاء.[2]

ج/ شيوخه وتلامذته: أخد عن "ثعلب" وسمع عن "محمد بن الجهم" وَ "عبيد الله بن إسحاق بن سلَّام".[3]

9/ هشام الضَّرير:

أ/ اسمه: هو هشام بن معاوية الضَّرير، يكنَّى بأبي عبد الله.[4]

ب/ شيوخه: أخد عن "الكسائي".[5]

ج/ وفاته: توفِّي سنة تسع ومائتين.[6]

---

[1]- طبقات النَّحويين والأدباء، الزَّبيدي، ص 154.

[2]- الفهرست، ابن النَّديم، ص 90.

[3]- المرجع نفسه، الصَّفحة نفسها.

[4]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 129.

[5]- الفهرست، ابن النَّديم، ص 76.

[6]- بغية الوعَّاة في طبقات اللُّغويين والنُّحَّاة، السُّيوطي، ج 2، ص 329.

د/ مصنَّفاته:[1]

- كتاب "مختصر النَّحو".
- كتاب "القياس".
- كتاب "الحدود".

10/ ابن كيسان:

أ/ اسمه: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النَّحوي، وكيسان لقب أبيه.[2]

ب/ شيوخه: أخذ عن "أبي العبَّاس ثعلب" وَ "المبرِّد".[3]

ج/ وفاته: توفِّي سنة تسع وتسعين ومائتين من الهجرة.[4]

د/ مصنَّفاته:[5]

- كتاب "غريب الحديث".
- كتاب "البرهان".
- كتاب "الحقائق".
- كتاب "الهجاء".
- كتاب "الخط".
- كتاب "المقصور والممدود".

---

[1]- المرجع السَّابق، الصَّفحة السَّابقة.

[2]- الفهرست، ابن النَّديم، ص 89.

[3]- طبقات النَّحويين والأدباء، الزَّبيدي، ص 153.

[4]- نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص 178.

[5]- الفهرست، ابن النَّديم، ص 89.

- كتاب "الشَّاذ في النَّحو".
- كتاب "مختصر النَّحو".
- كتاب "معاني القرآن" ويعرف بـ: "العشرات".
- كتاب "المهذَّب في النَّحو".
- كتاب "اللَّامات".
- كتاب "مصابيح الكتاب".
- كتاب "المسائل على مذهب النَّحويين ممَّا اختلف فيه البصريين والكوفيين".
- كتاب "المختار في علل النَّحو".
- كتاب "الوقف والابتداء".
- كتاب "المهذَّب".
- كتاب "القراءات".
- كتاب "التَّصريف".
- كتاب "المذكَّر والمؤنَّث".
- كتاب "حدُّ الفاعل والمفعول به".
- كتاب "الكافي في النَّحو".
- كتاب "غلط أدب الكاتب".
- كتاب "علل النَّحو".
- كتاب شرح "السَّبع الطِّوال".

هؤلاء الذين ذكرتهم هم أعلام المدرسة الكوفية، وهنالك الذين اشتغلوا بالنَّحو واللُّغة ولم يبلغوا المكانة التي بلغها هؤلاء، نذكر منهم: "ابن الحائك" (ت 305 هـ)[1] وَ "أبو طالب المكفوف"

[1]- طبقات النَّحويين والأدباء، الزَّبيدي، ص 153.

وَ "إسحاق البغوي" وَ "أبو مسحل" وَ "سلموية" وَ "ابن سعدان" (ت 231 هـ)[1] وَ "سلمة بن العاصم" توفِّي بعد السَّبعين والمائتين وَ "محمد بن القادم" خرج سنة 251 هـ ولم يعد هروبا من "المعتَّز"[2] وَ "الطِّوال" (ت 643 هـ).[3]

[1]- المرجع السَّابق، ص 139.

[2]- بغية الوعَّاة في طبقات اللُّغويين والنُّحَّاة، السُّيوطي، ج 1، ص 141.

[3]- الفهرست، ابن النَّديم، ص 74.

الفصل الأوَّل:

الخلاف النَّحوي أسبابه وآثاره في الدَّرس النَّحوي

تمهيد:

ظاهرة الخلاف النَّحوي من أبرز ما تناوله الدَّرس النَّحوي على مرِّ العصور، فقد كثر فيه التَّآليف، وأشهر ما وصل إلينا منها: كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لـ: "أبي البركات الأنباري" وكتاب "التَّبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" لـ: "العكبري"، وأوَّل ما بدأ الخلاف بدأ بين المدرستين الرَّائدتين في النَّحو (البصرية والكوفية) ولم يأت خلافهم هذا فراغا ولم يقم دون سبب، بل كان مضبوطا بشروط قائما على أسباب كثيرة وما من متصفِّح في كتب النَّحو والإعراب والتَّفسير إلَّا يلحظ امتداد اختلافهم على إعراب آي القرآن، وتعدُّد المعاني عن تلك الخلافات وتنوُّعها.

المبحث الأوَّل: الخلاف لغة واصطلاحا:

1/ الخلاف لغة:

عرَّفه "ابن منظور": "...تَخَالَفَ الأَمْرَانِ وَاخْتَلَفَا، لَمْ يَتَّفِقَا، وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَسَاوَ فَقَدْ تَخَالَفَ وَاخْتَلَفَ"[1]، كما وردت كلمة الخلاف في القرآن الكريم في عدَّة آيات نذكر بعضها، قال تعالى: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُۚ ﴿٨٨﴾﴾[2]، وقال أيضا: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةًۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾.[3]

ذكر الإمام القرطبي في كتابه "الجامع لأحكام القرآن" في تفسير الآية الثَّانية أنَّ النَّاس على أديان شتَّى[4]، ومن هنا يمكن أن نقول أنَّ المعنى اللُّغوي للخلاف هو المخالفة وعدم الاتِّفاق.

---

[1]- لسان العرب، ابن منظور، تح: عامر حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1424هـ/2003م، ج 9، ص 110.

[2]- سورة هود، الآية 88.

[3]- سورة هود، الآية 118.

[4]- انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تح: عبد الله بن عبد المحسن التُّركي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت/لبنان، ط 1، 1427هـ/2006م، ج 11، ص 235.

2/ الخلاف اصطلاحا:

يقول "الجرجاني" في "تعريفاته": "هو منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو إبطال باطل"[1]، ومن خلال تعريف "الجرجاني" للخلاف، يمكننا أن نقول في الخلاف النَّحوي: هو ذلك الخلاف الحاصل بين النُّحَاة في مسألة ما من حيث تخريجها لغويا، أو إعرابيا من أبواب أصولها سماعيا وقياسيا التي تبرز بين مدرسة البصرة والكوفة.

المبحث الثَّاني: نشأة الخلاف النَّحوي وتطوُّره:

تضاربت الآراء في تحديد بدء الخلاف النَّحوي ونشأته، فذهب البعض إلى أنَّه بدء بين "الرُّؤاسي" و"الخليل"، أو بين "يونس بن حبيب" و"الخليل" ومنهم من ذهب إلى أنَّه بدأ بين "الكسائي" و"سيبويه" ورأى أكثر الباحثين المعاصرين أنَّ بداية الخلاف الحقيقي عند ظهور المذهب الكوفي بعد تتلمذ النُّحَاة الكوفيين على البصريين، ثمَّ انفصالهم علي يد "الكسائي" وَ "الفرَّاء".[2]

وبعد أن استمرَّ الخلاف هادئا إلى عهد "الخليل" في البصرة و"الرُّؤاسي" في الكوفة، اشتدَّ بين "الكسائي" و"سيبويه"، وأوَّل مظهر من مظاهره ما كان من أمر مناظرة "سيبويه" و"الكسائي" بحضرة "يحي بن خالد البرمكي"[*] في المسألة الزَّنبورية؛ حيث كان لها أثر جليٌّ في إظهار الخلاف النَّحوي بصورة بيِّنة واضحة والتي سنفصل القول فيها في مبحث لاحق.

---

[1]- معجم التَّعريفات، الشَّريف علي الجرجاني، تح: محمد صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة للنَّشر والتَّوزيع، القاهرة، (د ط)، 2004م ص 89.

[2]- الدَّرس النَّحوي العربي وأهم مدارسه البصرة والكوفة، إعداد: شعشوع تفاحة، إشراف: لغرام عبد الجليل، مذكِّرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي/أم البواقي، كلِّية الآداب واللُّغات، قسم اللُّغة العربية وآدابها، 2015م/2016م، ص 168.

[*]- خالد البرمكي: هو أبو الفضل يحي بن خالد بن برمك، وزير هارون الرَّشيد.

وهذه المناظرات لا تعدوا أن تكون مظهرا من مظاهر التَّنافس بين العلماء، للوصول إلى الرِّزق، أو بلوغ المنزلة عند السُّلطان، فقد جاء "سيبويه" من البصرة، ليحلَّ في بلاط الخلافة سيِّدا للعلماء، وبهذا يفقد "الكسائي" ما يشغله في قلوب ذوي الأمر.[1]

فالخلاف إذا بدأ مبكِّرا، لكنَّه لم يتَّخذ شكل العصبية المذهبية عند المتأخِّرين، وذلك عندما أصبح كتاب "سيبويه" الأساس التي يقوم عليه الخلاف. فقد غلَّط فيه "عيسى بن عمرو" و"يونس" و"الخليل"، واتُّهم بعض العرب بالوهم في بعض الأساليب التي رويت، وبذلك فتح "سيبويه" باب المؤاخذات النَّحوية واسعا على مصراعيه، ولم ينج كتابه من تخطئة النَّحويين، فقد نظر فيه "الأخفش"، وكان يعلِّق عليه، ويخطئ تارة، وتارة يستدرك، وكذلك فعل "الكسائي" و "الفرَّاء" و"المازني" وغيرهم، فجميعهم قرأوا "الكتاب" وعنوا به، لا وعلَّقوا عليه، وكانوا يختلفون مع صاحبه في بعض المسائل، ثمَّ جاء "المبرِّد" فجمع هذه التَّعليقات، وزاد عليها شيئا في كتاب سمَّاه "مسائل الغلط" ثمَّ دار الخلاف في هذه التَّعليقات، فألِّفت الرُّدود والكتب، واشتدَّ الخلاف، واتُّخذ إطار المذهبية بعد التقاء المذهبين في بغداد، فظهر نحَّاة متعصِّبون، انقسموا على أنفسهم: "ثعلب" (ت 291 هـ) وتلاميذه، "المبرِّد" (ت 285 هـ) وتلاميذه، واشتدَّ الأمر كثيرا بمجيء "السَّيرافي" (ت 368 هـ) و"أبي علي الفارسي" (ت 377 هـ) و"الرُّمَّاني". إذ اتَّخذ الخلاف شكلا من أشكال الجدل والمنطق والفقه.[2]

المبحث الثَّالث: أسباب الخلاف ودواعيه:

ظهرت عدَّة عوامل أزكت الخلاف وهيَّأته بين قطبي الخلاف البصرة والكوفة، وهذه العوامل منها ما هو طبيعي، يرجع إلى الموقع الجغرافي لكلٍّ منهما، ومنها ما هو سياسي، ومنها ما هو راجع إلى أسلوب التَّفكير والطَّريقة في الدَّرس النَّحوي، ومنها ما يرجع إلى اللُّغة العربية وطريقة البحث فيها،

[1]- الخلاف النَّحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، محمد الحلواني، دار القلم العربي، حلب، (د ط)، 1971م، ص 30.

[2]- الخلاف النَّحوي في باب التَّنازع، إعداد: محمد إبراهيم، جامعة المدينة العالمية، قسم اللُّغة العربية، ص 252.

فمن خلال هذه الدِّراسة سأحاول إلقاء الضَّوء على عوامل أو أسباب الخلاف النَّحوي بين المدرستين (البصرية والكوفية).

فمن أهمِّ الأسباب التي أدَّت إلى الخلاف نذكر:

1/ تعدُّد اللَّهجات:

"فالعرب بدو وحضر، والبدو قبائل متفرِّقة، وكلُّ قبيلة لها عاداتها وتقاليدها وهذا ما يدعو إلى اختلاف اللَّهجات وتعدُّدها، وهذه اللَّهجات تختلف باختلاف الوطن الذي تعيش فيه القبيلة والبيئة التي تأوي إليها، فضلا عن العوامل الإقليمية التي تركت آثارها في لهجات الشُّعوب المتعرِّبة على المدى الواسع من مجلس الشَّرق الآسيوي إلى أقصى الغرب الإفريقي والأندلس؛ حيث أخذت حرِّيتها في التَّعبير بلسانها العربي على سجيَّتها دون أن تلتزم بقيود.

ولهذا بقيت آثار اختلاف اللَّهجات في كثير من الشَّواهد النَّحوية واللُّغوية، السَّبب يعود كون القبائل العربية لم تكن على درجة واحدة من الفصاحة، وقد اشتهر بعضها بأنَّه أفصح من بعض، كما أنَّ هنالك من القبائل من حافظت على عربيتها لبعد مكانها عن الاختلاط والفساد، ولذا لما جاء العلماء يروون اللُّغة فضَّلوا بعضها عن بعض، فاستبعدوا لغة (حِمْيَرْ) لأنَّها تكاد تكون لغة وحدها مخالفة للغة مصر، ولأنَّهم خالطوا الحبشة واليهود وخالطوا الفرس فأصبحت لغتهم غير سليمة يتخلَّلها اللَّحن، ولم يأخذوا عن القبائل التي كانت تسكن التُّخوم*، لمجاورتهم لمصر والشَّام وفارس والهند، ولهذا لم يأخذوا عن بني حنيفة وسكَّان اليمامة والثَّقيف وأهل الطَّائف لمخالطتهم تجَّار اليمن المقيمين عندهم، ولم يأخذوا عن الحضر لفساد لغتهم. وقالوا إنَّ الذين عنهم نقلت اللُّغة العربية من بين

* – الفصل بين الأرضين من الحدود والمعالم.

القبائل العربية هم: قيس وتميم وأسد ثمَّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطَّائيين، ولم يأخذوا عن غيرهم من سائر قبائلهم".[1]

فالواضح من خلال ما سبق ذكره أنَّ اللَّهجات العربية القديمة على تنوُّعها واختلافها كانت من أهمِّ العوامل اللُّغوية التي أسهمت في وجود ما يعرف بظاهرة تعدُّد الأوجه الإعرابية في النَّحو العربي، فضلا عن تتبُّع التَّطوُّر التَّاريخي للُّغة وموقف النَّحويين منه والقراءات القرآنية المتعدِّدة التي كانت تعكس الواقع اللَّهجي للقبائل العربية وأثرها في الدَّرس النَّحوي.

2/ التَّعصُّب للرَّأي:

"التَّعصب للرَّأي بغية الانتصار على الخصم ولو كان هذا التَّعصب في غير جانب الصَّواب كما حدث في المناظرة التي كانت بين "سيبويه" و"الكسائي" في المسألة الزَّنبورية".[2]

وذلك من خلال أنَّ في هذه المناظرة كان الصَّواب مع "سيبويه" إلَّا أنَّ الذين حضروا المجلس من العلماء نهجوا منهج "الكسائي" تعصُّبا لرأي "سيبويه"، في حين أنَّه لم يختلف البصريون حتَّى اليوم في أنَّ القول ما قاله "سيبويه"، أي أنَّ كلَّ الصَّواب لما ذكره "سيبويه" والسَّبب في ذلك التَّعصُّب كما ذكره البعض يعود إلى أنَّ هؤلاء الأعراب تابعوه في ما جاء به إرضاء للوزير أو أنَّهم تلقُّوا رشوة فوافقوا "الكسائي" رغم أنَّهم على علم بأنَّ الصَّواب كلَّه في ما ذكره "سيبويه".

3/ الاتِّجاه السِّياسي والعصبية الإقليمية:

إنَّ من الأسباب أيضا العصبية الإقليمية فكلٌّ يريد القدمة لبلده، ومن الجدير بالقول أنَّ الخلاف بين البصرة والكوفة يعود إلى الأحداث الأخيرة في زمن الخلافة؛ حيث يعدُّ مقتل عثمان

[1] – ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، فتحي بيُّومي حمُّودة، شركة المروة لصناعة مواد التَّعبئة والتَّغليف، ص 16.

[2] – المرجع نفسه، الصَّفحة نفسها.

رضي الله عنه وتولِّي علي رضي الله عنه الخلافة حدث ما حدث بين المسلمين نتيجة القلَّة المنافقة التي أشعلت نار الفتنة، وكان نتيجة ذلك أن حدث الخلاف بين البصرة والكوفة، فقد عُرفت البصرة بأنَّها عثمانية والدَّليل على ذلك أنَّ عائشة رضي الله عنها والزُّبير وطلحة رضي الله عنهم حين خرجوا من مكَّة توجَّهوا إلى البصرة للثَّأر لمقتل عثمان رضي الله عنه، بينما توجَّه علي رضي الله عنه إلى الكوفة، وبعدها كانت واقعة الجمل؛ حيث تمَّت المواجهة بين علي رضي الله عنه والكوفيين، وعائشة رضي الله عنها والبصريين.[1]

4/ الثَّقافة وطريقة التَّفكير:

الاستنباط الذي تتَّبعه المدرسة في السَّماع والقياس والتَّعليل، فمثلا تحديد السَّماع والقياس عند البصريين، بينما عكسه عند الكوفيين الذين توسَّعوا في السَّماع عن القبائل العربية، وتوسَّعوا في القياس حتَّى على القليل الشَّاذ، وقد توسَّع ذلك حتَّى شمل ذلك القراءات القرآنية، فالبصريون كان لهم موقف من بعض القراءات التي خالفت القاعدة عندهم، ثمَّ شاع ذلك على بقيَّة المدارس النَّحوية وربَّما يعود ذلك إلى أنَّ البصرة بحكم موقعها الجغرافي على الخليج العربي جعل عملية الاختلاط بغير العرب عملية سهلة نتيجة الملاحة البحرية، وهذا بدوره جعل البصريين يتحرَّون الدِّقَّة في السَّماع اللُّغوي عن العرب، بالإضافة إلى القياس على الكثرة المطردة، أمَّا في حكم موقعها الجغرافي وهي وسط العراق فكانت قليلة الاختلاط بغير العرب ممَّا جعل الكوفيين يطمئنُّون إلى سلامة اللُّغة، ويضاف إلى ذلك أنَّ اشتغال الكوفيين بالفقه جعلهم يطبِّقون ذلك على النَّحو فدعاهم إلى التَّوسُّع في السَّماع.[2]

[1]- ينظر: نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النُّحَاة، الشَّيخ محمد الطَّنطاوي، دار المعارف، كورنيش النِّيل/القاهرة، ط 2، 1995م، ص 122.

[2]- انظر: اختلاف الآراء النَّحوية بين مدرسة البصرة والكوفة، إعداد: محمد معروف، إشراف: الحاج بوشرى، رسالة ماجيستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم مالانج، كلِّية العلوم الإنسانية والثَّقافية، 2010م، ص 52.

5/ التَّنافس العلمي وإثبات الذَّات:

وهذا أمر غريزي في جبلَّة النَّاس، كلٌّ يحب أن يجد لنفسه المكانة، سواء كان على مستوى المدرسة الواحدة أو على مستوى المدارس، وهذا أدلى شعلته بين المدرستين الخلفاء العبَّاسيون الذين لعبوا دورا هامًّا في تفضيل النُّحَاة بعضهم على بعض، وتقريبهم منهم، بالإضافة إلى إجراء المناظرات بينهم ممَّا جعل الخلاف يدبُّ بينهم فالعبَّاسيون كانوا يميلون إلى الكوفيين، ويحاولون الانتصار لهم في المناظرات التي كانت تقام مع نحَّاة البصرة، وقد دوِّنت المؤلَّفات الكثيرة من المناظرات مثل ما دار بين "الكسائي" و"سيبويه"، وبين "الكسائي" و"الأصمعي" وبين "المازني" و"ابن السِّكِّيت" وبين "المبرِّد" و"ثعلب"، ومن نحَّاة بغداد بين "الزجاجي" و"ابن كيسان" وقد أقرَّ "السُّيوطي" لذلك بابا في كتابه "الأشباه والنَّظائر" سمَّاه "فنُّ المناظرات والمجالسات والمذكرات"، كما ألَّف "الزجاجي" كتابا سمَّاه "مجالس العلماء" تحدَّث فيه عن مجالس العلم والمناظرات بين النُّحَاة.[1]

6/ الاجتهاد:

طبيعة النَّحو العربي التي تقوم على الاجتهاد والتَّعليل تجعل النَّحوي يجتهد آراء نحوية ينفرد بها، ممَّا يؤدِّي إلى تباين وجهات النَّظر في التَّعليل والاجتهاد، ممَّا يقوده إلى طرح العلل والظَّواهر النَّحوية لتعزيز الرَّأي الذي يراه، ومن الطَّبيعي أن يجتهد النَّحوي بقدر ما يمتلك من حسٍّ لغوي ونفاذ ذهني تمليه عليه ثقافته اللُّغوية، واجتهاده الشَّخصي.[2]

[1]- انظر: اختلاف النُّحَاة وثماره وآثاره في الدَّرس النَّحوي، إعداد: عبد النَّبي محمد مصطفى، إشراف: علي الرِّيح جلال الدِّين، رسالة ماجيستير، جامعة أمُّ درمان الإسلامية، كلِّية اللُّغة العربية، 1431هـ/2010م، ص 62.

[2]- انظر: الخلاف النَّحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، محمد الحلواني، ص 70.

المبحث الرَّابع: نماذج عن الخلاف النَّحوي: (المناظرات) الكسائي أنموذجا

إنَّ مناظرات الطَّور الثَّاني على كثرتها كان قطب راحها في الكوفيين "الكسائي"، إذ كان دريئهم وحامي حقيقتهم فنازل "سيبويه" وَ "الأصمعي" وَ "اليازدي" وغيرهم، ولنقتصر في هذا الدَّور على أربعة منهم.

1/ بين الكسائي وسيبويه:

"قال "الفرَّاء": "قدم "سيبويه" على البرامكة فعزم "يحي بن خالد" أن يجمع بينه وبين "الكسائي" وجعل لذلك يوما، فلمَّا حضر تقدَّمْتُ و"ابن الأحمر"* فدخل فإذا بمثال في صدر المجلس فقعد عليه يحين وقعد إلى جانب المثال "جعفر" و"الفضل" ومن حضر بحضورهم، وحضر "سيبويه" فأقبل عليه "الأحمر" فسأله عن مسألة فأجابه فيها "سيبويه" فقال له: "أخطأت" ثمَّ سأله عن ثانية وثالثة كلٌّ يقول له: "أخطأت" فقال "سيبويه: "هذا سوء أدب".

فأقبلت عليه فقلت: "إنَّ في هذا الرَّجل حدَّة وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: "هؤلاء، أبون، ومررت بأبين "فأجاب فأخطأ فقلت له: "أعد النَّظر... ثلاث مرَّات تجيب ولا تصيب فلمَّا كثر عليه ذلك قال: لست أكلِّمكما أو يحضر صاحبكما حتَّى أناظره"، فحضر "الكسائي" فأقبل عليه "سيبويه" فقال: "أتسألني أم أسألك؟ فقال: "بل سلني أنت" فقال له "الكسائي": "كيف تقول: قد كنت أظنُّ العقرب أشدُّ لسعة من الزَّنبور فإذا (هُوَ هِيَ)، أو(فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا)؟ فقال "سيبويه: "فإذا هو هي ولا يجوز النَّصب فقال له "الكسائي": "لحنت".

ثمَّ سأله عن مسائل من هذا النَّوع: (خَرَجْتُ فَإِذَا عَبْدُ الله القَائِمُ أَوْ القَائِمَ)؟ فقال "سيبويه" في ذلك كلّه بالرَّفع دون النَّصب، فقال "الكسائي": "ليس هذا من كلام العرب، العرب ترفع في ذلك كلّه وتنصب" فدافع "سيبويه" قوله، فقال "يحي بن خالد": "قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما،

* – هو علي بن الحسن الأحمر تلميذ الكسائي وخليفته على تعليم أولاد الرَّشيد.

فمن ذا يحكم بينكما"؟ فقال له "الكسائي" هذه العرب في بابك قد جمعتهم من كلِّ أوبٍ، ووفدت عليك من كلِّ صقعٍ، وهم فصحاء النَّاس، وقد قنع بهم أهل المصرَيْن، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة، فيحضرون ويسألون" فقال "يحي" و"جعفر": "قد أنصفت فأجر بإحضارهم فدخلوا فهم: "أبو فقعس"، و"أبو دثَّار"، و"أبو الجرَّاح" و"أبو ثروان" فسُئِلوا عن المسائل التي جرت بين "الكسائي" و"سيبويه" فتابعوا "الكسائي" وقالوا بقوله".[1]

2/ بين الكسائي والأصمعي:

"حدَّث "أحمد بن يحي ثعلب" أحد أئمَّة الكوفيين قال: كان "الكسائي" و"الأصمعي" بحضرة "الرَّشيد"، وكانوا ملازمين له يقيمان بإقامته، فأنشد "الكسائي":

أَنَّى جَزَوَ عَامِرًا سُوءًا بِفِعْلِهِمْ ★★★★★ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَ مِنَ الحَسَنِ

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي العَلُوقُ* بِهِ ★★★★★ رِئْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَا ظُنَّ بِاللَّبَنِ

فقال "الأصمعي": "إنَّما هو رِئْمَانَ أَنْفِ، بالنَّصب فقال له "الكسائي": "أسكت ما أنت وذاك؟ يجوز بالرَّفع والنَّصب والخفض: أمَّا الرَّفع فعلى الرد على (ما) لأنَّها في موضع رفع بـ: (ينفع) فيصير التَّقدير (أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ رِئْمَانَ أَنْفِ)، والنَّصب بـ: (تُعْطِي)، والخفض على الرد على الهاء التي في (به) فسكت "الأصمعي"، ولم يكن له علم بالعربية، وكان صاحب لغة، لم يكن صاحب إعراب".[2]

---

[1]– من تاريخ النَّحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص 49.

*– العلوق: النَّاقد تفقد ولدها ينحر أو يموت، فيسلخ جلده ويحشى تبنا ويقدَّم إليها لترى أمَّه، أي (تعطف عليه)، ويدر لبنها فينتفع به.

[2]– مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي، تح: عبد السَّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 35.

والمعنى: ما ينفعني إذا وعدتني بلسانك ثمَّ لم تصدِّقه بفعلك، يقال ذلك للذي يبرُّ ولا يكون معه نفع، كهذه النَّاقة التي تشمُّ بأنفها ثمَّ تمنع درَّتها.

3/ بين الكسائي واليازدي:

"قال "اليازدي"* كنَّا في بلد مع "المهدي" في شهر رمضان قبل أن يستخلف بأربعة أشهر فتذاكروا عنده النَّحو والعربية، وكنت متَّصلا بخاله "يزيد بن منصور" و"الكسائي" مع ولد "الحسن الحاجب"، فبعث إليَّ وإلى "الكسائي"، فصرت إلى الدَّار فإذا "الكسائي" بالباب قد سبقني فقال لي: "أعوذ بالله من شرّك يا أبا محمد" فقلت: "والله لا تأتي من قبلي أو آتي من قبلك".

فلمَّا دخلنا على "المهدي" أقبل عليَّ فقال: "كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا: (بَحْرَانِيٌّ) وإلى الحصنين فقالوا: (حِصْنِيٌّ)؟ هلَّا قالوا حَصْنَانِيٌّ كما قالوا (بَحْرَانِيٌّ) ؟ فقلت: "أيُّها الأمير لو قالوا في النَّسب إلى البحرين (بَحْرِي") لالتبس فلم يدر: النِّسبة إلى (البحرين) وقعت أم إلى البحر؟ فزادوا ألفًا للفرق بينهما كما قالوا في النَّسب إلى الرُّوح (رُوحَانِيٌّ)، ولم يكن لـ: (حِصْنَيْنِ) شيء يلتبس به فقالوا: (حِصْنِيٌّ) على القياس، فسمعت "الكسائي" يقول لـ: "عمرو بن بزيغ": "لو سألني الأمير عنهما لأجبته بأحسن من هذه العلَّة. فقلت: "أصلح الله الأمير، إنَّ هذا يزعم أنَّك لو سألته أجاب بأحسن من جوابي" قال: "فقد سألته" قال: " كرهوا أن يقولوا (حِصْنَانِيٌّ) فيجمعوا بين نونين، ولم يكن في البحرين إلَّا نون واحدة فقال (بَحْرَانِيٌّ) لذلك".[1]

* – هو محمد بن العبَّاس بن محمد بن عبد الله، من كبار علماء العربية والأدب ببغداد، وهو حفيد يحي بن المبارك.

[1] – من تاريخ النَّحو، سعيد الأفغاني، ص 52.

4/ بين الكسائي وأبا يوسف:

"قال "الزجاجي": حدَّثني "الحسن بن عليل العنزي" قال: حدَّثنا "محمد بن عبد الله"، قال حدَّثنا "الأحمر النَّحوي" قال: دخل "أبو يوسف الفقيه"* على "الرَّشيد"، وعنده "الكسائي" يحدِّثه فقال يا أمير المؤمنين قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك فقال "الرَّشيد": النَّحو يستفرغني، استدل به على القرآن والشِّعر، فقال "الكسائي": إنْ رأى أمير المؤمنين أن يأمره بجوابي في مسألة في الفقه، فضحك "الرَّشيد" فقال: أبلغت إلى هذا يا كسائي، يا أبا يوسف أجبه، فقال: (مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ، قال: فقال "أبو يوسف": (إِنْ دَخَلَتْ الدَّارَ فَقَدْ طُلِّقَتْ)، فقال "الكسائي": أخطأ، إذا فتحت (أَنْ) فقد وجب الأمر وإذا كسرت فإنَّه لم يقع بعد".[1]

المبحث الخامس: أثر الخلاف في الدَّرس النَّحوي:

لقد نتج عن الخلاف بين النُّحَّاة البصريين والكوفيين آثار في ساحة الدَّرس النَّحوي، وتركت بصمات واضحة المعالم عن اللُّغة العربية عامَّة والنَّحو بصفة خاصَّة، وهذه الآثار منها ما ظهر في زمن البصريين والكوفيين، ومنها ما ظهر بعد انتهاء عهدهم، وإن كان هنالك الآثار السَّلبية فإنَّها بجانب الآثار الإيجابية كأن لم تكن شيئا مذكورا.

وهذه الآثار الإيجابية للخلاف كان لها أثر في تنمية الثَّروة اللُّغوية بغضِّ النَّظر عن الدَّافع لذلك الخلاف، ومن هذه الآثار ما ظهر في عهد المدرستين ومنها ما ظهر بعدها:

---

* – هو الإمام المجتهد العلَّامة المحدِّث قاضي القضاة أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن إبراهيم، حبيب بن سعدان بن بحير بن معاوية الأنصاري الكوفي.

[1] – مجالس العلماء، الزَّجَّاجي، رقم المجلس: 161، ص 192.

أوَّلا/ الآثار الإيجابية للخلاف:

1/ الآثار الإيجابية للخلاف في عهد المدرستين:

من الآثار الإيجابية التي نتجت عن الخلاف في عهد المدرستين نذكر:

أ/ ظهور المناظرات واللِّقاءات النَّحوية:

كانت هذه المناظرات سمة بارزة بين أعلام البصرة والكوفة، وكانت معظمها مقرّه عاصمة الخلافة بغداد؛ حيث أنَّها كانت وجهة العلماء والأدباء وغيرهم، وهذه المناظرات دوَّنتها كتب التَّراجم والطَّبقات، ومن بين أهمّ المناظرات نذكر ما يلي:[1]

- مناظرة "الكسائي" و"سيبويه" (تعرف بالمسألة الزَّنبورية والتي سبق أن فصَّلت القول فيها في المبحث السَّابق).
- مناظرة "الكسائي" و "الأصمعي".
- مناظرة "الكسائي" و "اليازدي".
- مناطرة "المبرِّد" و "ثعلب" في مجلس "محمد بن عبد الله بن الطَّاهر".
- مناظرة "المازني" و "ابن السِّكِّيت".

ب/ المجالس اللُّغوية:

تعتبر المجالس اللُّغوية من أهمِّ الآثار والنَّتائج التي خلَّفها الخلاف بين المدرستين وتتمُّ هذه المجالس بين مجموعة من العلماء تتميَّز بسمة الهدوء، والمحاورات فيها أقرب إلى الحق لأنَّها بعيدة عن مجالس الأمراء، بخلاف المناظرات التي تشتد فيها حدَّة التَّعصُّب، لأنَّ المناظرات عادة يحضرها رجال

[1]- ينظر: الخلاف بين النَّحويين، السَّيِّد رزق الطَّويل، المكتبة الفيصلية، مكَّة المكرَّمة/السُّعودية، ط 1، 1405هـ/1984م، ص 90-94.

الدَّولة، وكان الفائز فيها ينظر إلى شهرته أمام السُّلطان، لذلك يتَّخذ كلّ سبيل من أجل الانتصار، وهذه المجالس تنتج عنها ثروة لغوية ونحوية كبيرة، لما كان يثار فيها من مسائل توضِّح وجهة نظر كلّ فريق، ومن أجل هذا اهتمَّ كثير من الأدباء بجمع هذه المجالس وتدوينها، حتَّى ظهرت الكثير من المؤلَّفات فيها، منها: "مجالس ثعلب"، و"مجالس ابن قتيبة" ومن بين أهمِّ المجالس نذكر: "مجالس الرِّياشي وثعلب".[1]

2/ الآثار الإيجابية بعد زمن المدرستين:

بعد أن انتهى عصر البصرة والكوفة، جاء عصر المدرسة البغدادية في الدِّراسات النَّحوية، وبدأ النَّحو في بغداد كوفيا، لأنَّ ميل النُّحَاة كان للخلفاء والخلفاء يميلون للكوفيين، وكانوا يختارون منهم مؤيِّدين لهم ولأبنائهم، وكان كلّ من يريد الشُّهرة ويتطلَّع إلى المال يتَّجه إلى بغداد، ممَّا جعلها مقرًّا للمناظرات بين أعلام المدرستين السَّابقتين، وكان كلّ نحوي من مدرسة يحاول النَّصر على منافسه لينال الحظَّ الوافر من المال، وظلَّ هذا الحال حتى نهاية القرن الثَّالث الهجري الذي انتهى بظهور "المبرِّد" آخر أعلام البصرة، و "ثعلب" آخر أعلام الكوفة.

ففي منتصف القرن الثَّالث هجري أصبحت بغداد هي المجتمع النَّحوي التي يلتقي فيه النُّحَاة ويطول فيه اختلاطهم، وأدَّى ذلك إلى هدوء حدَّة التَّعصُّب، وأصبح مجتمعا أكثر تفهُّما وتعمُّقا، ممَّا جعل للخلاف مذاقا آخرا بين النُّحَاة؛ حيث كان له آثار أفادت الدِّراسات النَّحوية ومن هذه الآثار ما يلي:[2]

[1]- ينظر: المرجع السَّابق، ص 94.

[2]- اختلاف النُّحَاة ثماره وآثاره في الدَّرس النَّحوي، إعداد: عبد النَّبي محمد مصطفى هيبة جعفر، إشراف: علي الرِّيح جلال الدِّين، رسالة ماجيستير، جامعة أمُّ درمان الإسلامية/السُّودان، كلِّية اللُّغة العربية، قسم النَّحو والصَّرف واللُّغويات، 1431هـ/2010م، ص 310.

أ/ ظهور نحَّاة جدد وتعدُّد الاتِّجاهات النَّحوية:

كان لهدوء حدَّة الخلافات في أوائل القرن الرَّابع الهجري، والتقاء كلٍّ من أعلام البصرة والكوفة في بغداد أثر في ظهور اتِّجاهات ونزعات مختلفة في الدِّراسات النَّحوية في بغداد، فعندما انكسرت حدَّة النِّزاع عرض العلماء المذهبيِّن على بساط البحث والنَّقد، فاستعرضوا دعائم القواعد التي ترتكز عليها من الرِّواية والشَّواهد والأقيسة ليتعرَّفوا مقدار هذه القواعد من الصِّحَّة والضُّعف حتَّى يبتني حكمهم على أساس متين، فاختلفوا فيما بينهم، وكانت هذه الاتِّجاهات تمثِّل ثلاث طوائف، فكان منهم من غلبت عليه النُّزعة البصرية ومنهم من طغت عليه النُّزعة الكوفية ومنهم من جمع بين الاثنين، أمَّا بالنِّسبة لهذا الاتِّجاه فظهر على يد المدرسة البغدادية؛ حيث أنَّ موقفها من الخلاف كان التَّرجيح والانتقاء من المدرستين البصرية والكوفية والخروج برأي أو أنَّها توفِّق بين الاثنين دون المفاضلة، أو تخرج برأي جديد دون التَّعصُّب لإحداهما على الآخر. فعلى هذا الاتِّجاه سارت الدِّراسات النَّحوية في بغداد وغيرها من الأمصار الإسلامية، فكان نهجا مميَّزا للدَّرس النَّحوي في بغداد. وكذلك في مصر والشَّام والأندلس والمغرب، إلَّا أنَّ بغداد هي السَّبَّاقة في هذا الاتِّجاه.[1]

ب/ انتشار الدِّراسات النَّحوية في البقاع الإسلامية الجديدة:

يعدُّ انتشار الدِّراسات النَّحوية في البلدان الإسلامية من ثمار الخلاف الإيجابية بين المدرستين، وذلك بعد انتقال الخلافة إلى بغداد، وهدأت حدَّة التَّعصُّب، وخفَّت نار الخلاف والتقى العلماء والنُّحَّاة، وظهرت في بغداد جميع النَّزعات النَّحوية. انقسموا إلى ثلاث طوائف ؟ ظهرت على أيدي علماء جدد من مدارس جديدة انتشرت بعد زوال عصر البصريين والكوفيين، ومن بين المدارس التي اهتمَّت بالخلاف بين المدرستين ندكر: مدرسة بغداد، المدرسة المصرية، الشَّام، الأندلس والمغرب.

[1]- ينظر: المرجع السَّابق، الصَّفحة السَّابقة.

تميَّزت هذه المدارس والاتِّجاهات الجديدة بسمات كانت سمة الميل في نهاية الأمر إلى الاختيار والتَّرجيح أو التَّوفيق دون المفاضلة بين آراء المدرستين السَّابقتين أو الإتيان بآراء جديدة.[1]

- **الدِّراسات النَّحوية في مصر:**

قد سبقت المدرسة البغدادية إلى هذه الدِّراسات النَّحوية لظروفها الجغرافية والتَّاريخية واتِّصالاتها الوثيقة بالجزيرة العربية ومركزها الموثوق في العالم الإسلامي وقت نشوء هذه الدِّراسات ونموِّها ونضجها، أمَّا عن المدرسة المصرية فكانت أسبق من الشَّام إلى هذه الدِّراسة لأنَّ الشَّام كان مشغولا بالدِّراسات الإسلامية، كما أنَّ الشَّام كان أكثر صلته بالفصيحة فلم يعتبر هذه الدِّراسات من الأولوية التي يجب عليه الاهتمام بها، أمَّا مصر فقد اهتمَّت بالدِّراسات النَّحوية منذ نشأتها الأولى؛ حيث أنَّ مصر كان فيها علماء كثيرون والنُّزعة المذهبية لهؤلاء النُّحَّاة مرجعها إلى شخصية شيوخهم، فقد عرف النَّحو المصري الاتِّجاهين البصري والكوفي منذ وجوده، ثمَّ تحوَّل فيما بعد من الاتِّجاهين السَّابقين إلى الاتِّجاه البغدادي التي سارت عليه الدِّراسات النَّحوية في كلِّ الأمصار الإسلامية منذ القرن الرَّابع هجري وما بعد، أمَّا هذه الفترة تميَّزت بظهور علماء لهم قدم راسخة منذ القدم في الدِّراسات النَّحوية بمصر، نذكر منهم:[2]

- "عبد الرَّحمان بن هرمز": تلميذ "الكسائي" توفِّي سنة 117 هـ، كان عالما بالقراءات، أخذ عنه "نافع" المدني.
- "ولَّاد بن حمد التَّميمي": أول نحوي بالمعني الحقيقي بمصر، أخذ عن "الخليل بن أحمد".
- "أبو علي الدَّينوري": من مؤلَّفاته في النَّحو "المذهب"، توفِّي سنة 289 هـ.

[1]- ينظر: الخلاف بين النَّحويين، السَّيِّد رزق الطَّويل، ص 550.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، الصَّفحة نفسها.

- "ابن ولَّاد" حفيد "أبي علي الدَّينوري"، من مؤلَّفاته "الإنصاف لسيبويه"، توفِّي سنة 332 هـ.
- "النَّحَّاس"، توفِّي سنة 337 هـ.

كما أن هنالك علماء قدموا إلى الشَّام من العراق نذكر منهم بإيجاز: "الزجاجي" و"الفارسي"، و"ابن خلوية"، "ابن جنِّي" وبعضهم إلى مصر ك "التَّبريزي".

وقد التقى بالشَّام كمصر، المذهبين البصري والكوفي، فحلب ضمَّت عالمين في زمن واحد "ابن جنِّي" رأس مدرسة القياس، و"ابن خلوية" الكوفي المنزع صاحب كتاب "ليس من كلام العرب" الذي اتَّبع فيه القياس نافيا من اللُّغة ما جوزته فلسفة نحَّاة البصرة، وكذلك وجود "المعرِّي" الشَّاعر المعاصر لـ: "ابن جنِّي" و"ابن خلوية"؛ حيث كان واسع الرِّواية سماعيا، كما أنَّه المعروف عنه أنَّه كان يضيق بالنَّحو البصري الذي يضجر منه أنَّ الذي كان في أيَّامه ممتلئا بالجدل والقياس والتَّعليل صاحب كتاب "رسالة الغفران" الذي أظهر فيها نقمه على البصريين.

فالواضح أنَّ الاتِّجاهات النَّحوية في مصر والشَّام كانت مختلفة باختلاف العلماء الوافدين عليها، وأنَّ الاتِّجاهين البصري والكوفي واحدا معا، مع تغلُّب الاتِّجاه الكوفي في الشَّام في بعض الأحيان، وذلك لوجود "المتنبِّي" و"ابن خلوية" والواضح أيضا أنَّ الدِّراسات النَّحوية في مصر كانت أكثر عمقا، واتِّساعا في هذه الفترة منها في بلاد الشَّام وذلك لأسبقيَّتها من ناحية، ومن ناحية أخرى تعدُّد الأعلام الذين نبغوا فيها واستوطنوها، واتَّخذوا منها مقرَّ التَّعليم.

أمَّا في الشَّام فكانت الدِّراسات النَّحوية مستقرَّة وذلك بسبب أنَّها كانت تتوقَّف على رحلات العلماء إليها؛ حيث أنَّها لم تكن ذات طابع مستقر، بل كانت عابرة في هذه الفترة بالذَّات، ومن منتصف القرن الرَّابع حتَّى أوائل القرن السَّابع هجري، ازدهرت الدِّراسات النَّحوية في مصر والشَّام؛ حيث ظهر على السَّاحة علماء ونحَّاة من القطرين نذكر منهم:

- "الحوفي أبو الحسن علي بن إبراهيم"، توفِّي سنة 430 هـ.
- "ابن البابشاد"، توفِّي سنة 469 هـ.
- "ابن برِّي"، توفِّي سنة 582 هـ.
- "الكندي أبو اليمن زيد تاج الدِّين بن الحسن"، توفِّي سنة 613 هـ.
- "ابن معط"، توفِّي سنة 628 هـ.
- "ابن يعيش".

كما كان هنالك أعلام آخرون عاصروا هؤلاء وتتلمذوا عليهم نذكر منهم: "الذَّاكر": نحوي مصري تتلمذ على يد "ابن جنِّي"، توفِّي سنة 440 هـ، و"محمد بن البركات" تتلمذ على يد "ابن بابشاد"، توفِّي سنة 460 هـ؛ حيث أنَّ هؤلاء النُّحَاة جميعا لم يلتزموا بالمنهج البصري والكوفي، وإنَّما كان الاتِّجاه حقيقته بغداديا مع الميل لهذا المذهب أو ذاك.

- **الدَّرس النَّحوي في الأندلس:**

وهذا أثر من آثار الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، له ثمار على الدَّرس النَّحوي؛ حيث ازدهرت حركة انتشار النَّحو في الأندلس والمغرب وذلك في عهد الدَّولة الأموية، لحبِّهم العرب والعربية والعلم بصفة عامَّة، إلى جانب الرَّحلات من الأندلس والمغرب إلى المشرق لطلب العلم، ورحلات المشارقة إلى بلاد الأندلس والمغرب، ومن المشارقة الذين رحلوا إلى بلاد الأندلس: "أبو علي القالي" الذي أملى في جامع الزَّهراء بقرطبة كتابه العظيم "الأمالي"، توفِّي سنة 352 هـ.

بدأت الدِّراسات النَّحوية في بلاد الأندلس والمغرب كوفية، وفي المرحلة الثَّانية نافسه النَّحو البصري، ثمَّ انتهى بغداديا مع تطوُّر أسلوب الدِّراسة والتَّعليم.

يعتبر "جودي عثمان" أوَّل نحوي أندلسي بالمعنى الدَّقيق للكلمة؛ حيث أنَّه تتلمذ على يد "الكسائي" و "الفرَّاء"، وهو أوَّل من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين وأوَّل من صنَّف به في النَّحو،

توفِّي سنة 198 هـ، وبهذا يعتبر النَّحو الكوفي أوَّل نحو دخل الأندلس، وأوَّل كتاب في النَّحو دخل هذه البلاد هو كتاب "سيبويه"، وضلَّ النَّحو كوفيا في الأندلس حتى يأتي "الأفشنيق محمد بن موسى بن هاشير" توفِّي سنة 307 هـ، رحل إلى المشرق ولقي "الدَّينوري" في مصر، وأخد عنه كتاب "سيبويه" رواية؛ حيث قرأه على طلَّابه بقرطبة، وبدخول كتاب "سيبويه" إلى قرطبة بدأ النَّحو البصري ينافس الكوفي بالأندلس، إذ اهتمَّ الأندلسيون بكتاب "سيبويه" واعتبروه قرآن النَّحو، وتنافسوا في حفظه، ومن حفظته "حمدون" النَّحوي القيرواني، و"خلف بن يوسف الشَّنتريني"، ثمَّ عني بشرحه والتَّعليق عليه كثيرون من أعلام الأندلس نذكر منهم: "أبو بكر الخشبي"، و"أبو الطراوة"، "ابن خروف"، و"ابن البادش"؛ حيث أنَّ العناية به ظلَّت حتَّى نهاية النَّحو إلى "ابن الضَّائع"، الذي شرحه وأبدى فيه مشكلات عديدة، ومن أعلام نحَّاة الأندلس بعد دخول المذهب البصري بها بجانب الكوفي نذكر: "محمد بن يحي الجياني"، توفِّي سنة 353 هـ، و "أبو بكر بن القوطية"، توفِّي سنة 367 هـ، و "الزَّبيدي"، توفِّي سنة 379 هـ، و "ابن سيده" صاحب "المخصَّص والمحكم"، توفِّي سنة 448 هـ، وهكذا ازدهرت وانتشرت الدِّراسات النَّحوية بالأندلس والمغرب، وعرفت فيها الاتِّجاهات النَّحوية الثَّلاثة، ثمَّ مال النُّحَاة إلى الاتِّجاه البغدادي في الاختيار والانتقاء والتَّرجيح، وإضافة آراء جديدة زادت الاتِّجاه البغدادي نموًّا وازدهارا في الأندلس، ومن الأعلام في هذه الفترة الذين انتهجوا المنهج البغدادي حتَّى نهاية القرن السَّادس:

- "الأعلم الشَّنتمري"، توفِّي سنة 476 هـ، له اختيارات في المدارس الثَّلاثة، فهو يرى رأي "الفرَّاء" في أنَّ الفاء تزاد في الخبر إذا كان أمرا أو نهيا فقط: زَيْدٌ فَكَلِّمْهُ، وَزَيْدٌ فَلَا تُكَلِّمْهُ، وله أيضا تخريج للمسألة الزَّنبورية، كما أجاز "الكسائي" (فإذا هو إياها)، فيعرب إيَّاها مفعولا مطلقا، أي (يلسع لسعتها) ثمَّ حذف الفعل وحذف المضاف.

- "ابن السيد البطليوسي عبد الله بن محمد" النَّحوي، توفِّي سنة 521 هـ، كان ذا علم واسع بالدِّراسات النَّحوية وله شروح على أمَّهات كتب النَّحو مثل: كتاب "سيبويه"، مقتضب "المبرِّد"، وأصول "ابن السَّرَّاج"، وجمل "الزجاجي"، وإيضاح "الفارسي".
- "ابن طراوة سليمان بن محمد"، توفِّي سنة 567 هـ، تنقَّل في مدن الأندلس معلِّما، من مصنَّفاته "المقدِّمات على كتاب سيبويه".
- "السُّهيلي أبو القاسم عبد الرَّحمان بن عبد الله الضَّرير"، صاحب كتاب "الرَّوض"، توفِّي سنة 581 هـ.
- "ابن مضاء القرطبي أحمد بن عبد الرَّحمن محمد بن مضاء اللُّخمي"، توفِّي سنة 596 هـ، كان حجَّة في الفقه الظَّاهري والحديث النَّبوي، صاحب كتاب "الرَّدُّ على النُّحَاة" الذي حفل بآراء ذات جدَّة وواقعية، وفهم طبيعة الدِّراسة اللُّغوية، ومن هنا جعلته أهمَّ مؤثِّر في تاريخ الخلاف، وكان ذلك في أواخر القرن السَّادس الهجري، وهنالك نحَّاة كثيرون أتوا بعد هؤلاء أمثال "الجزولي"، توفِّي سنة 607 هـ، "ابن هشام الخضراوي"، توفِّي سنة 646 هـ، وكذلك "ابن عصفور"، توفِّي سنة 663 هـ، "ابن مالك"، توفِّي سنة 672 هـ.

وبهذه الطَّريقة انتشرت الدِّراسة النَّحوية في الأمصار الإسلامية؛ حيث أنَّ التَّأثير كان واضحا وعميقا، فالنَّحو نقل لهذه الأمصار مصبوغا بصبغة بصرية، أو كوفية، ثمَّ بعد ذلك يتحوَّل إلى البغدادية التي تعتبر الاتِّجاه المفضَّل عند نحَّاة الأمصار، وذلك لعدم تعصُّبهم لإحدى المدرستين، ومن هنا اتَّجه البغداديون إلى الاختيار من المدرستين، واتَّجه المصريون إلى الاختيار من المدارس الثَّلاثة والأندلسيون اختاروا من هؤلاء جميعا.[1]

[1]- ينظر: المرجع السَّابق، ص 557.

ج/ اكتمال صرح النَّحو والصَّرف:

كان اكتمال صرح النَّحو وتشعُّب مسائله وكثرة مؤلَّفاته نتيجة التَّنافس بين المدرستين وتمَّ ذلك على طورين

- **الأوَّل** : على يد "سيبويه" و "الكسائي"، فقد أبدع "سيبويه" كتابه ولم يدع لمن جاء بعده استدراكا عليه، وكان يعاصر "سيبويه" "الكسائي" الذي كان له مؤلَّفات أيضا وكانت للمناظرات التي دارت في هذا الطَّور دور كبير في هذا الصَّدد، فقد كان لها تأثير فعَّال، إذ كان سببا في الاجتهاد لاستكمال ما بقي من مواد هذا الفنِّ.
- **الثَّاني**: كان نتيجة للطَّور الأوَّل إذ تخرَّج فيه رجال كانوا فرسان هذا الطَّور، فكان في البصرة "أبو عثمان المازني" و "الجرمي"، و "أبو محمد التوزي"، و "أبو علي الجزماني"، وكان في الكوفة "يعقوب بن السِّكِّيت"، "الطوال"، و "محمد بن سعدان"، و "ثعلب" وغيرهم؛ حيث شمَّر الجميع عن ساعد الجدِّ ونزلوا الميدان وأكملوا ما فات السَّابقين، وشرحوا مجمل علاماتهم، واختصروا ما ينبغي اختصاره وبسَّطوا ما يستحقُّ البسط، وهذَّبوا التَّعريفات، وأكملوا وضع المصطلحات، ولم يدعوا شيئا من النَّحو إلَّا نظَّروا فيه، وكان نتيجة ذلك أن انفصل النَّحو عن الصَّرف، وأوَّل من سلك هذا "المازني"، فقد ألَّف في الصَّرف وحده، وشقَّ الطَّريق لمن بعده.[1]

د/ تخريج نحَّاة آخرين:

التقى الفريقان في بغداد في أواخر القرن الثَّالث الهجري، ومرَّت عليهم فترة وهما يتصارعان في مناصرة مذهبيهما على مرأى من العلماء؛ حيث اختلفوا في توجيهاتهم، فمنهم من غلبت عليه النُّزعة

[1]- الخلاف النَّحوي بين البصريين والكوفيين أسبابه وثماره، هشام أحمد خلف، مدوَّنة شخصية لنشر المقالات والأفكار التي تعبِّر عن آراء صاحبها العلمية والفكرية والسِّياسية وتطلُّعاته إلى المستقبل وأهدافه في الحياة، 2017م.

البصرية، ومنهم من غلبت عليه النُّزعة الكوفية ومنهم من جمع بين الاثنين، فمن الذين غلبت عليهم النُّزعة البصرية نذكر: "أبو إسحاق إبراهيم الزجاج"، توفِّي سنة 310 هـ، "أبو بكر محمد السَّرَّاج"، توفِّي سنة 316 هـ، "أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزجاجي"، توفِّي سنة 337 هـ، "أبو بكر محمد بن علي مبرمان"، توفِّي سنة 345 هـ، "أبو محمد عبد الله جعفر بن دستوريه"، توفِّي سنة 347 هـ. ومن غلبت عليهم النُّزعة الكوفية: "أبو موسى سليمان الحامض"، توفِّي سنة 305 هـ، "أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري"، توفِّي سنة 327 هـ، وممَّن جمع بين النُّزعتين: "أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة"، توفِّي سنة 226 هـ، "أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان"، توفِّي سنة 299 هـ، "أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش"، توفِّي سنة 315 هـ.[1]

هـ/ التَّوسيع في القواعد:

تشدَّد البصريون لكي تطَّرد القواعد، وتوسَّع الكوفيين في الإيجاز وكان لبعض ذلك ثمار سيِّئة ولكن بعضا ممَّن أجازوا كان مؤيِّدا بسماع، ووافقه بعض النُّحَّاة المحقِّقين، ومن ذلك المسائل السَّبع التي رجَّحها "ابن الأنباري" في كتاب "الإنصاف"، وأربع مسائل التي أتى بها "الشَّيخ الطَّنطاوي، منها:[2]

[1]- المرجع السَّابق.

[2]- اختلاف النُّحَّاة ثماره وآثاره في الدَّرس النَّحوي، عبد النَّبي محمد مصطفى هيبة جعفر، ص 362.

- عمل اسم المصدر عمل فعله وشواهد كثيرة منها قول "القطامي":

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي ★★★★★ وَبَعْدَ عَطَائِكِ المِائَةَ الرِّتَاعَا.[1]

- جواز العطف على الضمير المخفوض بدون عودة الخافض في السّعة، قرأ حمزة وغيره قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ١ ﴾[2] بجرّ الأرحام.

و/ زيادة بعض التَّراكيب:

أجاز البصريون تراكيب ومنعها الكوفيون، وأجاز الكوفيون تراكيب ومنعها البصريون وإن كان لهذه التَّراكيب سند من اللُّغة فإنَّنا نقبلها لأنَّ فيها إثراء للُّغة، نذكر بعضها:[3]

- أجاز البصريون تقديم الخبر المفرد أو الجملة على المبتدأ نحو: قَائِمٌ زَيْدٌ، وَأَبُوهُ قَائِمٌ زَيْدٌ واستدلُّوا على ذلك بالسَّماع.
- أجاز الكوفيون أن يتقدم التَّمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرّفا واستدلُّوا بقول الشَّاعر: أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ★★★★★ وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقُ تَطِيبُ؟!.[4]

فنصب (نَفْسًا) على التَّمييز، وقدَّمه على العامل فيه وهو (تَطِيبُ) لأنَّ التَّقدير فيه: وما كان الشَّأن والحديث تَطِيبُ سَلْمَى نَفْسًا.

---

[1]- البيت من البحر الوافر وقائله القطامي في ديوانه، تح: إبراهيم السَّامرَّائي/أحمد مطلوب، دار الثَّقافة، بيروت/لبنان، ط 1، 1960م، ص 37.

[2]- سورة النِّساء، الآية 1.

[3]- ينظر: اختلاف النُّحَاة ثماره وآثاره في الدَّرس النَّحوي، عبد النَّبي محمد مصطفى هيبة جعفر، ص 368.

[4]- البيت من البحر الطَّويل وهو للمخبل السَّعدي في ديوانه، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبي البركات الأنباري، ص 828.

ز/ زيادة بعض الأدوات:

زاد الكوفيون بعض الأدوات نتيجة تتبُّعهم لهجات القبائل التي أهملها البصريون، وفي هذا أيضا إثراء للُّغة ومن هذه الأدوات:[1]

- "مَهْمَنْ" في أدوات الجزم.
- "كما" في أدوات النَّصب.
- "أن" في أدوات الشَّرط.

ح/ تيسير النَّحو:

كان في بعض ما ذهب إليه الكوفيون تيسير على الدَّارسين وذلك لبعدهم في بعض المواضع على التَّقدير، ويظهر ذلك في ما يلي:[2]

- ذهب الكوفيون إلى أنَّ (زَيْدًا) في قولهم زَيْدٌ أَكْرَمْتَهُ، منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأنَّ المكنَّى الذي هو الهاء العائد هو الأوَّل في المعنى فينبغي أن يكون منصوبا به.
- ذهب الكوفيون إلى أنَّ (لام كي) لام تعليل هي النَّاصبة للفعل من غير تقدير (أنَّ) نحو: جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي، لأنَّها قامت مقام (كي)، ولهذا تشمل على معنى (كي)، وكما أنَّ (كي) تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه.

[1]- الخلاف النَّحوي بين البصريين والكوفيين، هشام أحمد خلف.

[2]- المرجع نفسه.

ثانيا/ الآثار السَّلبية للخلاف:

بعد ذكر الآثار الإيجابية للخلاف، وجب علينا أن نبحث هل هنالك آثار سلبية للخلاف بين النُّحَاة؟؛ حيث أنَّه من المفروض أنَّه كما توجد آثار إيجابية فأمر طبيعي أن تقابلها وإن كانت قليلة، آثار سلبية ولكن لأنَّ أيَّ علم من العلوم ينتج عنه آثار وهذه الآثار لا تكون كلّها إيجابية، بل ولا بدَّ أن تشمل على السَّلبية أيضا، فمن أهمِّ الآثار السَّلبية التي نتجت عن الخلاف النَّحوي نذكر ذلك بإيجاز:

1/ تغيير الرِّوايات وكثرتها:

حيث أنَّ لتغيير الرِّوايات أسباب كثيرة، منها: الرُّوَّاة غير الموثوق في روايتهم، وكذلك ميل العرب إلى المعنى يجعلوه أساسا ولهذا نجدهم في نقل الآثار قد يضعون لفظا مكان لفظ آخر، وقد يروون الأثر بالمعنى، كما أنَّ من الأسباب أيضا احتدام الخلاف بين المدرستين جعل من الواحدة تغيِّر رواية الأخرى.[1]

2/ التَّوسيع في الجواز:

وذلك سببه انتقال البحث اللُّغوي من واقع المتكلِّمين إلى قضايا العقل.[2]

3/ الاهتمام بالفلسفة والمنطق:

لقد كان للفلسفة والمنطق الأرسطي دور في التَّأثير على الدِّراسات النَّحوية لكنَّه تأثير سلبي كان سببا في البعد عن دراسة النَّحو؛ حيث إنَّ إقبال النُّحَاة على الدِّراسات الفلسفية والمنطقية واتِّخاذها سندا لآرائهم وبعدهم عن الأسلوب الأمثل لدراسة اللُّغة أثر بالغ في ذلك، وأصبح النَّحو

[1]- ينظر: اختلاف النُّحَاة ثماره وآثاره في الدَّرس النَّحوي، عبد النَّبي محمد مصطفى هيبة جعفر، ص 340.

[2]- ينظر: الخلاف بين النَّحويين، السَّيِّد رزق الطَّويل، ص 596.

العربي ضربا من ضروب الفلسفة والمنطق، والتي اعتمد عليها النُّحَّاة وبصفة بخاصَّة البصريين ومشاركة الكوفيين في جانب قليل من هذه المقاييس والدِّراسات، لأنَّ البصريين كانوا يعتمدون كثيرا على أساليب الفلسفة والمنطق في جدالاتهم وحواراتهم لإثبات قواعدهم النَّحوية، لذلك فإنَّهم سلكوا مسلك المتكلِّمين في الاعتداد بالعقل حتَّى سمُّوا (نحَّاة المنطق)، وهنالك بعض الكوفيين الذين اعتدوا بالمقاييس العقلية ك "الفرَّاء" ومع ذلك كان متمسِّكا بالأساليب العربية الفصيحة من القراءات والشِّعر لما له من اتِّجاه اعتزالي، أمَّا تأثير هذه الدِّراسات الفلسفية والمنطقية على الدَّرس النَّحوي فكان واضحا في:

- ظهور القياس وهو أحد أصول النَّحو العربي وشدَّة إيغال النُّحَّاة فيه جعلت له تأثيرا سلبيا على الدَّرس النَّحوي.
- وجود التَّقسيمات العقلية البعيدة عن التَّقسيمات الاصطلاحية للنَّحو.
- وجود العلل والإسراف فيها كمًّا وكيفا، فهم يلتمسون لكلِّ شيء علَّة هذا من ناحية الكمِّ، وأمَّا الكيف فإنَّهم أحيانا يعطون العلَّة النَّحوية صفة العلَّة الفلسفية.
- كثرة العوامل وهي نوع من العلل أوجده النُّحَّاة ليسوغوا الواقع الإعرابي للكلام العربي.

وهذا كلَّه نتج عنه شيء آخر وهو تعدُّد الآراء واشتداد الصِّراع العقلي حتَّى ترى الرَّأي وضدَّه في المسألة الواحدة، وامتزجت قواعد النَّحو باصطلاحات المنطق وعلل الفلاسفة وقد ظهرت دراسات حديثة برَّأت النَّحو وعلماءه من ذلك.[1]

[1]- ينظر: المرجع السَّابق، ص 509.

خلاصة:

إنَّ موضوع الخلاف النَّحوي على عمومه موضوع واسع متعدِّد الاتِّجاهات وذو مداخل كثيرة، إذ أنَّه لم يكن وليد المدرسة البصرية والكوفية فحسب، بل إنَّه أسبق لهذه الفترة بكثير، وإن لم يكن معروفا بهذا الاسم لأنَّ النُّحَاة لم يكونوا دقيقين في التَّسمية والمصطلحات، فكان غالبا يجري تحت صور المناظرات التي كانت تجرى بين النُّحَاة، سواء من أبناء المدرسة الواحدة أو المدرستين، وفي مجالسهم ومنتدياتهم، فكلُّ ما كان يجرى إنَّما كان يحمل معنى خفيٍّ للخلاف.

الفصل الثَّاني:

المسائل النَّحوية والصَّرفية التي خالف فيها الفرَّاء الكوفيين

المبحث الأوَّل/ المسائل النَّحوية التي خالف فيها الفرَّاء النَّحويين الكوفيين:

1/ مفهوم النَّحو:

أ/ النَّحو لغة:

يقول "ابن فارس" في "مقاييسه": "النُّونُ وَالحَاءُ وَالوَاوُ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى القَصْدِ، وَنَحَوْتُ نَحْوَهُ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ النَّحْوُ الكَلَامُ، لِأَنَّهُ يَقْصِدُ أُصُولَ الكَلَامِ فَيَتَكَلَّمُ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ العَرَبُ تَتَكَلَّمُ بِهِ".[1]

ب/ النَّحو اصطلاحا:

يعرِّفه "الشَّريف الجرجاني": "هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التَّراكيب العربية في الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل: النَّحو علم الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحَّة الكلام وفساده".[2]

2/ أهمُّ المسائل النَّحوية التي خالف فيها الفرَّاء الكسائي من خلال كتاب معاني القرآن:

المسألة الأولى: إعراب أوائل السُّور:

قال الله تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾[3]، اختلف النُّحَاة في إعراب ﴿الٓمٓ﴾ فهنالك من جعلها مبتدأ وَ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبر، أمَّا "الفرَّاء" فقد ساوى بين هذه الحروف وغيرها من حروف التَّهجِّي موقوفة في القرآن، يقول: "الهجاء موقوف في

---

[1]- مقاييس اللُّغة، ابن فارس، تح: عبد السَّلام محمَّد هارون، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، (د ط)، (د ت)، ج 5، ص 403.

[2]- معجم التَّعريفات، الشَّريف الجرجاني، ص 202.

[3]- سورة البقرة، الآيات 1-2.

القرآن الكريم، وليس بجزم يسمَّى جزما، إنَّما هو كلام جزمه نيَّة الوقف على كلِّ حرف منه، فالفعل ذلك بجميع الهجاء فيما قلَّ أو كثر".[1]

أمَّا في قوله تعال في أوائل سورة آل عمران ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ۝٢﴾[2]، قرأ "الفرَّاء" بفتح الميم، ويذكر "الفرَّاء" أنَّ الميم كانت في الأصل مجزومة لنيَّة الوقف عليها، إذا كان الحرف ينوي به الوقف نوى بما بعده الاستئناف، فكانت القراءة: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ۝٢﴾ فتركت العرب همزة الألف من (الله) فصارت فتحتها في الميم بدلا.

أمَّا "الكسائي" فيرى أنَّ حروف التَّهجِّي إذا لقيتها ألف الوصل فحذفت ألف الوصل حرَّكتها لحركة الألف فقلت (ألم الله، وألم اذكر، وألم اقتربت)[3]، أمَّا "سيبويه" ذهب إلى أنَّ الميم فتحت لالتقاء السَّاكنين، واختاروا لها الفتح كي لا يجمع بين كسرة وياء.

وقد قيل في ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾[4]، إنَّه مفسِّر لأسماء الله، فقيل الكاف من (كَرِيمُ الله)، والهاء من (هَادٍ)، والعين والياء من (عَلِيمٍ)، والصَّاد من (صُدُّوقٍ)، فَإِنْ يَكُنْ كذلك (فَالذِّكْرُ) مرفوع بضمير، لا بـ: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١﴾.[5]

وقد تكلَّم في هذه الحروف الكثير من النَّحويين القدامى وحتَّى من جاء بعدهم، فجعلوا هذه الحروف لا موقوفة عن الحكاية وقدَّروا بناءها على السَّكت، كما قدَّروا الوقف على أسماء الأعداد

[1]- معاني القرآن، الفرَّاء، تح: أحمد يوسف النجَّار، الدَّار المصرية للتَّأليف والتَّرجمة، مصر، ط 1، (د ت)، ج 1، ص 9.

[2]- سورة آل عمران، الآيات 1-2.

[3]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 9.

[4]- سورة مريم، الآية 1.

[5]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 370.

فمثلما جاز الوقف في (لامْ مِيمْ) جاز في العدد فنقول: واحد اثنان والوقف على الهاء في ثلاثه وأربعه بدل ثلاثة وأربعة.[1]

كما أنَّ لـ: "الفرَّاء" رأي في الحروف التي تأتي واحدة كـ ﴿صٓ﴾ وَ ﴿نٓ﴾ وَ ﴿قٓ﴾، يقول في ذلك: "وإن كان الهجاء أوَّل سورة فكان حرفا واحدا مثل قوله تعالى: ﴿صٓ﴾ وَ ﴿نٓ﴾ وَ ﴿قٓ﴾، كان فيه وجهان في العربية، إن نويت به الهجاء تركته جزما وكتبته حرفا واحدا، وإن جعلته اسما لسورة أو في مذهب قسم كتبته على هجائه ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ وَ ﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾، والقاف لأنَّه قد صار أداة".[2]

وقد أجاز "الفرَّاء" عمل هذه الحروف فيما بعدها وجعلها نائبة عن جميع أحرف المعجم فصارت كالاسم لحروف الهجاء وتعمل الرَّفع فيما بعدها كقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾[3]، وقوله أيضا: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[4]، وَقوله أيضا: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾[5]، فكلُّ هذه الأسماء المرفوعة، العامل في رفعها حروف هجاء قبلها وتقدير الآية عنده الألف واللَّام والميم والصَّاد من حروف المقطع (كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ مَجْمُوعًا).[6]

---

[1]- الآراء النَّحوية التي تفرَّد بها الفرَّاء من خلال كتابه معاني القرآن، إعداد: فتيحة بلغدُّوش زغَّاش، إشراف: سالم علوي، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، كلِّية الآداب واللُّغات، قسم اللُّغة العربية، 2002م/2003م، ص 127.

[2]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 9.

[3]- سورة الأعراف، الآية 2.

[4]- سورة السَّجدة، الآيات 1-2.

[5]- سورة هود، الآية 1.

[6]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 368.

أمَّا قوله تعالى: ﴿طه ۝١﴾[1]، فالتَّقدير كما أورده "الفرَّاء" (يا رجل) لذلك فهو مرفوع بالنِّداء، وكقوله أيضا: ﴿يسٓ ۝١﴾[2]، فالتَّقدير (يا إنسان)[3]، وقد خالف في ذلك "الكسائي" الذي يرجع عامل الرَّفع في الأسماء بعد حروف الهجاء إلى إضمار (هذا) أو (ذلك).[4]

المسألة الثَّانية/ القول في (نِعْمَ) و (بِئْسَ) أَفِعْلَانَ هما أم اسْمَانْ:

ذهب جماعة من الكوفيين، ومنهم "الفرَّاء" إلى أنَّهما اسمان واستدلُّوا بدخول الجرِّ عليها، أمَّا "الفرَّاء" فذكر في قوله تعالى: ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ ﴾[5]، قائلا: (أَنْ يَكْفُرُوا) في موضع خفض ورفع، وأمَّا الخفض فأن تردَّه على الهاء التي في (به) على التَّكرير على كلامين، كأنَّك قلت (اشْتَرَوْا أَنْفُسَهُمْ بِالْكُفْرِ)، أمَّا الرَّفع فأن يكون مكرورا أيضا على موضع (ما) التي تلي (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ) ولا يجوز أن يكون رفعا على قولك (بِئْسَ الرَّجُلُ عَبْدُ الله)، وكان "الكسائي" يقول ذلك.[6]

أمَّا "الكسائي" فأجاز ذلك خلافا لـ: "الفرَّاء"؛ حيث يقول: (ما) وَ (اشتروا) بمنزلة اسم واحد قائم بنفسه والتَّقدير: (بِئْسَ اشْتَرَوْا أَنْ يَكْفُرُوا)، وهذا مردود، فإنَّ (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ) لا يدخلان على اسم معيَّن معروف والشِّراء قد تعرَّف بإضافته الضَّمير.[7]

---

[1]- سورة طه، الآية 1.

[2]- سورة طه، الآية 1.

[3]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 370.

[4]- المصدر نفسه، ج 1، ص 369.

[5]- سورة البقرة، الآية 90.

[6]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 55.

[7]- المصدر نفسه، ج 1، ص 56.

فـ (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ) عند "الكسائي" فعلان، أمَّا "الفرَّاء" فيستدلُّ على أنَّهما اسمان مبتدآن لما يلي:[1]

1/ الوجه الأوَّل:

دخول حرف الجرِّ عليها، وحروف الجرِّ تختصُّ بالأسماء، قال الشَّاعر:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ ★★★★★ أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمًا*

موطن الشَّاهد (نِعْمَ الجَارُ)، وجه الاستشهاد: احتجَّ الكوفيين بظاهر العبارة، فزعموا أنَّ (نِعْمَ) اسم بمعنى الممدوح بدليل دخول حرف الجرِّ عليه وحروف الجرِّ لا تدخل إلَّا على الأسماء، وحكي عن بعض العرب أنَّه بشَّر بمولود، فقيل: (نِعْمَ المَوْلُودَةُ مَوْلُودَتُكَ)، فقال: (وَاللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ المَوْلُودَةِ، نُصْرَتُهَا بُكَاءٌ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ) وحكي عن بعض العرب أنَّه قال: (نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العِيرِ) فأدخلوا عليها حرف الجرِّ، وحرف الجرِّ يختصُّ بالأسماء فدلَّ على أنَّها اسمان.

2/ الوجه الثَّاني:

أنَّ العرب تقول: (يَا نِعْمَ المَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِير) فنداؤهم (نِعْمَ) يدلُّ على أنَّها اسمان، لأنَّ النِّداء من خصائص الأسماء.

3/ الوجه الثَّالث:

أنَّهم قالوا: الدَّليل على أنَّهما ليسا بفعلين أنَّه لا يحسن اقتران الزَّمان بهما كسائر الأفعال، ألا ترى أنَّه لا يحسن أن تقول: (نِعْمَ الرَّجُلُ أمس) ولا (بِئْسَ الرَّجُلُ غَدًا) فلمَّا لم يحسن اقتران الزَّمن بهما، دلَّ على أنَّهما ليسا بفعلين.

---

[1] – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص 97.

* – مصرما: منقطعا.

4/ الوجه الرَّابع:

أنَّهما لا يتصرَّفان، ولو كانا فعلين لكان يتصرَّفان، لأنَّ التَّصريف من خصائص الأفعال، فلمَّا لم يتصرَّفا، دلَّ على أنَّهما ليسا فعلين.

5/ الوجه الخامس:

أنَّه قد جاء عن العرب أنَّهم قالوا: (نَعِيمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن: (فَعِيلْ)، كما استدلَّ "الفرَّاء" بكلِّ هذه الأدلَّة لتأكيد رأيه وبذلك خالف شيخه "الكسائي" الذي ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون في أنَّ (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ) فعلان ماضيان.

المسألة الثَّالثة/ لا النَّافية للجنس:

(لا) النَّافية للجنس أو كما أَطْلَقَ عليها "الفرَّاء" (لا التَّبرئة) فهي حرف ناسخ من أخوات (أنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر ولكنَّها لا تعمل هذا العمل إلَّا باجتماع شروط ستَّة، من بينها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين أو نكرة حتَّى تفيد النَّفي، فإنْ لم يكن كذلك لم تعمل مطلقا وهذا المذهب للبصريين، إلَّا أنَّ "الكسائي" أجاز إعمالها في العلم المفرد نحو: (لا زيد) والمضاف لكنيته نحو (لا أبا زيد محمَّد، أو الله، أو الرَّحمن، أو العزيز) نحو: (لا عبد الله ، لا عبد الرَّحمن، ولا عبد العزيز)[1]، إلَّا أنَّ "الفرَّاء" خالفه في ذلك رافضا هذه القاعدة ما عدا (عبد الله) ويعلِّل ذلك بأنَّه حرف مستعمل: فيقول: (لكلِّ أحد عبد الله)، كما أجاز "الفرَّاء" إعمالها في الضَّمير الغائب، واسم الإشارة نحو: (لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هتين لك).[2]

[1]- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السُّيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرِّسالة للنَّشر، بيروت، (د ط)، 1413هـ/1992م، ج 2، ص 194.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 195.

كما أنَّ "الفرَّاء" أجاز نصب ما بعد (لا) ورفعه ولكن يكون هذا في الشِّعر وليس في القرآن، يقول: "وإن شئت رفعت بعض التَّبرئة ونصبت بعضها، وليس في قراءة القرَّاء ولكنَّه يأتي في الأشعار"[1]، واستدلَّ على ذلك بقول "أميَّة":

فَلَا لَغْوُ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا ★★★★★ وَمَا فَهُوَا بِهِ لَهُمْ مُقِيمُ

ف (اللَّغْوُ) جاء مرفوعا و (التَّأْثِيمُ) منصوبا.

وقد أشار إلى جواز ذلك في قول الله تعالى ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[2]، مشيرا إلى أنَّ القرَّاء أجمعوا على النَّصب إلَّا "مجاهدا" فإنَّه رفع (الرَّفث) وَ (الفسوق) ونصب (الجدال) ويعلِّل جواز ذلك قائلا: "فمن نصب اتَّبع آخر الكلام أوَّله، ومن رفع بعضا ونصب بعضا فلأنَّ التَّبرئة فيها وجهان: الرَّفع بالنُّون والنَّصب بحذف النُّون، ولو نصب الفسوق والجدال بالنُّون لجاز ذلك في غير القرآن".[3]

أمَّا إذا تكرَّرت (لا) النَّافية للجنس وهذا بالعطف جاز حذفها وجاز أن يلحق التَّنوين الاسم بعدها، واستشهد بقول الشَّاعر:

رَأَتْ إِبِلِي بِرَمْلِ جَدُودَ أَنْ لَا ★★★★★ مَقِيلَ لَهَا وَلَا شِرْبَا نَقُوعًا.

فالنُّون في الشُّرب، والنُّون بـ: (لا) الحذف، كما قال آخر:

فَلَا أَب وابنا مثل مروان وابنه ★★★★★ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزَّرا.

[1]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 120.

[2]- سورة البقرة، الآية 197.

[3]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 119.

واعتمد فيما ذهب إليه على القياس؛ حيث قاس هذه الحالة على النِّداء، أمَّا تحليله لذلك في قوله: "نقول (يا عمرو والصِّلت اقبلا) فتجعل (الصِّلت) تابعا (لعمرو) وفيه الألف واللَّام لأنَّك نويت به أن يتبعه بلا نيَّة (يا) في الألف واللَّام فإن نويتها قلت: (يا زيدُ وَيا أيُّها الصِّلتُ اقبلا) فإن حذفت يا أيُّها) وأنت تريدها نصبت".[1]

المسألة الرَّابعة/ (ما) التي تلي (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ):

يرى "الفرَّاء" أنَّ (ما) التي تلي (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ) اسم موصول في محلِّ رفع فاعل، في حين يرى "الكسائي" أنَّهما نكرة في محلِّ نصب على التَّمييز، قال "الفرَّاء" عند تفسيره قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾﴾[2]، في موضع خفض ورفع، فأمَّا الخفض فأن تردَّه على الهاء التي في (به) على التَّكرير على كلامين، كأنَّك قلت: (اشْتَرَوْا أَنْفُسَهُمْ بِالْكُفْرِ)، وأمَّا الرَّفع فأن يكون مكرورا أيضا على موضع (ما) التي تلي (بِئْسَ) ، ولا يجوز أن يكون رفعا على قولك (بِئْسَ الرَّجُلُ عَبْدَ الله)، وكان "الكسائي" يقول ذلك، كما ذكر أنَّه لا يصلح تولِّي (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ) (الذي) (منْ) ولا (ما) إلَّا أن تنوي بهما الاكتفاء دون أن تأتي بعد ذلك اسم مرفوع، من ذلك قولك: (بِئْسَمَا صَنَعْتَ)، فهذه مكتفية، وَ (سَاءَ مَا صَنَعْتَ)، ولا يجوز (سَاءَ مَا صَنِيعُكَ) وقد أجازه "الكسائي" في كتابه على هذا المذهب، قال "الفرَّاء": "ولا نعرف ما جهته، وقال: -أي "الكسائي"- أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرَّجل حرفا تماما، ثمَّ أضمروا لصنعت (ما) كأنَّه قال: (بِئْسَمَا مَا صَنَعْتَ) فهذا قوله وأنا لا أجزيه"[3]، فإذا كانت (ما) نكرة فالجملة التي بعدها في محلِّ نصب على الصِّفة والفاعل (بِئْسَ) مفسر بها. وَ (أن يكفروا) هو المخصوص، هذا هو

[1]- المصدر السَّابق، ج 1، ص 120.

[2]- سورة البقرة، الآية 90.

[3]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 56-57

أحد قول "الكسائي"، وقول آخر لـ: "الكسائي": إنَّ (ما) موضعها النَّصب على التَّمييز وثمَّ (ما) أخري محذوفة موصولة هي المخصوص، فالجملة بعد المحذوفة صلة لها فلا موضع لها من الإعراب وَ (أن يكفروا) على هذا القول بدل، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف.[1]

المسألة الخامسة: إضمار الصِّفة (جواز حذف الظُّروف عند الفرَّاء):

أجاز "الفرَّاء" إضمار الصِّفة ولم يجزه "الكسائي"، قال "الفرَّاء" عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴿٤٨﴾﴾[2]، فإنَّه قد يعود على اليوم واللَّيلة ذكرها مرَّة بالهاء وحدها ومرَّة بالصِّفة[3]، فيجوز الحذف والتَّقدير كقولك: (لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) ويجوز إضمار الصِّفة (الظَّرف) فنقول: (لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) وكان "الكسائي" لا يجيز إضمار صفة في الصِّلات، ويقول لو أجزت إضمار الصِّفة هاهنا لأجزت: (أَنْتَ الذي تَكَلَّمْتُ)، وأنا أريد الذي (تَكَلَّمْتُ فِيهِ)، وقال غيره من أهل البصرة لا نجيز الهاء ولا تكون، وإنَّما يضمر في مثل هذا الموضع الصِّفة[4]، وقد أنشد بعض العرب:

يَا رُبَّ يَوْمَ لَوْ تَنَزَّاهُ ★★★★★ حَوْلَ أَلْفَيْتَنِي ذَا عَنْزٍ وَذَا طُولِ.

وأنشد آخر:

قد صَبَّحت صبَّحها السّلامُ ★★★★★ بِكَبِدٍ خَالَطَهَا سَنَامُ.

فِي سَاعَةٍ يُحَبُّها الطَّعَامُ.

---

[1]- اعتراضات الفرَّاء النَّحوية في معاني القرآن على الكسائي، حسن أسعد محمَّد، مجلَّة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، العدد 8، 2010م، ص 116.

[2]- سورة البقرة، الآية 48.

[3]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 30.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص 31.

ولم يقل (يُحَبُّ فيها)، وليس يدخل على "الكسائي" ما أدخل على نفسه، لأنَّ الصِّفة في هذا الموضع والهاء متَّفق معناهما، ألا ترى أنَّك تقول: (آتيك يوم الخميس)، وَ (في يوم الخميس) فترى المعنى واحدا، وإذا قلت: (كلَّمتك) كان غير (كلَّمت فيك)، فلمَّا اختلف المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان (في) ولا إضمار (في) مكان الهاء، ويفصِّل هذا "الفرَّاء" في تعرُّضه لقوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ١٦﴾[1]، قائلا: "المعنى والله أعلم، (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ عَلَى طَرِيقِهِمْ) أو (فِي طَرِيقِهِمْ) وإلقاء الصِّفة من هذا جائز"[2]، كما قال: (قَعَدْتُ لَكَ وَجْهَ الطَّرِيقِ)، وَ (عَلَى وَجْهِ الطَّرِيقِ)، لأنَّ الطَّريق صفة في المعنى، فاحتمل ما يحتمله اليوم واللَّيلة والعام إذا قيل: (آتِيكَ غَدًا) أو (آتِيكَ فِي الغَدِ)[3]، أمَّا "سيبويه" وَ "الأخفش" وَ "الزَّجَّاج" فأجاز الوجهان وهذا ما ذهب إليه "الفرَّاء".[4]

المسألة السَّادسة/ جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرَّفع قبل تمام الخبر:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾[5]، خروجا عن قاعدة نحوية تنصُّ على عدم جواز رفع اسم المعطوف على اسم (إنَّ) قبل

[1]- سورة الأعراف، الآية 16.

[2]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 31-32.

[3]- المصدر نفسه، ج 1، ص 374-375.

[4]- المصدر نفسه، ج 1، ص 31.

[5]- سورة البقرة، الآية 62.

تمام الخبر، وهي تستند إلى أصل نظري مفاده أنَّه لا يجوز العطف على الموضع الذي فيه حرف عامل، إلَّا بعد تمام الكلام من قبل أنَّ العطف نظير التَّثنية والجمع، هذا في حال (الصَّابئون) كذلك.[1]

يرى "الفرَّاء" أنَّ (الصَّابئون) معطوف على (الذين آمنوا) لأنَّ التَّفسير جاء بذلك، وأنَّ الرَّفع فيه على الجواز لسببين أحدهما: أَنَّ (إِنَّ) عامل ضعيف، لأنَّه يقع على الاسم ولا يقع على خبره، وهذا أصل نحويٌّ ينفرد به الكوفيون، بخلاف البصريين الذين يرون أَنَّ (إِنَّ) تعمل النَّصب والرَّفع في طرفي الجملة الإسمية، والسَّبب الآخر صوتي بإخفاء إعراب (الذين) التي تثني على حركة واحدة، فلا يحدث تنافر في اللَّفظ، ويرى أنَّ جواز في قول الشَّاعر:

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بِالمدِينَةِ رَحْلُهُ ★★★★★ فَإِنِّي وَقَيَّارُ بِهَا لَغَرِيبُ.[2]

أقوى من جواز الرَّفع في (الصَّابئون) لأنَّ الضَّمير لا يتبيَّن فيه الرَّفع في الحال، أمَّا (الذين) فقد يقال (اللَّذون) فيرفع في الحال، واحتجَّ بثلاثة شواهد شعرية عطف فيها ضمير الرَّفع على اسم (إِنَّ) منها قول الشَّاعر:

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ★★★★★ بُغَاةٌ مَا حَيِينَا فِي شِقَاقِ.[3]

لذلك لا يستحبُّ "الفرَّاء" أن يقول: (إِنَّ عبد الله وزيد قائمان) لتبيين الإعراب في (عبد الله)، بخلاف "الكسائي" الذي كان يجيزه لضعف (إِنَّ).[4]

[1]- ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 311.

[2]- البيت للضَّابئي بن الحارث البرجمي، قالها في سجنه في المدينة المنوَّرة على عهد عثمان رضي الله عنه، وقيَّار اسم قريته.

[3]- البيت لبشر بن خازم الأسدي.

[4]- ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 311.

المسألة السَّابعة/ العطف على الضَّمير المجرور:

توقَّف "الفرَّاء" عند قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ۝١﴾[1]، ينصب (الأرحامَ)، والتَّقدير عنده (واتَّقوا الأرحامَ إن تقطعوها)[2]، وقد خالف ذلك جمهور القرَّاء، أمثال "إبراهيم بن يزيد النَّخعي" وَ "يحي بن وثَّاب" وَ "طلحة بن حصرف" وَ "الأعمش"، كما خالف أيضا "حمزة" وهو من القرَّاء السَّبع، وقراءة الآية عندهم بالخفض، فهؤلاء لا يجيزون العطف على الضَّمير المجرور بدون إعادة الخافض كما هو في الآية ف: (الأرحام) مجرور، لأنَّه عطف الضَّمير المجرور في (به).

وينفرد "الفرَّاء" عن بقيَّة الكوفيين في عدم قبول هذه القراءة، ويردُّ ما ذهبوا إليه ويصفه بالقبح، يقول: "وفيه قبح لأنَّ العرب لا تردُّ مخفوضا على مخفوض، وقد كني عنه"[3]، ولكنَّه يجيزه في الشِّعر، ويستدلُّ بقول الشَّاعر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِيِّ سُيُوفُنَا ★★★★★ وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوطُ نَفَانِفُ.[4]

فالكعب ورد مجرورا وهو معطوف على الهاء في (بينها).

أمَّا "الكسائي" وبقيَّة الكوفيين دَعَّموا رأيهم بقراءة جُلِّ القُرَّاء وخاصَّة "حمزة" قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ۝١﴾ بالخفض، إضافة إلى هذه الآية راحوا يبحثون عن آيات أخرى يدعِّمون بها رأيهم، ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِى ٱلۡكِتَٰبِ فِى

[1]- سورة النِّساء، الآية 1.

[2]- ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 252.

[3]- المصدر نفسه، الصَّفحة نفسها.

[4]- البيت من البحر الطَّويل للمسكين الدَّرامي.

يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّـٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[1]، فما عند الكوفيون في محلٍّ جرٍّ، لأنَّه معطوف على الضَّمير المجرور في (فيهنَّ).[2]

أمَّا "الفرَّاء" فيجعل (ما) في موضع رفع أي، أنَّه معطوف على فاعل (يفتيكم)، وهو يعود على لفظ الجلالة، وسوغ الفصل بقوله (فيهنَّ)، وتقدير الآية (الله يفتيكم فيهنَّ، وما يتلى عليكم في الكتاب أيضا يفتيكم فيه)[3]، إلَّا أنَّه لا يقبح الجرَّ في هذه الآية كما فعل في الآية السَّابقة، ومع ذلك يجيز وقوع (ما) في محلٍّ جرٍّ، يقول "الفرَّاء": "يجوز أن يكون موضعه عطفا على الضَّمير المجرور في (فيهنَّ) وهذا بعيد لأنَّ الظَّاهر لا يحسن عطفه على الضَّمير المجرور"[4]، أمَّا "الفرَّاء" من خلال هذه المسألة قد تعامل مع القراءات أكثر من تعامله مع القياس والقواعد التي وضعها السَّابقون؛ حيث أنَّه يرفض العطف على الضَّمير المخفوض في قوله: وَ (الأرحامَ)، ويردُّ كلَّ القراءات بالخفض، بينما يجيزه في أخرى مع قبحه، كما يجيزه في الشِّعر.

المسألة الثَّامنة/ تقديم المنصوب على جواب الشَّرط (أن تأتني زيدا تضرب):

ذهب "الفرَّاء" إلى أنَّه لا يجوز تقديم مرفوع أو منصوب على جواب الشَّرط، في حين أجاز "الكسائي" تقديم المنصوب على جواب الشَّرط، قال "الفرَّاء" عند تفسيره قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ۝٦ ﴾[5]، "... ومن فرَّق بين الجازم وما يجزم بمرفوع أو منصوب لم يفرِّق بين جواب

[1]- سورة النِّساء، الآية 127.

[2]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، المسألة 68، ص 371.

[3]- ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 209 (الهامش).

[4]- المصدر نفسه، الصَّفحة نفسها.

[5]- سورة التَّوبة، الآية 6.

الجزاء وبين ما ينصب، بتقدُّمه المنصوب أو المرفوع، تقول: (إِنَّ عَبْدَ الله يَقُمْ أَبُوهُ)، ولا يجوز (أَبُوهُ يَقُمْ)، ولا أنْ تجعل منصوبا بجواب الجزاء، فخطأ أنْ تقول: (إِنْ تَأْتِنِي زَيْدًا تَضْرِب)[1] وكان "الكسائي" يجيز تقدمة المنصوب في جواب الجزاء، ولا يجيز تقدمة المرفوع، ويحتجُّ بأنَّ الفعل إذا كان للأوَّل عاد في الفعل راجع ذكر الأوَّل، فلم يستقم إلغاء الأوَّل. وأجازه في النَّصب، لأنَّ المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه، فقال: كأنَّ المنصوب لم يكن في الكلام وليس ذلك كما قال، لأنَّ الجزاء له جواب بالفاء، فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ولم يلق بالاسم، إلَّا أنْ يضمر في ذلك الاسم الفاء، فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها ولا غير.[2]

المسألة التَّاسعة/ عامل الرَّفع في الاسم بعد لولا:

توقَّف "الفرَّاء" عند قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾[3]، مشيرا إلى أنَّ معناها هاهنا (هلَّا) أي أنَّها وردت لمعنى التَّحضيض، أمَّا إذا ورد بعدها اسم فهو مرفوع، أي أنَّها تعمل الرَّفع فيما بعدها فتفيد الشَّرط، والجواب مقترن باللَّام الرَّابطة له، أمَّا إذا لم يرد بعدها (أم) فهي استفهام: واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾[4]، وكذلك (لوما)، فيجوز أن تكون للاستفهام أو الخبر[5]، ويقف مرَّة أخرى عند (لولا) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ

[1]- ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء، ص 421.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، الصَّفحة نفسها.

[3]- سورة الأنعام، الآية 43.

[4]- سورة المنافقون، الآية 10.

[5]- ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 433.

مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾[1]، مبيِّنا أنَّ (رجال) مرفوع بـ: (لولا)[2]، فهي رافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل.

أمَّا "الكسائي" فيرى أنَّ الاسم بعدها فاعل لفعل مقدَّر فهي (لو) الشَّرطية، دخلت على (لا) النَّافية فأصبحت كلمة واحدة، كقولنا: (لولا الأمل لانقطع الرَّجاء)، فالتَّقدير: (لو لم يوجد الأمل لانقطع الرَّجاء).[3]

أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّ (لولا) غير عاملة لأنَّها غير مختصَّة، فتدخل على الاسم كما تدخل على الفعل، أمَّا الاسم بعدها فهو مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف تقديره (كأن أو موجود)، ولا يجب إضمار الفعل بعدها، إلَّا إذا وجد مفسِّر، ولا يجوز أن يكون جواب (لولا) هو الخبر، وممَّا استدلُّوا به قول الشَّاعر:

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ★★★★★ هَلَّا رَمَيْتِ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ.

لَا دَرَّ دَرُّكِ، إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ ★★★★★ لَوْلَا حُدِّدْتَ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ.[4]

ف: (لولا) في البيت الثَّاني دخلت على الفعل (حدِّدت) وهو مبنيٌّ للمجهول، وهذا شاهد على أنَّ (لولا) حرف، والحروف تعمل إذا كانت مختصَّة، أمَّا (لولا) فلا تختصُّ بالاسم دون الفعل.[5]

[1]- سورة الفتح، الآية 25.

[2]- ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 404.

[3]- ينظر: آراء الفرَّاء النَّحوية من خلال كتابه معاني القرآن، فتيحة بلغدُّوش زغَّاش، ص 182.

[4]- البيتين من البحر البسيط، وهما للجموح الضَّفري.

[5]- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، المسألة 10، ص 69.

3/ أهمُّ المسائل النَّحوية التي خالف فيها الفرَّاء الكوفيين من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري:

المسألة الأولى: مسألة القول في تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهن:

من المسائل النَّحوية التي اختلف فيها "الفرَّاء" مع علماء المدرسة الكوفية، مسألة القول في تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهن، فمن خلال اطِّلاعنا عليها في كتاب "الإنصاف"، تبيَّن لنا أنَّه نهج منهج البصريين في القول بعدم جواز تقديم خبرها عليها، **مخالفا** في ذلك الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنَّه يجوز، محتجِّين لما ذهبوا إليه بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك لأنَّ (ما زال) ليس ينفي الفعل، وإنَّما هو نفي لمفارقة الفعل وبيان أنَّ الفاعل حاله في الفعل متطاولة، والذي يدلُّ على أنَّه ليس بنفي أنَّ (زال) فيه معنى النَّفي وَ (ما) للنَّفي فلمَّا دخل النَّفي على النَّفي صار إيجابا، والذي يدلُّ على أنَّ النَّفي إذا دخل على النَّفي صار إيجابا أنَّك إذا قلت (انتفى الشَّيء) كان ضدًّا للإثبات، فإذا أدخلت عليه النَّفي نحو (ما انتفى) صار موجبا فدلَّ على أنَّ نفي النَّفي إيجابا ، وكما أنَّ (كان) يجوز تقديم خبرها عليها ولذلك لم يقولوا (ما زال زيدا إلَّا قائما) كما لم يقولوا (كان زيدا إلَّا قائما)، لأنَّ إلَّا إنَّما يؤتى بها لنقض النَّفي، كقولك (ما مررت إلَّا بزيد) وَ (ما ضربت إلَّا زيدا) نفيت المرور والضَّرب أولا وأدخلت إلَّا فأثبتَّهما لزيد وأبطلت النَّفي ونقضته ولهذا إذا قلتم إنَّها إذا دخلت على ما التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها، لأنَّها إنَّما عملت لشبهها بـ: (ليس) في أنَّها تنفي الحال، فإذا دخلت (إلَّا) عليها أبطلت معنى النَّفي فزال شبهها بـ: (ليس) فبطل عملها، فإذا كان الكلام ثابتا فلا يفتقر إلى إثباته، ألا ترى أنَّك لو قلت (مررت إلَّا بأحد)، لم يجز لأنَّ إثبات الثَّابت ونقض النَّفي مع تعرِّي الكلام منه محال، فدلَّ على أنَّ (ما زال) في الإثبات بمنزلة (كان)، فكما لا يقال (كان زيد إلَّا قائما) فكذلك لا يقال (ما زال زيد إلَّا قائما)[1]، فأمَّا قول الشَّاعر:

[1]- ينظر: المصدر السَّابق، المسألة 18، ص 134.

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً ★★★★★ عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا.[1]

هذا البيت من كلام "ذي الرِّمة غيلان بن عقبة"، وقد استشهد به "سيبويه" وَ "الزَّمخشري" وَ "ابن يعيش" وَ "الرَّضي"، أمَّا كلمة (حراجيج) جمع (حرجوج) أو (حرجيج) وهي النَّاقة هنا الضَّامرة الهزيلة، ومناخة اسم المفعول المؤنَّث، من قولك (أناخ الرَّجل بعيره أو ناقته) إذا أبركها والخسف بالفتح: الجوع وذلك أن يبيت على غير علف، وكان "الأصمعي" وَ "أبو عمرو بن العلاء" يخطِّئان "ذا الرِّمة" في هذا البيت لأنَّه أدخل حرف الاستثناء وهو إلَّا على خبر (تَنْفَكُّ)، ولهم في ذلك التَّخلُّص خمسة أوجه:[2]

- **الوجه الأوَّل**: أنَّ الرِّواية ليست كما زعم "أبو عمرو" وَ "الأصمعي"، وليس التَّالي لقوله: (مَا تَنْفَكُّ) هو إلَّا التي هي حرف استثناء، بل هو آل بمد الألف وألف الشَّخص وذلك نظير قول "ذي الرِّمة" نفسه في كلمة أخرى:

فَلَمْ نَهْبِطْ عَلَى سَفْوَانَ حَتَّى ★★★★★ طَرَحْنَ سَخَالِهِنَّ وَصِرْنَ آل.

ويروي أنَّ "ذا الرِّمة" لما نبَّه إلى الخطأ فطن لهو وقال أنا لم أقل إلَّا مناخة وإنَّما قلت (ما تنفك آل مناخة)، وعلى هذا الوجه يكون قوله (آل) خبر (تنفك) وَ (مناخة) صفة مع أنَّ الموصوف مذكَّر والجواب عن ذلك أنَّ الألف وهو شخص يطلق على المذكَّر والمؤنَّث كالشَّخص الذي هو بمعناه ولما كان المراد هنا النُّوق أتت الصِّفة، وهذا التَّخريج قد ذكره كثير من العلماء.

- **الوجه الثَّاني**: أنَّ (تنفك) ها هنا تامَّة، وليست ناقصة، وهذا التَّخريج ذكره "الفرَّاء" في "معاني القرآن".

---

[1]- البيت من البحر الطَّويل لذي الرمَّة.

[2]- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحوين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمَّد يحي الدِّين عبد الحميد، دار الفكر، (د ط)، (د ت)، ج 1، ص 157. (الهامش)

- **الوجه الثَّالث**: أن تجعل (تنفك) ناقصة، لكن لا يكون (مناخة) خبرها، بل خبرها هو متعلِّق بالجار والمجرور الذي هو قوله (على الخسف)، وعلى هذا الوجه يكون قوله (مناخة) حالا وكأنَّه قد قال (ما تنفك كائنة على الخسف) إلَّا في حال كونها (مناخة).
- **الوجه الرَّابع**: أن تكون (تنفك) ناقصة أيضا ولكن يكون خبرها محذوفا وَ (مناخة) حالا وعلى الخسف يتعلَّق بمناخة وتقدير الكلام على هذا الوجه (ما تنفك مقيمة في أوطانها) إلَّا في إحدى الحالتين: الأولى أن تكون (مناخة) على الخسف، والثَّانية أن نرمي بها بلدا قفرا وهذا التَّوجيه قد ذكره "الزَّمخشري".
- **الوجه الخامس**: أن تجعل (تنفك) ناقصة وَ (مناخة) خبرها، ولكن (إلَّا) ليست للاستثناء، بل هي حرف زائد، لا يدلُّ على معنى والممتنع إنَّما هو دخول إلَّا الدَّالة على الاستثناء على خبر (تنفك)، وهذا التَّخريج كما قال "ابن يعيش" لـ: "المازني"، وتبعه "أبا علي الفارسي" في بعض كتبه ونسبه "ابن هشام" في "المغني اللَّبيب" إلى "الأصمعي" وَ "ابن جنِّي".

أمَّا البصريون ومعهم "الفرَّاء" فاحتجُّوا بأن قالوا: "إنَّا قلنا أنَّه لا يجوز تقديم خبرها عليها لأنَّ (ما) للنَّفي والنَّفي له صدر الكلام، [فجرى مجرى حرف الاستفهام في أنَّه له صدر الكلام والسرُّ فيه] هو أنَّ الحرف إنَّما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلها لا بعدها، وكما أنَّ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ها هنا، ألا ترى أنَّك لو قلت في الاستفهام: (زيدا ضربتُ)، لم يجز، لأنَّك تقدِّم ما هو متعلِّق بما بعد حرف الاستفهام عليه، ها هنا، إذا قلت: (قائما ما زال زيد) فينبغي أن لا يجوز لأنَّك تقدِّم ما هو متعلِّق بما بعد حرف النَّفي عليه".[1]

[1]- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ص 136-137.

المسألة الثَّانية/ في تقديم معمول اسم الفعل عليه:

من المسائل النَّحوية أيضا التي خالف فيها "الفرَّاء" الكوفيين، مسألة هل يجوز تقديم معمولات اسم الفعل عليه، فلقد وجدنا "الفرَّاء" في هذه المسألة يعمل برأي البصريين الذين قالوا بعدم جواز تقديمها عليه، واحتجُّوا لذلك بقولهم: إنَّ هذه الألفاظ (أسماء الأفعال) فرع على الفعل في العمل، لأنَّها عملت عملها، لقيامها مقامه، فينبغي أن لا يتصرَّف تصرُّفه، فوجب أن لا يجوز تقديمها عليه، لعدم تصرُّفه[1]، أمَّا رأي "الفرَّاء" فيظهر جليًّا في قوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[2]، كقوله كتابا من الله عليكم، وقد قال بعض أهل النَّحو: معناه –عليكم كتاب الله– والأولى أشبه بالصَّواب، وقلَّما تقول العرب: (زَيْدًا عَلَيْكَ)، أو (زَيْدًا دُونَكَ)، وهو جائز كأنَّه منصوب بشيء مضمر قبله[3]، وقال الشَّاعر:

يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوِي دُونَكَا.

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُهَجِّدُونَكَا

وكانت هذه الأبيات ممَّا قاسا عليه الكوفيون في إثبات جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، واستدلُّوا أيضا بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾، وتقديرهم في ذلك هو: عليكم كتاب الله، أي الزموا كتاب الله، فنصب كتاب الله بـ: عليكم.

[1]– ينظر: المصدر السَّابق، ص 187.

[2]– سورة النِّساء، الآية 24.

[3]– ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 206.

معنى كلام الكوفيين أنَّ التَّقديم يجوز في الإغراء كنحو قوله: (زَيْدًا عَلَيْكَ) وَ (عُمَرًا عِنْدَكَ) وَ (بِكْرًا دُونَكَ)، ويكون "الفرَّاء" بهذا الرَّاي **مخالفا** لما ذهب إليه علماء الكوفة وعلى رأسهم "الكسائي".

المسألة الثَّالثة/ مسألة القول في مجيء الفعل الماضي حالا:

اختلف النَّحويون في مجيئ الحال من الفعل الماضي، فذهب البصريون **وتبعهم "الفرَّاء" إلى أنَّه لا يجوز** أن يقع الفعل الماضي حالا إلَّا أن يكون بمعنى (قد)[1] ظاهرة أو مقدَّرة، **في حين جوَّز الكوفيون** أن يقع الفعل الماضي حالا مطلقا وإليه ذهب "الأخفش" من البصريين وغيرهم من النَّحويين الذين اتَّبعوهم فيما ذهبوا إليه.[2]

احتجَّ البصريون ومن تبعهم لما ذهبوا إليه من عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالا بأدلَّة عقلية، منها أنَّ دلالة الحال تتقاطع مع دلالة الماضي فالحال ما كان موجودا وقت الإخبار، أو محكية، كقولك (هذا زيد قائما)، أي في هذا الحال، والحكاية كقولك (جاء زيدا راكبا) فالمجيئ ماضي وراكبا حكاية حاله وقت المجيئ، والماضي قد انقضى وانقطع لا يكون هيئة الاسم وقت وقوع الاسم منه أو به، أمَّا الكوفيون فاستدلُّوا لما ذهبوا إليه في جواز المسألة بالقياس والسَّماع.[3]

أمَّا القياس فذهبوا إلى أنَّ كلُّ جواز أن يقع صفة للنَّكرة، جاز أن يقع حالا من المعرفة، وإنَّ الفعل الماضي يقع موضع المستقبل، وإذا جاز له ذلك أن يقع موقع الحال.

أمَّا السَّماع فاستدلُّوا لما ذهبوا إليه إلى النُّصوص القرآنية وإلى كلام العرب، فمن النُّصوص القرآنية قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ

[1]- المصدر السَّابق، ج 1، ص 24.

[2]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ص 212.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ص 213.

حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ ﴾[1]، قوله (حَصِرَتْ) فعل ماضي في موقع حال وتقديره (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ).[2]

المسألة الرَّابعة/ مسألة القول في المنادي المفرد العَلَمُ (معرب أو مبني)؟

اختلف النحَّاة في مسألة القول في المنادى المفرد العَلَمُ (معرب أو مبني)؟؛ حيث أنَّنا وجدنا البصريين يذهبون إلى أنَّه مبني على الضمِّ وموضعه النَّصب، لأنَّه مفعول، مخالفين في ذلك علماء الكوفة الذين قالوا بأنَّه مرفوع بغير تنوين، لكن لم يتَّفق جلُّ علماء هذه المدرسة على أنَّه معرب، بل هنالك من العلماء من اختلف في هذا الرَّأي، وذهب إلى أنَّه مبني على الضمِّ، وهنا الحديث عن "الفرَّاء" الذي رفض ما ذهب إليه الكوفيون في كون أنَّ المنادى المفرد العَلَمُ مرفوع بغير تنوين، ويقول أنَّه مبني على الضمِّ وليس بفاعل ولا مفعول، متمسِّكا بهذا الرَّأي بقوله: "الأصل في النِّداء أن يقال (يَا زَيْدَاهُ) كالنّدبة فيكون الاسم بين صوتين مديدين وهما (يا) في أوَّل الاسم والألف في آخره والاسم في ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلمَّا كثر في كلامهم استغنوا بالصَّوت الأوَّل وهو (يا) في أوَّله عن الثَّاني وهو الألف في آخره فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضمِّ تشبيها بـ: (قبل) وَ (بعد) لأنَّ الألف لما حُذفَت، وهي مراده معه والاسم كالمضاف إليها إذا كان متعلِّقا بها أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه، نحو (جِئْتَ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)، أي (مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ وَمِنْ بَعْدِ ذَلِكَ)، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[3]، أي (من قبل ذلك ومن بعد ذلك)، فكذلك ها هنا".[4]

---

[1]- سورة النِّساء، الآية 90.

[2]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ص 112.

[3]- سورة الرُّوم، الآية 4.

[4]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ص 276.

أمَّا الكوفيون فكانت حجَّتهم لما ذهبوا إليه بأن قالوا: "إنَّما قلنا ذلك لأنَّا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى فلم نخفضه لئلَّا يشبه المضاف إلى المتكلِّم، ولم ننصبه لئلَّا يشبه ما لا ينصرف فرفعناه بغير تنوين، ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق، فأمَّا المضاف فنصبناه لأنَّا وجدنا من النَّصب، لأنَّه أكثر استعمالا من غيره".[1]

المسألة الخامسة/ مسألة القول في إعراب الاسم الواقع بعد (مُذْ) وَ (مُنْذُ):

من المسائل أيضا التي ظهر فيها الخلاف واضحا بين الكوفيين وَ "الفرَّاء": مسألة القول في إعراب الاسم الواقع بعد (مُذْ) وَ (مُنْذُ)؛ حيث أنَّنا وجدنا "الفرَّاء" يقول بأنَّه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف، مخالفا الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنَّه إن ارتفع إنَّما يرتفع بتقدير فعل محذوف، لا بمبتدأ محذوف، واستدلُّوا على ذلك بقولهم: "الدَّليل على أنَّ الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف أنَّهما مركَّبان من (مِنْ) و (إِذْ) فغيِّرا عن حالهما في حال إفراد كلِّ واحد منهما فحُذفت الهمزة، ووُصِلَتْ (مِنْ) بالذَّال، وضمَّت الميم، للفرق بين حالة الإفراد والتَّركيب، والذي يدلُّ على الأصل فيهما (مِنْ) و (إِذْ) أنَّ من العرب من يقول في (مُنْذُ): (مِنْذُ) بكسر الميم، فكسر الميم يدلُّ على أنَّها مركَّبة من (مِنْ) و (إِذْ) وإذا ثبت أنَّها مركَّبة من (مِنْ) و (إِذْ) كان الرَّفع بعدهما بتقدير فعل، لأنَّ الفعل يحسن بعد (إِذْ) والتَّقدير فيه: (ما رأيتُه مُذْ مَضَى يومانِ) وَ (منذ مضى ليلتان) فأمَّا إذا كان الاسم بعدهما مخفوضا كان الخفض بهما اعتبارا بـ: (مِنْ)، ولهذا المعنى كان الخفض بـ: (مُنْذُ) أجود من الخفض بـ: (مُذْ)، لظهور نون (مِنْ) فيها تغليبا لـ: (مِنْ) والرَّفع بـ: (مُذْ) أجود لحذف نون (مِنْ) منها تغليبا لـ: (إِذْ)".[2]

[1]- المصدر السَّابق، ص 275.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ص 326-327.

والذي يدلُّ على أنَّ أصل (مُذْ) و (مُنْذُ) واحد، إنَّك لو سمَّيت بـ: (مُذْ) لقلت في تصغيره (مُنَيْذُ) وفي تكسيره (أَمْنَاذُ) فتعود النُّون المحذوفة، لأنَّ التَّصغير والتَّكسير يردَّان الأشياء إلى أصولها، كما نقول في التَّصغير (مُنْذُ) وتكسيره إذا سمَّيت به.[1]

أمَّا "الفرَّاء" فاحتجَّ بأن قال إنَّما قلت إنَّ الاسم يرتفع بعدهما بتقدير مبتدأ محذوف، وذلك لأنَّ (مُذْ) و (مُنْذُ) مركَّبتان من (مِنْ) و (ذُو) التي بمعنى الذي، استشهد "الفرَّاء" بقول الشَّاعر:

يُرَوِّي العَرُوقَ البَالِيَاتِ مِنَ البَلَى ★★★★★ مِنَ العَرْفَجِ النَّجْدِي ذُو بَادَ وَالحَمْضِ.

أراد الذي هو محضه والذي باد وقال "سنان الفحل":

فَإِنَّ المِاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي ★★★★★ وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ.

أراد الذي حَفَرْت والذي طَوَيْت، فلمَّا ركِّبتا، حذفت الواو من (ذو) اجتزاءً بالضمَّة عنهما لأنَّهم يجتزئون بالضمَّة عن الواو، وبالكسرة عن الياء، وبالفتحة عن الألف، قال الشَّاعر:

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي ★★★★★ وكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ.

الإعراب صلة و (ذُو) صفة للماء والهاء في محضه تعود إلى السَّحاب، يعني يترك هذا السَّحاب محض الماء الذي هو أي الماء محضه أي خالصة السَّحاب وصافيته، ومحلُّ الاستشهاد في البيت الثَّاني قوله: (ذُو بَادٍ) فإنَّ (ذُو) اسم موصول بمعنى الذي أيضا وقد وقع صفة للعرفج النَّجدي، و (ذُو حفرت) يريد التي حفرتها و (ذُو طويت) أي التي طويتها، وَ (طَيُّ البِئْرِ) بناؤها بالحجارة ومحلُّ الاستشهاد في هذا البيت قوله (ذُو حفرت) و (ذُو طويت) فإنَّ (ذُو) في هاتين العبارتين اسم

[1]- ينظر: المصدر السَّابق، ص 327.

موصول أو الثَّاني أنَّها تكون بلفظ واحد للمؤنَّث والمذكَّر، لأنَّ البئر مؤنَّثة والثَّالث أنَّها تستعمل في العاقل.[1]

المسألة السَّادسة/ مسألة القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشَّرط:

ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز تقديم مفعول المفعول بالجزاء على حرف الشَّرط، نحو (زيدا أن تضرب) واختلفوا في جواز نصبه بالشَّرط، فأجازه "الكسائي" ولم يجزه "الفرَّاء"، أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّه لا يجوز أن ينصب بالشَّرط ولا بالجزاء، أمَّا الكوفيين فاحتجُّوا بأن قالوا إنَّما قلنا أنَّه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشَّرط، لأنَّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدَّما على (أَنْ) كقولك (أضرب إن تضرب) وكان ينبغي أن يكون مرفوعا إلَّا أنَّه لما أُخِّر انجزم بالجوار على ما بينا، وإن كان من جهة حقِّه أن يكون مرفوعا والذي يدلُّ على ذلك قول الشَّاعر:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ.

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ.[2]

والتَّقدير فيه: (إنَّك إن يصرع أخوك)، ولولا أنَّه في تقدير التَّقديم وإلَّا لما جاز أن يكون مرفوعا، ولوجب أن يكون مجزوما.[3]

أمَّا البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا: "إنَّما قلنا إنَّه لا يجوز تقديم معمول الشَّرط والجزاء على حرف الشَّرط، لأنَّ الشَّرط بمنزلة الاستفهام ، والاستفهام له صدرُ الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، فكذلك الشَّرطُ، ألا ترى أنَّه لا يجوز أن يقال: (زيدا أضربتَ ؟) فكذلك لا يجوز أن يقال: (زيدا إن تضربْ أضربْ)، والذي يدلُّ على ذلك أنَّ بين الاستفهام والشَّرط مِنَ

[1]- ينظر: المصدر السَّابق، ص 368-369.

[2]- البيتين من بحر الرَّجز لجرير بن عبد الله البجلي.

[3]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ص 496.

المشابهة ما لا خفاء به، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (أضربتَ زيدا) كنت طالبا لما لم يستقر عندك، كما أنَّك إذا قلت: (إن تضربْ زيدا أضربْ) كان كلاما معقودا على الشكِّ، فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه فينبغي أن يحمل أحدهما على الآخر، فكما لا يجوز أن يتقدَّم ما بعد الاستفهام عليه، فكذلك الشَّرط".[1]

المبحث الثَّاني: المسائل الصَّرفية التي خالف فيها الفرَّاء الكوفيين:

تمهيد:

إنَّ الصَّرف والنَّحو علمان مترابطان، يضمُّهما شيء واحد؛ حيث يبحثان في نفس المجال ولذلك لا يجوز الفصل بينهما من وجهة نظر الدَّرس اللُّغوي، فقد أصبح من المتعارف عليه أنَّه إذا جاز الفصل بين النَّحو والصَّرف، فإنَّما هو موقوف تفرضه أحيانا ضرورة البحث ومناهج التَّعليم التَّقليدية، كما أنَّهما يدرسان على أنَّهما طبقة واحدة.

كما يرى الكثير من المحدثين أنَّ النَّحو بمعناه الواسع يشمل الصَّرف الذي يعتبر خطوة ممهَّدة له، وهما معا يكوِّنان علما متكاملا، فمن خلال هذا البحث نحاول الحديث عن بعض المسائل الصَّرفية التي خالف فيها "الفرَّاء" شيخه "الكسائي" والكوفيين:

1/ مفهوم الصَّرف:

أ/ الصَّرف لغة:

التَّغْيِيرُ، وَمِنْهُ تَصْرِيفُ الرِّيَاحُ، وَهُوَ صَرْفُهَا مِنْ جِهَةٍ إِلَى جِهَةٍ، وَتَحْوِيلُهَا مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ جَنُوبًا وَشَمَالًا وَصَبًّا وَدُبُورًا، وَتَصْرِيفُ الحَدِيثِ وَالكَلَامُ: تَغْيِيرُهُ بِحَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ، وَصَرَّفْتَهُ فِي الأَمْرِ تَصْرِيفًا قَلَبْتَهُ فَتَقَلَّبَ، وَصُرُوفُ الزَّمَنِ حَوَادِثُهُ المُنْقَلِبَةُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ.

[1]- المصدر السَّابق، ص 497.

فَالتَّصْرِيفُ إِذَنْ التَّغَيُّرُ وَالتَّحْوِيلُ وَالتَّقْلِيبُ[1]، قال تعالى في محكم التَّنزيل ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ١٦٤﴾[2]، وقال أيضا: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ هُمۡ يَصۡدِفُونَ ٤٦﴾[3]، وقال أيضا: ﴿ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَفۡقَهُونَ ٦٥﴾.[4]

ب/ الصَّرف اصطلاحا:

هو تغيير في بنية الكلم لغرض معنوي أو لفظي، ويراد ببنية الكلمة هيئتها أو صورتها الملحوظة من حيث حركتها وسكونها، وعدد حروفها، وترتيب هذه الحروف، فالتَّغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة لغرض معنوي، هو كتغيير المفرد إلى التَّثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف المشتقُّ منه كاسم الفاعل واسم المفعول، وكتغيير الاسم بتصغيره أو النَّسب إليه، أمَّا التَّغيير في بنية الكلمة لغرض لفظي، فيكون بزيادة حرف أو أكثر عليها، أو بحذف حرف أو أكثر منها، أو إبدال حرف من حرف آخر، أو بقلب حرف علَّة إلى حرف علَّة آخر أو بنقل حرف أصلي من مكانه في الكلمة إلى مكان آخر منها أو بإدغام حرف في حرف آخر.[5]

فالصَّرف أو التَّصريف إذن: هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحَّة وإعلال وشبه ذلك، وإذا كان علم النَّحو هو الذي يبحث في التَّغيُّرات التي تطرأ على أواخر

---

[1]- ينظر: الصَّرف، حاتم صالح الضَّامن، دار الحكمة للطِّباعة والنَّشر، دبي، (د ط)، (د ت)، ص 11.

[2]- سورة البقرة، الآية 164.

[3]- سورة الأنعام، الآية 46.

[4]- سورة الأنعام، الآية 65.

[5]- المدخل الصَّرفي، بهاء الدِّين بوخدود، المؤسَّسة الجامعية للدِّراسات والنَّشر والتَّوزيع، الحمراء/بيروت، ط 1، 1408هـ/1988م، ص 7.

الكلمات وأحوالها المتنقِّلة، فإنَّ علم الصَّرف بمفهومه الاصطلاحي هو العلم الذي يبحث في التَّغيُّرات التي تطرأ على أبنية الكلمات وصورها المختلفة من الدَّاخل.

المسألة الأولى/ هل يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشِّعر:

تعدُّ هذه المسألة من المسائل الصَّرفية التي تعدَّدت فيها وجهات النَّظر، واختلف الرَّأي بين النَّحويين فيها؛ حيث أنَّنا وجدنا البصريين والكوفيين يختلفون في جواز مدِّ المقصور في ضرورة الشِّعر، فمنهم من يجوِّز ذلك، والحديث هنا عن المدرسة الكوفية، أمَّا البصريين فتمثَّل رأيهم في أنَّه لا يجوز ذلك، ولم يكن الخلاف بين المدرستين فقط، بل امتدَّ إلى المدرسة الواحدة؛ حيث أنَّ "أبا زكريا الفرَّاء" من الكوفيين اشترط في مدِّ المقصور وقصر الممدود شروطا لم يشترطها غيره، فذهب إلى أنَّه لا يجوز أن يمدَّ من المقصور ما لا يجيئ في بابه ممدود[1]، نحو (فعلى) تأنيث (فعلانَ) ونحو (سكرى) و (عطشى) فهذا لا يجوز أن يمدَّ لأنَّ مذكَّره (سكرانْ) وَ (عطشانْ) وَ (فعلى) تأنيث (فعلان) لا تجيء إلَّا مقصورة وكذلك حكم كلُّ ما يقتضي القياس أن يكون مقصورا وكذلك لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصورا، نحو تأنيث (أفعلَ) نحو (بيضاء) و (سوداء) فهذا لا يجوز أن يقصر، لأنَّ مذكَّره (أبيض) وَ (أسود) و (فعلاء) تأنيث (أفعلَ) لا يكون إلَّا ممدودا وكذلك حكم كلُّ ما يقتضي القياس أن يكون ممدودا فأمَّا ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصورا أو ممدودا من المقصور والممدود فإنَّه يجوز أن يمدَّ منه المقصور ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود فيجوز عنده مدُّ (رحَى) و (هُدَى) و (حِجَى)، لأنَّها إذا مدَّت صارت إلى مثل (سماء) و (دعاء) و (رداء) ويجوز عنده قصر (سماء) و (دعاء) و (رداء)، لأنَّها إذا قصرت صارت إلى مثال

[1]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ص 745.

(رحى) و (هدى) و (حجى)، فأمَّا ما لا مثال له من المقصور والممدود إذا مدَّ وقُصِرَ، فلا يخرج عن بابه من المدِّ والقصر، هذا تفصيل المذاهب.[1]

أمَّا الكوفيين فاحتجُّوا بأن قالوا الدَّليل على جواز مدِّ المقصور أنَّه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم، قال الشَّاعر:

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي السِّعْلَاءِ ★★★★★ وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الجَرَاءِ.

أَنْ نِعْمَ مَأْكُولًا عَلَى الخَوَاءِ ★★★★★ يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ.

يَنْشُبُ فِي المِسْعَلِ وَاللِّهَاءِ.

والسِّعلاء والخواء واللِّهاء، كلُّها مقصورة في الأصل ومدَّه لضرورة الشِّعر فدلَّ على جوازه، وقال آخر:

إِنَّمَا الفَقْرُ وَالغِنَاءُ مِنَ اللهِ ★★★★★ فَهَذَا يُعْطِي وَهَذَا يُجَدُّ.

فمدَّ الغناء وهو مقصور فدلَّ على جوازه وقال آخر:

سَيُغْنِينِي الذِي أَغْنَاكَ عَنِّي ★★★★★ فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ.

وقول لآخر:

لَمْ نُرَحِّبْ بِأَنْ شَخَصْتَ وَلَكِنْ ★★★★★ مَرْحَبَا بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا.

[1]- المصدر السَّابق، ص 746.

فهذه الأبيات كلُّها تدلُّ على جوازه، وأمَّا من ناحية القياس فعلَّلوا ذلك بأنَّهم قالوا: "وأمَّا من جهة القياس فإنَّما قلنا إنَّه يجوز مدُّ المقصور لأنَّا أجمعنا على أنَّه يجوز في ضرورة الشِّعر إشباع الحركات التي هي الضمَّة والكسرة والفتحة، فينشأ عنها الواو والياء والألف".[1]

وقد قال "الفرَّاء" إنَّ هذا الرَّجز لأعرابي من أهل البادية ولم يسمِّه وقال "أبو عبيد البكري" وهو لأبي المقدام الرَّاجز والسِّعلاء بكسر السِّين وسكون العين أصله السِّعلاة، قيل هي الغول وقيل ساحرة الجنِّ وتجمع على السِّعالي والعرب تشبِّه المرأة العجوز بالسِّعلاة، قال "الرَّاجز":

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسًا عَجَائِزًا مِثْلُ السِّعَالِي خَمْسًا.[2]

والشِّيشان بشينين معجمتين، أوَّلهما مكسورة وبينهما ياء هو الشِّيص وهو أراد التَّمر وينشب يعلِّق والمسعل موضع السُّعال من الحلق واللَّهاء بفتح اللَّام وبالمدِّ وأصله القصر جمع لهاة، وهي هنة مطبقة في أقصى سقف الفم، ومحلُّ الاستشهاد من هذه الأبيات قوله: (السِّعلاء) وقوله (اللَّهاء)، فإنَّ أصل هاتين الكلمتين القصر، فأصل الأولى السِّعلاة وأصل الثَّانية اللَّهاة، ولكن "الرَّاجز" قد مدَّها حين اضطرَّ، والاستشهاد بهذا البيت في قوله (والغناء) فإنَّ هذه الكلمة في الأصل مقصورة والغنى بكسر الغين مقصورا ضدَّ الفقر وفي الحديث: "خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا أَبْقَتْ غَنِي"، وفي رواية "خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غَنِي"، وأصله مصدر غنى يغني، بوزن رضى يرضي، وقد مدَّ الشَّاعر في هذا البيت حين اضطرَّ لإقامة وزن البيت، ومحلُّ الاستشهاد منه قوله (ولا غناء)، فإنَّ أصل هذه الكلمة ولا غني بكسر الغين مقصورا، ولكن الشَّاعر مدَّ حين اضطرَّ لإقامة وزن البيت، فكذلك ها هنا وهذا هو الجواب عن قول الآخر، ولكن مرحبا بالرِّضا منك وأهلا لأنَّ الرِّضاء مصدر راضيته مراضاة ورضاء والرِّضاء، فلا يكون فيه حجَّة، وأمَّا قولهم إنَّه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف إلى الآخر ما ذكروه فيقولون أنَّ الفرق بينهما ظاهر، وذلك أنَّ إشباع الحركات هناك يؤدِّي إلى تغيير واحد وهو

[1]- المصدر السَّابق، ص 748-749.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ص 746. (الهامش).

زيادة هذه الحروف فقط، وأمَّا ها هنا فإنَّه يؤدِّي إلى تغييرين زيادة الألف الأولى وقلب الثَّانية همزة، وليس من الضَّرورة أن يجوز ما يؤدِّي إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدِّي إلي تغييرين وأكثر من ذلك، أمَّا ما ذهب إليه "الفرَّاء" من اشتراطه في قصر الممدود أن يجيء في باب المقصور فباطل لأنَّه قد جاء القصر فيما يجيء في باب المقصور[1]، قال الشَّاعر:

وَالقَارِحُ العَدَّا وَكُلَّ طِمِرَّةٍ ★★★★★ مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَالَهَا.

فقصر (العِداء) وهو (فَعَّال) من العَدْو، فـ: (فَعَّال) لتكثير الفعل، نحو (ضَرَّاب)، و (قَتَّال) ولا يجيء في بابه مقصور وقال آخر:

وَلَكِنَّمَا أُهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةً ★★★★★ بِفَتًى مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرُ إِثْلِبُ.

فقصر (أهداها) وهو مصدر (أهدى يهدي إهداء) ولا يجيء في بابه مقصور، ألا ترى أنَّ نظيره من الصَّحيح (أكرم إكراما)، و (أخرج إخراجا) وما أشبه ذلك وقال آخر:

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُو حَوْلِي ★★★★★ وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ.

فقصر (الأطبَّاء) وهو جمع طبيب ولا يجيء في بابه مقصور، لأنَّ القياس يوجب مَدُّه لأنَّ "الأصل في طبيب أن يجمع على (طُبَبَاء) على مثال (فُعَلاء) كـ (شريف)، وشرفاء، و (ظريف) و (ظرفاء) إلَّا أنَّه اجتمع فيه حرفان متحرِّكان من جنس واحد فاستثقلوا اجتماعهما فنقلوه من (فُعَلاء) إلى (أَفْعِلاء) فصار (أطْبِباء) فاستثقلوا أيضا اجتماع حرفين متحرِّكين من جنس واحد فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطَّاء، فرارا من الاستثقال، وأدغموا الباء في الباء فصار (أَطِبَّاء) وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال في جمع (فعيل) من المضاعف، كقولهم (حبيب) و (أحبَّاء) و (خليل)

[1]- ينظر: المصدر السَّابق، ص 748.

و (أخلَّاء) و (جليل) و (أجلَّاء)، ولا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلَّا ممدودا، فلمَّا قال (الأطبَّا) قصر ما يوجب القياس مدُّه دلَّ على فساد ما ذهب إليه.[1]

المسألة الثَّانية/ هل في كُلِّ رباعي وخماسي من الأسماء زيادة؟

نجد أنَّ عند الكوفيين كلّ اسم زادت حروفه عن ثلاثة أحرف ففيه زيادة، فإن كانت أربعة أحرف نحو: (جعفر) فيه زيادة حرف واحد، ومن هذا المنطلق وجد الخلاف؛ حيث نرى أنَّ "الكسائي" ذهب إلى أنَّ إن كان الزَّائد من أربعة أحرف، الحرف الزَّائد عنده الحرف الذي قبل آخره، أمَّا "الفرَّاء" فيعتبر أنَّ الزَّائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير، وإن كان على خمسة أحرف نحو: (سفرجل) ففيه زيادة حرفين، أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّ بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثَّلاثة، وأنَّهما من نحو (جعفر) وَ (سفرجل) لا زائدة فيهما، أمَّا الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا "إنَّما ذلك لأنَّا أجمعنا على أنَّ وزن (جعفر) (فَعْلَلْ) ووزن (سَفَرْجَلْ) (فَعَلَّلْ) وقد علمنا أنَّ أصل (فَعْلَلْ) فاء وعين ولام واحدة، فقد علمنا أنَّ إحدى اللَّامين في وزن (جعفر) زائدة واللَّامان في وزن (سفرجل) زائدتان، فدلَّ على أنَّ في (جعفر) حرف زائد من حرفيه الأخيرين، وأنَّ في (سفرجل) زائدين على ما بيَّنا، وأمَّا البصريون فاحتجُّوا بأن قالوا لا يخلو الزَّائد في (جعفر) من أن يكون الرَّاء أو الفاء أو العين أو الجيم، فإن كان الزَّائد هو الرَّاء فيجب أن يكون وزنه (فَعْلَرْ)، لأنَّ الزَّائد يوزن بلفظه وإن كان الزَّائد الفاء، فوجب أن يكون وزنه (فَعْفَلْ) وإن كان الزَّائد العين فوجب أن يكون وزنه (فَعَّلْ) وإن كان الزَّائد الجيم فوجب أن يكون (جَعْفَلْ) وكذلك يلتزمون في وزن (سفرجل) وإذا كان هذا لا يقول به أحد دلَّ على أنَّ حروفه كلَّها أصول، قالوا ولا يجوز أن يقول إنَّ إحدى الدَّالين من (قَرْدَدْ) و (مَهْدَدْ) زائدة ووزنه عندكم (فَعْلَلْ)، فقد وزنتم الدَّال الزَّائدة باللَّام وكذلك (صَمَحْمَحْ)

[1]- ينظر: المصدر السَّابق، ص 752-754.

ووزنه عندكم (فَعَلْعَلْ) وإحدى الميمين وإحدى الحاءين زائدتان، ولم تزنوهما بلفظهما، فتقول وزنه: (فَعَلْمَحْ) وزنتموهما بالعين واللَّام، فقلتم: (فَعَلْعَلْ).[1]

المسألة الثَّالثة/ وزن (أشياء):

ذهب البصريون إلى أنَّ (أشْياءَ) على وزن (لَفْعَاءَ) وأصلها عندهم (شَيْئاءَ) على وزن (فَعْلاءَ)، فاستثقلوا اجتماع همزتين بينهما ألف، فقلبوا الهمزة التي هي لام إلى أوَّل الكلمة فصارت (أَشْيَاءَ) على وزن (لَفْعاءَ)[2]، أمَّا الكوفيين اختلفوا في وزن (أَشْيَاءَ)؛ حيث أنَّ "الكسائي" ذهب إلى أنَّها على وزن (أَفْعَالَ) بمنزلة (أَبْيَاتَ) و (أَشْيَاخَ) ولما جمعت على (أَشْيَاوَاتْ) أشبهت ما واحدة على (فَعْلَاءَ) كـ: (صَحْرَاءَ) و (صَحْرَاوَاتْ)، فمنعت من الصَّرف لذلك.[3]

وذهب "الفرَّاء" إلى أنَّها على وزن (أَفْعَاءَ) محذوفة اللَّام، وأصلها (أَشْيِئَاءَ) على (أَفْعِلَاءَ)، وهي جمع شَيْء، أصل شيء عنده: شَيِّءُ ، فخُفِّف كما خُفِّفَ (هَيِّن) في قولهم: (هَيْن)، وكما قالوا في جمع (هيِّن): (أَهْوِنَاءَ) على وزن (أَفْعِلَاءَ)، كذلك جمعوا (شَيْئًا) على (أَفْعِلَاءَ)، لأنَّ أصله (شَيِّء) مثل: (هَيِّن)[4]، وذهب "الأخفش" و "الزِّيادي" من البصريين إلى ما ذهب إليه "الفرَّاء"؛ حيث قالوا: (أَشْيَاءَ) على وزن: (أَفْعِلَاءَ) وجُمِعَ شَيْءٌ عليه كما جُمِعَ (شَاعِرٌ) على (شُعَرَاءُ)، ولكنَّهم حذفوا الهمزة

[1]- ينظر: المصدر السَّابق، المسألة 117، ص 635.

[2]- ينظر: مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم في القرنين الثَّالث والرَّابع من الهجرة، حسين همذاوي، دار القلم، بيروت، ط 1، 1409هـ/1989م، ص 437.

[3]- ينظر: المنصف (شرح كتاب التَّصريف لأبي عثمان المازني النَّحوي البصري)، ابن جنِّي، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار الثَّقافة العالمية، ط 1، 1373هـ/1954م، ج 2، ص 90-91.

[4]- ينظر: مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم في القرنين الثَّالث والرَّابع من الهجرة، حسين همذاوي، ص 438.

التي هي اللَّام استثقالا لاجتماع همزتين بينهما ألف، لأنَّ الأصل فيهما عندهما: (أَشْيِئَاءٌ) على وزن (أَفْعِلَاءٌ).[1]

أمَّا "ابن جنِّي" فقد اختار قول البصريين ورأى أنَّه أقوى من قول "الأخفش"، وذلك أنَّ اعتقاد القلب فيها أقوى من حملها على أنَّها محذوفة اللَّام، لأنَّ القلب قد كثر في كلام العرب، وأمَّا حذف الهمزة وهي لام (فَنَزْرُ) قليل، والحمل على الأكثر هو القياس.[2]

أمَّا عن مذهب "الفرَّاء" القائل: إنَّ (شَيْئا) محذوف من (شَيِّءٌ)، قال "ابن جنِّي" أنَّه شنيع عند "أبي الفتح"، ولا دلالة تدلُّ عليه، لأنَّ العرب لم يقولوا: (شيِّءٌ) كما قالوا (هَيِّنٌ) ولو كان أصله (شَيِّئا) لنطقوا به كما قالوا: (هَيْنٌ)، و (هَيِّنٌ)، ولو صحَّ أنَّ أصل (شَيْءٌ): (فَيْعِلٌ) لما كان له فيه حجَّة، لأنَّ ليس حكم (فَيْعِلٌ) أن يجمع على (أَفْعِلَاءٌ) فهو مُدَّعٍ أنَّ أصل (شَيْءٌ): (فَيْعِلٌ) ولا دلالة له عليه، وقد ذهب إلى أنَّه قد كُسِّر على (أَفْعِلَاءٌ)، وليس بابه، وادُّعي أنَّه في الأصل (فَعِيْل) وهو محال.[3]

أمَّا مذهب "الكسائي" فيرى "أبو الفتح" أنَّه "إنَّما حمله عليه، وسَّوغه له ارتكابه اللَّفظ، لأنَّ (أَشْيَاءَ) أشبهت (أَحْيَاءَ) جَمْعُ (حَيٍّ)، فكما أنَّ (أَحْيَاءَ): (أَفْعَالَ) لا محالة، فكذلك (أَشْيَاءَ) عند (أَفْعَالَ)، ثمَّ احتال لامتناعها من الصَّرف، فشبَّهها بـ: (فَعْلَاءَ)، وهذا الاعتلال في امتناعها من الصَّرف على ضعفه إنَّما كان يكون فيه العذر لترك الصَّرف، لو صحَّ أنَّها (أَفْعَالَ)، وإذا جاز أن تكون (فَعْلَاءَ) استُغني عن هذا (الاحتجاج).[4]

---

[1]- ينظر: المرجع السَّابق، الصَّفحة السَّابقة.

[2]- ينظر: المنصف (شرح كتاب التَّصريف لأبي عثمان المازني النَّحوي البصري)، ابن جنِّي، ص 90.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 96-97.

[4]- ينظر: مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم في القرنين الثَّالث والرَّابع من الهجرة، حسين همذاوي، ص 439.

المسألة الرَّابعة/ مسألة القول في جمع المؤنَّث السَّالم من السَّاكن الوسط والمختوم بالتَّاء:

قال "أبو العبَّاس ثعلب": "قال "الفرَّاء"، (لَجَبَةٌ) و (لَجَبَاتٌ)، حرَّكتها العرب، والعرب تقول: (ضَخْمة) و (ضَخْمات)، و (عَبْلة) و (عَبْلات)، فلا يحرِّكون النُّعوت، ويحرِّكون الأسماء فيقولون (تمرة) و (تَمَرات) فحرَّكوا الأسماء وسكَّنوا النُّعوت، لأنَّ النُّعوتَ يكُن فيها ذِكرُ الاسم فتثقل، فلم يزيدوه حركة، فيُدخِلوا ثِقلا، ففرَّقوا بين النُّعوت وبين الأسماء.

أمَّا "الكسائي" فقال: سمعت (لَجَبَةٌ) و (لَجَباتٍ) و (لجِبَةٌ) و (لجِباتٍ) فجاء بها على القياس، وقال لم يحكها غيره، وكذلك (رَبَعَة) و (رَبَعات)، حُرِّكت وهي نعت، وقال هاذان الحرفان حُرِّكا في النُّعوت إلَّا في قول "الكسائي"، فإنَّه جاء به على القياس في (لَجْبة)، ولم يَحْكِ "الفرَّاء" ولا "الكسائي" في (رَبَعَة) إلَّا التَّحريك وقال "ابن الأعرابي" رجال (رَبعات) و (ربْعات)، وقال "الفرَّاء" إنَّما حُرِّك لأنَّ جاء نعتا للمذكَّر والمؤنَّث وكأنَّه اسم نُعِتَ به، وقال "أبو العبَّاس": والذي سكَّن في (رَبْعات) جعله مرَّة على الاسم، وقال (لجبَةٌ) لا تكون إلَّا من المعز الذي ذهب لَبَنُهَا.[1]

ويرى "سيبويه" أنَّهم قالوا: "(شياه لَجبات)، فحرِّك الحرف الأوسط في الجمع، لأنَّ من قول العرب: (شاةٌ لَجَبة)، أمَّا (رَبْعة) فإنَّهم يقولون: (رجالُ رَبَعات) وَ (نِسْوة رَبَعاتُ)، لأنَّ أصل (رَبْعةٍ) اسم مؤنَّث وقع على المذكَّر والمؤنَّث فوصفا به، ووصف المذكَّر بهذا الاسم المؤنَّث فحرِّك السَّاكن في الجمع، وأمَّا ما كان من (فَعَلٍ) على (أفْعال) فمؤنَّثه إذا لحقته الهاء جُمِعَ بالتَّاء، نحو (بَطَلَةٍ) و (بطَلات)".[2]

[1]- ينظر: مجالس ثعلب، أبو العبَّاس أحمد بن يحي ثعلب، تح: عبد السَّلام محمَّد هارون، دار المعارف، مصر، ط 2، 1960م، ج 1، ص 527.

[2]- المسائل النَّحوية والصَّرفية في كتاب مجالس ثعلب، إعداد: أحمد محمَّد محمود، إشراف: كرم محمَّد، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية بغزَّة/عمادَة الدِّراسات العليا، كلِّية الآداب، قسم اللُّغة العربية، 1431هـ/2010م، ص 146.

المسألة الخامسة/ القول في إبدال الياء المتطرِّفة همزة:

قال "أبو العبَّاس ثعلب" في مجالسه: "إذا جاء بالهمزة في (لواء) قال (لواء)، وإذا ترك الهمزة، قال "الفرَّاء": يكون بالياء، وقال "الكسائي" يجوز أن يردَّ إلى الواو، هذا (عطاؤك) بالإشارة إلى الواو، وأخذت من (عطايك) بالإشارة إلى الياء ويجمعون بين ياءين في النَّصب أخذت (عطاييك)، ثمَّ جعلوا ألف النَّصب بمنزلة الإضافة فصيَّروها بالياء[1]، وأنشد فيما كانت هذه حاله:

عَشِيَّةَ أَقْبَلَتْ مِنْ كُلِّ أَوْبٍ ★★★★★ كِنَانَةُ عَاقِدِينَ لَهُمْ لِوَايَا.

فَجَاءُوا عَارِضًا بَرَدًا وَجِئْنَا ★★★★★ كَمِثْلِ السَّيْلِ إِذْ يُرْبَى الغُثَايَا.

يروي "العكبري" أنَّ إبدال الياء همزة إذا كانت لاما، نحو: (قضاء) وَ (رداء) ويشترط "الزَّمخشري" أن يكون الألف التي سبقت الياء المتطرِّفة مزيدة، فتقلب الياء إلى همزة.[2]

المسألة السَّادسة/ علَّة كون عشرين إلى التِّسعين بلفظ واحد للمذكَّر والمؤنَّث:

ينماز[*] عدد المذكَّر من عدد المؤنَّث إلى الأعداد من ثلاثة إلى عشرة بالهاء، إذا تثبَّت في العدد المذكَّر وتسقط من عدد المؤنَّث، والعلَّة في ذلك كما يرى "الفرَّاء" أنَّ العدد مبنيٌّ على الجمع، فلمَّا كانوا يثبتون الهاء في جمع المذكَّر فيقولون (صَبِيٌّ) و (صِبْيَةٌ) و (غُلَامٌ) و (غُلْمَةٌ) و (رَغِيفٌ) و (أَرْغِفَةٌ) و (قِرْدٌ) و (قِرَدَةٌ)، لأنَّ العدد مبنيٌّ على الجمع ولما كانوا لا يدخلون الهاء في عدد المؤنَّث، فيقولون: (رَكْبَةٌ) و (رَكْبًا)، و (قِرَدَةٌ) و (قِرْدٌ)، لم يدخلوها في عدد المؤنَّث، لأنَّ العدد مبنيٌّ على

[1]- ينظر: مجالس ثعلب، أبو العبَّاس أحمد بن يحي ثعلب، ج 1، ص 119-120.

[2]- ينظر: المسائل النَّحوية والصَّرفية في كتاب مجالس ثعلب، إعداد: أحمد محمَّد محمود، ص 154.

[*]- ينماز: يتميَّز.

الجمع، وأمَّا ألفاظ العقود فيستوي فيها المذكَّر والمؤنَّث، فتقول (عِنْدِي عِشْرُونَ كَبْشًا) و (عِشْرُونَ نَعْجَةً) فلم يفرِّقوا بين المذكَّر والمؤنَّث في هذه الأعداد، ففرَّقوا في الأعداد التي قبلها.[1]

يرى "الفرَّاء" أنَّ العلَّة في ذلك جهل واحد العدد، أمذكَّر هو أم مؤنَّث؟ فيقول مفسِّرا قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ١٨﴾[2]، كيف جمعت (علِّيون) بالنُّون، وهذا من جمع الرَّجل، فإنَّ العرب إذا جمعت جمعا لا يذهبون فيه إلى أنَّ له بناء واحد واثنين، فقالوا في المذكَّر والمؤنَّث بالنُّون فمن ذلك هذا وهو شيء فوق شيء غير معروف، واحده ولا اثنتاه...[3] ونرى أنَّ قول العرب: (عشرون) و (ثلاثون) إذا جُعل للنِّساء وللرِّجال من العدد الذي ينسبه هذا النَّوع.

أمَّا "الأنباري" فقد اعتلَّ لذلك بأنَّ في لفظها ما يكون للمؤنَّث كـ: (ثلاث) و (أربع) بغير هاء، وما يكون للمذكَّر وهو الواو والنُّون، فلمَّا اجتمع فيها ما يصلح للمذكَّر والمؤنَّث عبَّرت عن الجنسين.[4]

المسألة السَّابعة/ حذف إحدى التَّاءين المبدوء بهما المضارع:

يقول "الفرَّاء": "وكلُّ موضوع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما، مثل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ١٥٢﴾[5]، ومثل قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم ٥٧﴾[6]"[7]،

---

[1]- الخلاف النَّحوي الكوفي، حمدي محمود محمَّد الجبالي، إشراف: محمود حسني، دار المأمول للنَّشر والتَّوزيع، الجامعة الأردنية، 1995م، ص 203-204.

[2]- سورة المطفِّفين، الآية 18.

[3]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 3، ص 246.

[4]- الخلاف النَّحوي الكوفي، حمدي محمود محمَّد الجبالي، ص 203-204.

[5]- سورة الأنعام، الآية 152.

[6]- سورة هود، الآية 57.

[7]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 284.

فكما ترى أجاز "الفرَّاء" حذف إحدى التَّاءين دون تعيين، وهو موافق للمنقول عنه، ومتَّفق مع ظاهر عبارة "سيبويه"، إذ يقول: "فإن التقت التَّاءان... فأنت بالخيار، إن شئت أثبتَّهما وإن شئت حذفت إحداهما"[1]، غير أنَّ "سيبويه" يعود مرَّة ثانية فيقول: "وإن شئت حذفت التَّاء الثَّانية، وكانت الثَّانية أولى بالحذف، لأنَّها هي التي تسكَّن وتدغم في قوله تعالى: ﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ ٧٢﴾[2]، وقال أيضا: ﴿وَٱزَّيَّنَتۡ ٢٤ ﴾[3]، وهي التي يفعل بها في ﴿ تَذَكَّرُونَ﴾، فكما اعتلَّت هنا كذلك تحذف هناك".[4]

أمَّا رأي الكوفيين فنسب إليهم "أبو البركات الأنباري" القول بحذف التَّاء الأولى، وخصَّ "ابن مالك" هشاما بهذا الرَّأي، وأيًّا كان الأمر فالكوفيون ليسوا مجمعين على ما ينسب إليهم، فـ: "الفرَّاء" كما تقدَّم يجيز الأمرين دون تعيين، وظاهر عبارة "أبي البركات الأنباري" توحي بأنَّه يرى رأي "الفرَّاء؛ حيث يقول: "فاستثقل الجمع بين تاءين فحذف إحداهما"[5].

ونستخلص ممَّا سبق أنَّ ثمَّة ثلاثة مذاهب في المحذوف من التَّاءين المبدوء بهما المضارع: أوَّلهما جواز الأمرين دون تعيين، وهو مذهب "الفرَّاء" وظاهر كلام "سيبويه"، وثانيهما أنَّ المحذوف هي الثَّانية، وهو مذهب البصريين وهو المختار عند "سيبويه"، وثالثهما أنَّ المحذوف هي الأولى، وهو مذهب "هشام بن معاوية" والكوفيين، مع عدا "الفرَّاء" ومن تبعه، ولكلٍّ مذهب حجَّة ودليل.

[1]- جهود الفرَّاء الصَّرفية، إعداد: محمَّد بن علي، إشراف: محمَّد المختار، رسالة ماجيستير، تخصُّص: النَّحو والصَّرف، جامعة أمِّ القرى/المملكة العربية السُّعودية، كلِّية اللُّغة العربية، قسم الدِّراسات العليا/فرع اللُّغة، 1412هـ/1991م، ص 271.

[2]- سورة البقرة، الآية 72.

[3]- سورة يونس، الآية 24.

[4]- جهود الفرَّاء الصَّرفية، إعداد: محمَّد بن علي، ص 271.

[5]- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ج 1، ص 648.

أمَّا "الفرَّاء" فحجَّته اتِّفاق حركة التَّاءين، لذلك لم يعيِّين المحذوف منها، أمَّا البصريين فاحتجُّوا بأنَّ تاء المضارعة دخلت لمعنى، والثَّانية لم تدخل لمعنى، فحذف ما لم يدخل لمعنى أولى، ولأنَّ الثِّقل حصل منها، ولقربها من الطَّرف، أمَّا الكوفيين فحجَّتهم في ذلك أنَّ حذف التَّاء الزَّائدة أولى من حذف التَّاء الأصلية، لأنَّ الزَّائد أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزَّائد، وحذف الأضعف أولى من حذف الأقوى، وأنَّ للثَّانية معنى كالمطاوعة وحذفها يخلُّ به.

المسألة الثَّامنة/ إدغام اللَّام في غيرها:

تدغم اللَّام في مثلها وفي ثلاثة عشر حرفا، وهي: (النُّون والرَّاء والطَّاء والصَّاد، والزَّاي، والشِّين والدَّال والظَّاء والتَّاء والضَّاد والسِّين)، ويكاد يجمع العلماء على لزوم إدغام اللَّام في الحروف السَّابقة، لولا أنَّ "أبا سعيد السَّيرافي" في روايته لنا عن "الفرَّاء" قوله: "حكى "الكسائي" أنَّه سمع تبيين اللَّام، يعني لام المعرفة عند كلِّ الحروف، إلَّا عند اللَّام مثلها أو الرَّاء أو النُّون، قال: قال بعضهم: الصَّامت ولم أسمعها من العرب، وكان صدُّوقا في روايته".[1]

أمَّا "الفرَّاء فعقَّب على ذلك قائلا: "ولم أسمعها عن العرب..."[2]، يفهم من ذلك أنَّه لا يجيز ما أجازه شيخه، وممَّا يقوِّي هذا الاستنتاج أنَّ "الفرَّاء" عرض لكلمة (النَّار) وتحدَّث عن الإدغام فيها، ولم يشر إلى جواز الإظهار فيها، أو في ما شابهها، بل إنَّه وجَّه الإدغام فيها بكونها متَّصلة بما بعدها، وبهذا يصير "الفرَّاء" مع الجمهور، أمَّا إذا كانت اللَّام في غير المعرفة كما في (هل) وَ (بل) وَ (قل)، فيجوز إدغامها وإظهارها.[3]

[1]- ينظر: جهود الفرَّاء الصَّرفية، إعداد: محمَّد بن علي، ص 317.

[2]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 2، ص 353.

[3]- ينظر: جهود الفرَّاء الصَّرفية، إعداد: محمَّد بن علي، 318.

ومن الحروف التي ذكر "الفرَّاء" جواز إدغامها لام غير المعرفة فيها، التَّاء والرَّاء والنُّون؛ حيث يقول: "والعرب تدغم اللَّام من (هل) وَ (بل) عند التَّاء خاصَّة، وهو في كلامهم عال كثير، يقول: (هل تدري) وَ (هتَّدري)، فقرأها "القرَّاء" على ذلك، وإنَّما استحبَّ في القراءة خاصَّة تبيان ذلك، لأنَّهما منفصلان ليسا من حرف واحد، وإنَّما بني القرآن على التَّرسُّل والتَّرتيل، وإشباع الكلام، فتباينه أحبُّ إليَّ من إدغامه، وقد أدغم القرَّاء الكبار وكلُّ الصَّواب"[1]، ف: "الفرَّاء" يفضِّل الإظهار على إدغام اللَّام في التَّاء، ويعلِّل لما يقول بقوله تعالى: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم ﴿١٤﴾﴾[2]، فإنَّ اللَّام تدخل في الرَّاء دخولا شديدا، ويثقل على اللِّسان إظهارها، فأدغمت"[3]، ويقول في إدغام اللَّام في النُّون: "العرب تدغم اللَّام عند النُّون إذا سكِّنت اللَّام وتحرَّكت النُّون، وذلك أنَّها قريبة المخرج منها، وهي كثيرة في القراءة، ولا يقولون ذلك في لام، قد تتحرَّك في حال، مثل: (ادخل) وَ (قل)...، وَ (هل) وَ (بل) وَ (أجل) مجزومات أبدا، فشبِّهن إذا أدغمن بقوله: (النَّار) إذا أدغمت اللَّام من النَّار في النُّون منها، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ﴿٨﴾﴾[4]، تدغم اللَّام عند التَّاء من (بل) وَ (هل) وَ (أجل)".[5]

ويفهم من كلام "الفرَّاء" عن إدغام اللَّام في النُّون أنَّه يجيزه دون ضعف، خلافا للمشهور عند "سيبويه" ومن تابعه، في حين يضع شرطا لصحَّة هذا الإدغام وهو سكون اللَّام سكونا لازما، وإدغام اللَّام في النُّون قراءة شيخه "الكسائي".

---

[1]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 1، ص 44.

[2]- سورة المطفِّفين، الآية 14.

[3]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 2، ص 354.

[4]- سورة الحاقَّة، الآية 8.

[5]- معاني القرآن، الفرَّاء ج 2، ص 353.

المسألة التَّاسعة/ الحذف لكثرة الاستعمال:

يرى "الفرَّاء" أنَّ العلَّة في حذف الألف من اسم في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾، وقوعها في موضع لا يجهل القارئ معناه ولكثرة استعمالها مع لفظ الجلالة[1]، ويمنع حذفها إن أضيفت إلى غير لفظ الجلالة، أو كانت مع غير الباء إن كان الجار حرفا واحدا كاللَّام والكاف، إذ الألف تثبَّت معهما خطأ لأنَّهما لم يستعملا كما استعملت الباء في اسم الله كما يقول "الفرَّاء".

أمَّا شيخه "الكسائي" فقد جوَّز حذفهما ولو أضيف الاسم إلى الرَّحمن أو القهَّار، أمَّا "الأخفش" فخصَّ حذفها مع لفظ الجلالة كـ: "الفرَّاء" ولكثرة الاستعمال أيضا، إلَّا أنَّه أضاف علَّة لحذفها، وهي الاستغناء عنها بباء الإلصاق في اللَّفظ والخطِّ، أي أنَّ الباء لا يوقف عليها، فكأنَّها والاسم شيء واحد، والعلَّة الأخيرة مردودة عند "الفرَّاء" بقوله: "فقد كتبت العرب في المصاحف (وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا) بالألف والواو لا يسكت عليها في كثير من أشباهه، فهذا يبطل ما ادَّعى".[2]

ويرى أيضا أنَّ الحذف في قولهم: (أيشٍ تقول؟) لأنَّه كثر في كلامهم وعرف موضع المحذوف؛ حيث أرادوا: (أيَّ شيء) فحذفوا إعراب (أي) وإحدى ياءيه، وحذفت الهمزة من (شيء) وكسرت الشِّين وكانت مفتوحة.[3]

وبكثرة الاستعمال ومعرفة موضع المحذوف، برى أنَّ السِّين في أوَّل المضارع مقتطعة من (سوف)، حذفت الواو والفاء منها، وبذلك وجَّه قراءة "عبد الله بن مسعود" قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ

[1]- المصدر السَّابق، ج 1، ص 2.

[2]- المصدر نفسه، الصَّفحة نفسها.

[3]- المصدر نفسه، الصَّفحة نفسها.

يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ۝ ﴾[1]، يقول "الفرَّاء" عن القراءتين: والمعنى واحد، إلَّا أنَّ (سوف) كثرت في الكلام وعرف موضعها، فترك منها الفاء والواو، والحرف إذا كثر فربَّما فعل به ذلك.[2]

خلاصة:

من خلال تتبُّعنا للمسائل النَّحوية والصَّرفية التي خالف فيها "أبو زكريا الفرَّاء" الكوفيين، اتَّضح أنَّ الخلاف في مجمله كان "الكسائي" العنصر الأساسي فيه؛ حيث أنَّنا وجدناهما يختلفان تارة في الأصل وتارة أخرى في الفرع، فقلَّما وجدنا "الفرَّاء" يختلف مع بقيَّة الكوفيين، وذلك باعتبار أنَّ الكوفيين انقسموا لمجموعتين: الأولى تنهج ما نهجه "الكسائي" وتتمثَّل في تلامذته، أمَّا الثَّانية فاتَّبعت "الفرَّاء" وقالت بما قال به، ولذلك نجد الخلاف في هذه المسائل يقوم بكثرة بين "الكسائي" وَ "الفرَّاء".

[1]- سورة الضُّحى، الآية 5.

[2]- معاني القرآن، الفرَّاء، ج 2، ص 247.

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث عالما من علماء النَّحو واللُّغة، كانت له إسهاماته الواضحة في المجال النَّحوي والصَّرفي، بل إنَّ آراءه تمثِّل جُلَّ آراء مدرسة الكوفة، إن لم تكن كلُّها، ولا يتصوَّر وجود المدرسة الكوفية دون "الفرَّاء" ودون كتابه "معاني القرآن" الذي عدَّه البعض المصدر الأوَّل للنَّحو الكوفي، وعلى الرَّغم من اختلاف البعض في مذهبه، إلَّا أنَّه لا ينكر أحد فضله على النَّحو وإسهامه فيه، كما توصَّلت من خلال هذا البحث إلى جملة من النَّتائج، نذكر أهمَّها:

1. أوَّل نتيجة تتعلَّق بشخصية "الفرَّاء"، هذه الشَّخصية التي يرجع إليها الفضل الكبير في تأسيس المذهب الكوفي، ولم يكن هذا غريبا عن شخصية تميل ميلا شديدا لإتقان العربية والعناية بالقرآن الكريم وقراءته وتفسيره آية تلو الأخرى.
2. من خلال دراستي لهذه الشَّخصية اكتشفت أنَّ "الرُّؤاسي" لم يكن المؤسِّس الأوَّل للمذهب الكوفي وإنَّما بدأ على يده، إلَّا أنَّ النُّضج والاكتمال كان على يد تلاميذه ومن بينهم "الكسائي" وَ "أبو زكريا الفرَّاء"، فهما اللَّذان نهضا به وميَّزاه من المذهب البصري منهجا وأسلوبا.
3. معظم الخلافات التي كانت بين "الفرَّاء" وعلماء الكوفة، كان شيخه "الكسائي" هو الطَّرف الرَّئيسي فيها.
4. اعتماد "الفرَّاء" على الآيات القرآنية في تفسيره للظَّواهر النَّحوية والصَّرفية.
5. اتَّسم نحو "الفرَّاء" بالتَّعليل المنطقي، فكانت له تعليلات تفرَّد بها عن غيره وأخرى وافق فيها من سبقوه ومن عاصروه.
6. الرَّغبة في التَّجديد وإبداء الرَّأي المتفرِّد، فكثيرا ما كان يخالف شيخه "الكسائي" و "سيبويه" ويخرج برأي جديد متميِّز.
7. من خلال البحث في المسائل النَّحوية والصَّرفية لاحظت أنَّ المسائل النَّحوية التي خالف فيها "الفرَّاء" الكوفيين وبصفة خاصَّة "الكسائي" أكثر من الصَّرفية.

توصيات البحث:

الحمد لله الذي وفَّقني في إتمام هذا البحث المتواضع وإخراجه بهذا الشَّكل، الذي أتمنَّى أن يكون قد وضع النُّقطة الأولى في سبيل البحث عن "أبي زكريا الفرَّاء"، وبعد انتهائي من دراسة هذه الشَّخصية العظيمة، اتَّضح لي أنَّ هنالك عدَّة أشياء كان لا بدَّ أن يتوقَّف عندها الباحثون القدامى، مثلا الجانب الأدبي الذي أغفل عنه الكثير ومن هذه الأشياء أيضا ما يلي:

1. ضرورة جمع آراء "الفرَّاء" في النَّحو والصَّرف في كتاب واحد، لأنَّ هذه الآراء تعدُّ بحقٍّ من الآراء الذي قام عليها المذهب الكوفي.
2. ضرورة نسخ وإعادة طبع كتب "الفرَّاء" التي وصلت إلينا، ذلك لأنَّها أخدت في الضَّياع.
3. إنَّ "أبا زكريا الفرَّاء" لم يقتصر علمه على النَّحو والصَّرف، ولذا أوصي بضرورة البحث في العلوم الأخرى كالفقه والآداب والفلسفة.
4. ضرورة البحث في آراء "الفرَّاء" في القراءات خاصَّة، لأنَّه في هذا المجال لا نكاد نجد في كتابه "معاني القرآن" تفسيرا للآية إلَّا وهي مصحوبة بعدد من القراءات.

وفي الختام أتمنَّى أن أكون قد أنصفت الرَّجل ووفيت الموضوع حقَّه، فإن كان لي ذلك فهذا من فضل ربِّي، وإن قصَّرت فلم يكن عمدا ونرجو التَّوجيه، والله وليُّ التَّوفيق، وهو نعم النَّصير.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

أوَّلا/ الكتب والمعاجم:

1. أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة، أحمد مكِّي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، (د ط)، 1483هـ/1964م.
2. أنباه الرُّوَّاة، جمال الدِّين القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مؤسَّسة الكتب الثَّقافية، بيروت، ط 1، 1406هـ/1986م.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 2002م.
4. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، كمال الدِّين أبو البركات الأنباري ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف، دار الفكر، (د ط)، (د ت).
5. بغية الوعَّاة في طبقات اللُّغويين والنُّحَّاة، جلال الدِّين السُّيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابلي الحلبي، ط 1، 1384هـ/1965م.
6. تاريخ بغداد أو مدينة الإسلام، الخطيب البغدادي، تح: مصطفي عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، (د ت).
7. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تح: عبد الله بن عبد المحسن التُّركي، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت/لبنان، ط 1، 1427هـ/2006م.
8. الخلاف النَّحوي الكوفي، حمدي محمود محمَّد الجبالي، إشراف: محمود حسني، دار المأمول للنَّشر والتَّوزيع، الجامعة الأردنية، 1995م.
9. الخلاف النَّحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، محمد الحلواني، دار القلم العربي، حلب، (د ط)، 1971م.

10. الخلاف بين النَّحويين، السَّيِّد رزق الطَّويل، المكتبة الفيصلية، مكَّة المكرَّمة/المملكة العربية السُّعودية، ط 1، 1405هـ/1984م.
11. ديوان القطامي، تح: إبراهيم السَّامرَّائي/أحمد مطلوب، دار الثَّقافة، بيروت/لبنان، ط 1، 1960م.
12. الصَّرف، حاتم صالح الضَّامن، دار الحكمة للطِّباعة والنَّشر، دبي، (د ط)، (د ت).
13. طبقات النَّحويين والأدباء، الزَّبيدي، تح: محمد أبو الفضل، دار المعارف، ط 2، (د ت).
14. الفهرست، ابن النَّديم، تح: رضا تجديد، دار أخبار التُّراث العربي، بيروت/لبنان، (د ط)، (د ت).
15. لسان العرب، ابن منظور، تح: عامر حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1424هـ/2003م.
16. مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي، تح: عبد السَّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط)، (د ت).
17. مجالس ثعلب، أبو العبَّاس أحمد بن يحي ثعلب، تح: عبد السَّلام محمَّد هارون، دار المعارف، مصر، ط 2، 1960م.
18. المدخل الصَّرفي، بهاء الدِّين بوخدود، المؤسَّسة الجامعية للدِّراسات والنَّشر والتَّوزيع، الحمراء/بيروت، ط 1، 1408هـ/1988م.
19. معاني القرآن، أبو زكريا الفرَّاء، دار النَّشر المزرعة بناية الإمام، بيروت، ط 3، 1403هـ/1983م.
20. معاني القرآن، الفرَّاء، تح: أحمد يوسف النجَّار، الدَّار المصرية للتَّأليف والتَّرجمة، مصر، ط 1، (د ت).

21. معجم التَّعريفات، الشَّريف علي الجرجاني، تح: محمد صدِّيق المنشاوي، دار الفضيلة للنَّشر والتَّوزيع، القاهرة، (د ط)، 2004م.
22. مقاييس اللُّغة، ابن فارس، تح: عبد السَّلام محمَّد هارون، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، (د ط)، (د ت).
23. من تاريخ النَّحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، (د ط)، (د ت).
24. مناهج الصَّرفيين ومذاهبهم في القرنين الثَّالث والرَّابع من الهجرة، حسين همذاوي، دار القلم، بيروت، ط 1، 1409هـ/1989م.
25. المنصف (شرح كتاب التَّصريف للإمام أبي عثمان المازني النَّحوي البصري)، ابن جنِّي، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار الثَّقافة العالمية، ط 1، 1373هـ/1954م.
26. نزهة الألباء في طبقات النَّحويين والأدباء، ابن الأنباري، تح: إبراهيم السَّمرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزَّرقاء، (د ط)، (د ت).
27. نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النُّحَاة، الشَّيخ محمد الطَّنطاوي، دار المعارف، كورنيش النِّيل، القاهرة، ط 2، 1995م.
28. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السُّيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرِّسالة للنَّشر، بيروت، (د ط)، 1413هـ/1992م.
29. وفيات الأعيان، ابن خلِّكان، تح: إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، (د ط)، (د ت).

ثانيا/ المذكِّرات والرَّسائل والأطاريح الجامعية:

1. اختلاف الآراء النَّحوية بين مدرسة البصرة والكوفة، إعداد: محمد معروف، إشراف: الحاج بوشرى، رسالة ماجيستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم مالانج، كلية العلوم الإنسانية والثَّقافية، 2010م.

2. اختلاف النُّحَاة ثماره وآثاره في الدَّرس النَّحوي، إعداد: عبد النَّبي محمد مصطفى هيبة جعفر، إشراف: علي الرِّيح جلال الدِّين، رسالة ماجيستير، جامعة أمُّ درمان الإسلامية/السُّودان، كلِّية اللُّغة العربية، قسم النَّحو والصَّرف واللُّغويات، 1431هـ/2010م.

3. الآراء النَّحوية التي تفرَّد بها الفرَّاء من خلال كتابه معاني القرآن، إعداد: فتيحة بلغدُّوش زغَّاش، إشراف: سالم علوي، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، كلِّية الآداب واللُّغات، قسم اللُّغة العربية، 2002م/2003م.

4. جهود الفرَّاء الصَّرفية، إعداد: محمَّد بن علي، إشراف/ محمَّد المختار، رسالة ماجيستير، تخصُّص: نحو وصرف، جامعة أمِّ القرى، المملكة العربية السُّعودية، كلِّية اللُّغة العربية، قسم الدِّراسات العليا/فرع اللُّغة، 1412هـ/1991م.

5. الخلاف النَّحوي في باب التَّنازع، إعداد: محمَّد إبراهيم محمَّد بخيت، جامعة المدينة العالمية، قسم اللُّغة العربية.

6. الدَّرس النَّحوي العربي وأهم مدارسه البصرة والكوفة، إعداد: شعشوع تفاحة، إشراف: لغرام عبد الجليل، مذكِّرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي/أمُّ البواقي، كلِّية الآداب واللُّغات، قسم اللُّغة العربية وآدابها، 2015م/2016م.

7. المسائل النَّحوية والصَّرفية في كتاب مجالس ثعلب، إعداد: أحمد محمَّد محمود، إشراف: كرم محمَّد، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية بغزَّة/عمادة الدِّراسات العليا، كلِّية الآداب، قسم اللُّغة العربية، 1431هـ/2010م.

ثالثا/ المجلَّات العلمية:

1. اعتراضات الفرَّاء النَّحوية في معاني القرآن على الكسائي، حسن أسعد محمَّد، مجلَّة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، العدد 8، 2010م.

2. الخلاف النَّحوي بين البصريين والكوفيين أسبابه وثماره، هشام أحمد خلف، مدوَّنة شخصية لنشر المقالات والأفكار التي تعبِّر عن آراء صاحبها العلمية والفكرية والسِّياسية وتطلُّعاته إلى المستقبل وأهدافه في الحياة، 2017م.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصَّفحة
بسملة	/
إهداء	/
شكر وتقدير	/
مقدِّمة	أ
المدخل: ترجمة الفرَّاء وبعض العلماء الكوفيين	
أوَّلا/ الفرَّاء	2
1/ اسمه	2
2/ كنيته ولقبه	2
3/ علَّة التَّسمية	2
4/ مولده	3
5/ أخلاقه	3
6/ نشأته	3
7/ علمه وعلاقته بالأدب	4
ثانيا/ شيوخ الكوفة في النَّحو	10
1/ أبو جعفر الرُّؤاسي	10
2/ معاذ الهرَّاء	11
3/ الكسائي	12
4/ أبو العبَّاس ثعلب	13
5/ أبو بكر الأنباري	13

6/ علي الأحمر	14
7/ القاسم بن معن	15
8/ نفطويه	16
9/ هشام الضَّرير	16
10/ ابن كيسان	17
الفصل الأوَّل: الخلاف النَّحوي أسبابه وآثاره في الدَّرس النَّحوي	
تمهيد	21
المبحث الأوَّل: الخلاف لغة واصطلاحا	21
1/ الخلاف لغة	21
2/ الخلاف اصطلاحا	22
المبحث الثَّاني: نشأة الخلاف النَّحوي وتطوُّره	22
المبحث الثَّالث: أسباب الخلاف ودواعيه	23
1/ تعدُّد اللَّهجات	24
2/ التَّعصُّب للرَّأي	25
3/ الاتِّجاه السِّياسي والعصبية الإقليمية	25
4/ الثَّقافة وطريقة التَّفكير	26
5/ التَّنافس العلمي وإثبات الذَّات	27
6/ الاجتهاد	27
المبحث الرَّابع: نماذج عن الخلاف النَّحوي (المناظرات) الكسائي أنموذجا	28
1/ بين الكسائي وسيبويه	28

2/ بين الكسائي والأصمعي	29
3/ بين الكسائي واليازدي	30
4/ بين الكسائي وأبا يوسف	31
المبحث الخامس: أثر الخلاف في الدَّرس النَّحوي	31
أوَّلا/ الآثار الإيجابية للخلاف	32
1/ الآثار الإيجابية للخلاف في عهد المدرستين	32
أ/ ظهور المناظرات واللِّقاءات النَّحوية	32
ب/ المجالس اللُّغوية	32
2/ الآثار الإيجابية بعد زمن المدرستين	33
أ/ ظهور نحَّاة جدد وتعدُّد الاتِّجاهات النَّحوية	34
ب/ انتشار الدِّراسات النَّحوية في البقاع الإسلامية الجديدة	34
ج/ اكتمال صرح النَّحو والصَّرف	40
د/ تخريج نحَّاة آخرون	40
هـ/ التَّوسيع في القواعد	41
و/ زيادة بعض التَّراكيب	42
ز/ زيادة بعض الأدوات	43
ح/ تيسير النَّحو	43
ثانيا/ الآثار السَّلبية للخلاف	44
1/ تغيير الرِّوايات وكثرتها	44
2/ التَّوسيع في الجواز	44

3/ الاهتمام بالفلسفة والمنطق	44
خلاصة	46
الفصل الثَّاني: المسائل النَّحوية والصَّرفية التي خالف فيها الفرَّاء النَّحويين	
المبحث الأوَّل: المسائل النَّحوية التي خالف فيها الفرَّاء النَّحويين الكوفيين	48
1/ مفهوم النَّحو	48
أ/ النَّحو لغة	48
ب/ النَّحو اصطلاحا	48
2/ أهمُّ المسائل النَّحوية التي خالف فيها الفرَّاء الكسائي من خلال كتاب معاني القرآن	48
المسألة الأولى/ إعراب أوائل السُّور	48
المسألة الثَّانية/ القول في (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ) أفعلان هما أم اسمان	51
المسألة الثَّالثة/ لا النَّافية للجنس	53
المسألة الرَّابعة/ (ما) التي تلي (نِعْمَ) وَ (بِئْسَ)	55
المسألة الخامسة/ إضمار الصِّفة (جواز حذف الظُّروف عند الفرَّاء)	56
المسألة السَّادسة/ جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرَّفع قبل تمام الخبر	57
المسألة السَّابعة/ العطف على الضَّمير المجرور	59
المسألة الثَّامنة/ تقديم المنصوب على جواب الشَّرط (أن تأتني زيدا تضرب)	60
المسألة التَّاسعة/ عامل الرَّفع في الاسم بعد لولا	61
3/ أهمُّ المسائل النَّحوية التي خالف فيها الفرَّاء الكوفيين من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري	63

المسألة الأولى/ مسألة القول في تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهنَّ	63
المسألة الثَّانية/ في تقديم معمول اسم الفعل عليه	66
المسألة الثَّالثة/ مسألة القول في مجيئ الفعل الماضي حالا	67
المسألة الرَّابعة/ مسألة القول في المنادى المفرد العلم (معرب أو مبني)؟	68
المسألة الخامسة/ مسألة القول في إعراب الاسم الواقع بعد (مُذْ) وَ (مُنْذُ)	69
المسألة السَّادسة/ مسألة القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشَّرط	71
المبحث الثَّاني: المسائل الصَّرفية التي خالف فيها الفرَّاء الكوفيين	72
تمهيد	72
1/ مفهوم الصَّرف	72
أ/ الصَّرف لغة	72
ب/ الصَّرف اصطلاحا	73
المسألة الأولى/ هل يجوز مدُّ المقصور في ضرورة الشِّعر	74
المسألة الثَّانية/ هل في كلِّ رباعي وخماسي من الأسماء زيادة	78
المسألة الثَّالثة/ وزن (أشياء)	79
المسألة الرَّابعة/ مسألة القول في جمع المؤنَّث السَّالم من السَّاكن الوسط والمختوم بتاء	81
المسألة الخامسة/ القول في إبدال الياء المتطرِّفة همزة	82
المسألة السَّادسة/ علَّة كون (عشرين إلى التِّسعين) بلفظ واحد للمذكَّر والمؤنَّث	82
المسألة السَّابعة/ حذف إحدى التَّاءين المبدوء بهما المضارع	83

المسألة الثَّامنة/ إدغام اللَّام في غيرها	85
المسألة التَّاسعة/ الحذف لكثرة الاستعمال	87
خلاصة	88
الخاتمة	90
قائمة المصادر والمراجع	93
فهرس المحتويات	99

الملخَّص:

يعالج هذا البحث المسائل النَّحوية والصَّرفية التي خالف فيها "يحي بن زياد الفرَّاء" الكوفيين، من خلال كتاب "معاني القرآن" لـ: "الفرَّاء" وكتاب "الإنصاف" لـ: "أبي البركات الأنباري"، والغرض من ذلك أنَّها تبيَّن عالما من علماء العربية رأس مدرسة الكوفة في عصره فهي تقدِّم مسائل صرفية ونحوية غنيَّة بالشَّرح والتَّفصيل ومقارنتها بآراء غيره من نحَّاة وبيان أثرها على الدَّرس النَّحوي العربي.

الكلمات المفتاحية: مسائل الخلاف، الفرَّاء، الكوفيين، كتاب معاني القرآن، كتاب الإنصاف.

Résumé:

Cette recherche traite des problèmes grammaticaux et morphologiques dans lesquels «Yahia bin ziyad al- ferra» était en désaccord avec les coufiens. A travers le livre «Les Significations du coran» pour Furra et le livre «d'lnsaf» par Abu Al –Barakat Al –Anbari le but de cela est qu'il montre un érudit arabe qui était à la tête de l'école kufa à son époque. Et son impact sur la leçon de grammaire arabe.

Mots clés: Problèmes de discorde, Ferra, Les cercueils, Le livre des signification du coran, Le livre d'lnsaf.

Abstract:

This research deal with the grammatical and morphological issues in which «Yahya Bin Ziyad Al furra disagreed with the kufians. Throu gh the book «the Meanings of the Qur'an for fura» and the book of «lnsaf by Abu Al Barakat Al anbari» the purpose of that is that it shows an Arabic scholar who was the head of the kufa school at his time, as it presents morphological and grammatical assues rich in explanation and detail, and comparing them with the opinions of other grammars and its impact on the arabic.

Key words: issuses of contention, fura, the coffins, the book of Meanings of the Qur'an, Insaf book.